سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 757 – الأحد 23 آب/ أغسطس 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

استثمارات عقارية بثلاثة مليارات دولار رأسمالها جيوب السوريين

14

الإعلام السوري..
آليات تعطل وصول المعلومة وقانون يُكتب في الظل

إعلاميون يغطون مؤتمرًا صحفيًا للمتحدث باسم اللجنة الوطنية المستقلة لتحقيق وتقصي الحقائق في أحداث الساحل السوري – 11 آذار 2025 (وزارة الإعلام)

ملف خاص

02 أخبار سوريا
التنافس على سوريا يرفع مستوى التوتر التركي– الإسرائيلي

03 أخبار سوريا
اليورانيوم السوري..
ما المطلوب بعد طي الصفحة؟

04 شؤون محلية
تأهيل بوابات سد "القرقور" يبشر باستقرار الزراعة في سهل الغاب

07 شؤون محلية
أسواق جديدة تسحب البساط من وسط الحسكة التجاري

16 ثقافة وفن
الدراما السورية بين استعادة الحرب والبحث عن الترفيه

18 رياضة
"سلة" سوريا في اختبار صعب أمام أستراليا ونيوزيلندا

الاعتداء الجنسي على الأطفال في سوريا
قصور في الاكتشاف والحماية

لم تكن الحقيقة بحاجة إلى أكثر من كاميرا هاتف تصادفت في المكان المناسب، لتلتقط في ثوانٍ ما قد يبقى عادة خلف الأبواب المغلقة. في إحدى القرى السورية، وثّق مقطع فيديو متداول محاولة اعتداء جنسي على طفلة داخل متجر، قبل أن ينتشر على نطاق واسع، ويعيد إلى الواجهة سؤالًا يتجاوز الواقعة نفسها: كيف يمكن حماية الأطفال من الاعتداء قبل وقوعه، وماذا يحدث عندما يعجز الطفل عن إدراك ما يتعرض له أو الإفصاح عنه؟

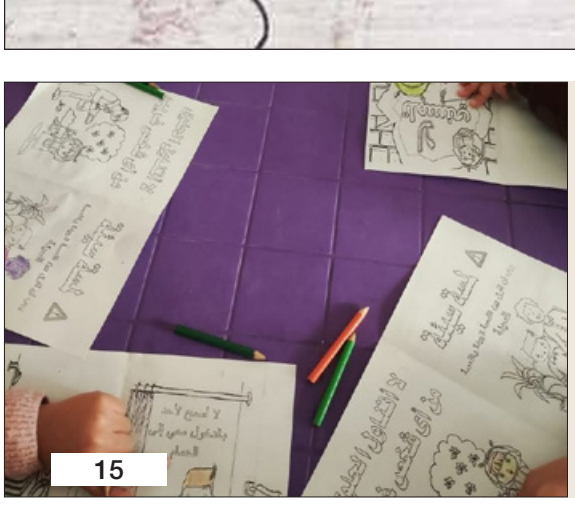

15

ماذا يخفي قصف "أبو الظهور"؟

التنافس على سوريا يرفع مستوى التوتر التركي- الإسرائيلي

عنب بلدي – يزن قر

يتصاعد التوتر بين تركيا وإسرائيل في سوريا التي تحولت إلى إحدى أبرز ساحات التنافس على النفوذ والترتيبات الأمنية والعسكرية، بعد سقوط نظام بشار الأسد، وتشكّل واقع سياسي وعسكري جديد في البلاد.

ولم يعد الخلاف بين أنقرة وتل أبيب يقتصر على المواقف السياسية والتصريحات المتبادلة، بل بدأ يأخذ طابعًا أكثر حساسية مع اقتراب تصادم نفوذ الطرفين وتحركاتهما العسكرية داخل الأراضي السورية.

وشكّل القصف الإسرائيلي الذي استهدف مطار "أبو الظهور" العسكري في ريف إدلب الشرقي، فجر الثلاثاء 18 من آب، أحدث حلقات هذا التوتر، بعدما ربطت إسرائيل الضربة بمخاوف من إنشاء وجود عسكري تركي في الموقع، في حين نفت أنقرة أي وجود عسكري لها في القاعدة قبل الغارات أو خلالها، ورفضت تبريرات إسرائيل للهجوم، معتبرة إياه انتهاكًا لسيادة سوريا ووحدة أراضيها.

وفي المقابل، أكدت دمشق أن العمل في الموقع كان يقتصر على إعادة تأهيل، ونفت وجود ترتيبات لإنشاء قاعدة أو نشر قوات تركية دائمة فيه.

وأثار استهداف "أبو الظهور" تساؤلات بشأن حدود التنافس بين القوتين الإقليميتين داخل سوريا، خصوصًا أن الضربة جاءت في وقت تعمل فيه أنقرة على تعزيز تعاونها العسكري مع دمشق، والمساهمة في إعادة تأهيل منشآت وقدرات عسكرية سورية، بينما تحاول إسرائيل فرض ترتيبات أمنية خاصة بها داخل الجنوب السوري، ومراقبة أي تحركات عسكرية تعتبرها تهديدًا لمصالحها.

تزامن ذلك مع تصعيد غير مسبوق في الخطاب السياسي بين أنقرة وتل أبيب، إذ اتهمت إسرائيل تركيا سابقًا بالسعي إلى توسيع وجودها العسكري في سوريا والعراق، فيما صعّد وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، لهجته تجاه الحكومة الإسرائيلية، مؤكدًا أن بلاده لا تخشى مواجهة إسرائيل.

بالتوازي، يحذر محللون من استمرار الاحتكاك بين الجانبين، ما قد يحول الساحة السورية إلى نقطة مواجهة مباشرة بين قوتين إقليميتين ترتبط كل منهما بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة.

ويزداد المشهد تعقيدًا مع دخول واشنطن على خط الأزمة، في ظل مساعي إدارة الرئيس، دونالد ترامب، لمنع تحول التنافس التركي- الإسرائيلي إلى مواجهة عسكرية، خصوصًا أن الولايات المتحدة ترتبط بعلاقات استراتيجية مع كل من أنقرة وتل أبيب، فيما يحاول ترامب استخدام علاقته الشخصية بالرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لاحتواء الخلافات، بالتوازي مع استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل.

ولا تبدو تداعيات هذا الصراع محصورة في العلاقة بين أنقرة وتل أبيب، إذ تجد الحكومة السورية نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد، فمن جهة، تسعى دمشق إلى الاستفادة من التعاون التركي في إعادة بناء مؤسساتها العسكرية والأمنية، ومن جهة أخرى تواجه عمليات إسرائيلية متكررة داخل أراضيها، وسط رفض إسرائيلي لأي وجود عسكري إقليمي قد يغيّر موازين القوى أو يفرض واقعًا جديدًا قرب المناطق التي تعتبرها تل أبيب حساسة لأمنها.

خلاف يتجاوز النفوذ

الكاتب والباحث السياسي درويش خليفة، يرى أن الأدق في توصيف الخلاف التركي- الإسرائيلي داخل سوريا هو الابتعاد عن مصطلح "التنافس"، والنظر إليه باعتباره تباينًا جوهريًا في رؤية كل طرف لمستقبل سوريا ودورها الإقليمي.

وبحسب خليفة، فإن تركيا تريد سوريا مستقرة وآمنة، ودولة قوية ومركزية قادرة على فرض سيادتها والتحكم بملفاتها الداخلية، معتبرًا أن ذلك يرتبط بمصالح تركية مباشرة، سواء على المستوى السياسي والأمني، أو من ناحية الاستفادة من فرص إعادة الإعمار، أو تحويل سوريا إلى ممر مهم للتجارة والترانزيت باتجاه دول الخليج والدول العربية.

خليفة قال في حديث إلى عنب بلدي، إن الرؤية الإسرائيلية مختلفة، إذ إن إسرائيل لا ترى مصلحة في قيام سوريا قوية ومتماسكة وقادرة على استعادة كامل سيادتها، بينما تتيح حالة الضعف والهشاشة والانقسامات والصراعات المحلية هامشًا أوسع أمام إسرائيل للتحرك عسكريًا داخل الأراضي السورية.

> سوريا بمثابة صندوق بريد بين تركيا وإسرائيل، في ظل غياب التفاهم حول شكل الدولة السورية ومستقبلها ودورها الإقليمي، ما يجعل الأراضي السورية ساحة لإيصال الرسائل غير المباشرة بين الطرفين.
>
> دروبش خليفة
> كاتب وباحث سياسي

لماذا تشكل سوريا نقطة الاحتكاك؟

ترتبط حساسية الساحة السورية، وفق خليفة، بالحضور العسكري والأمني للطرفين، فإسرائيل تمتلك وجودًا عسكريًا واضحًا في الجنوب السوري، إلى جانب قدرتها على الرصد والاستهداف الناري لمساحات واسعة من الأراضي السورية، بينما تمتلك تركيا حضورًا عسكريًا وسياسيًا واسعًا في الشمال، فضلًا عن حدود مباشرة وطويلة مع سوريا.

وبحسب الباحث، فإن أي اضطراب أمني واسع داخل سوريا يمكن أن ينعكس على الأمن القومي التركي، سواء من خلال موجات نزوح جديدة أو إبطاء عودة اللاجئين السوريين من تركيا، وهو ملف يرتبط بحسابات اقتصادية واجتماعية داخلية بالنسبة إلى أنقرة.

ويرى أن تركيا، بسبب ذلك، لا تتعامل مع التصعيد الإسرائيلي داخل سوريا باعتباره شأنًا سوريًا داخليًا فقط، بل باعتباره تطورًا يمس مصالحها المباشرة، ما يدفعها إلى استخدام ثقلها السياسي وعلاقاتها مع واشنطن للحد من اتساع العمليات الإسرائيلية.

الخلاف ضمن حدود مدروسة

استبعد الكاتب والباحث السياسي درويش خليفة، في المرحلة الحالية، اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة بين تركيا وإسرائيل، رغم تصاعد الخلافات بينهما بشأن سوريا.

ووفق خليفة، فإن الطرفين يمتلكان عقيدتين عسكريتين متأثرتين بالمنظومة الغربية، فتركيا عضو رئيس في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بينما تتمتع إسرائيل بشراكة استراتيجية ودعم عسكري وسياسي واسع من الولايات المتحدة، التي تمثل القوة الأبرز داخل المنظومة الأطلسية.

ولذلك، فإن انتقال الخلاف بين أنقرة وتل أبيب من مستوى التنافس والاحتكاك غير المباشر إلى مواجهة عسكرية مباشرة سيكون تطورًا بالغ الخطورة، ليس على الطرفين فقط، وإنما على منظومة الأمن الإقليمي والدولي أيضًا، بحسب خليفة.

ويرجح خليفة استمرار الخلاف التركي- الإسرائيلي داخل الساحة السورية، ولكن ضمن "حدود مدروسة"، مع بقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين الطرفين، وتدخل الولايات المتحدة عند الضرورة لمنع تجاوز هذه الحدود وتحول الاحتكاك إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

وتعني هذه القراءة أن سوريا قد تبقى خلال المرحلة المقبلة ساحة رئيسة للتوتر التركي-الإسرائيلي، لكن دون أن يصل الطرفان، في المدى القريب، إلى قرار الدخول في مواجهة مفتوحة، خصوصًا مع وجود واشنطن كطرف قادر على الضغط على حليفيها واحتواء الأزمات قبل تحولها إلى صدام مباشر.

> انتقال الخلاف بين أنقرة وتل أبيب من مستوى التنافس والاحتكاك غير المباشر إلى مواجهة عسكرية مباشرة سيكون تطورًا بالغ الخطورة، ليس على الطرفين فقط، وإنما على منظومة الأمن الإقليمي والدولي أيضًا.
>
> دروبش خليفة
> كاتب وباحث سياسي

خمسة ملفات وراء التوتر

من جهته، يضع الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" (مسداد) لورانس الشمالي التوتر التركي- الإسرائيلي في إطار أوسع من مجرد الخلاف حول الانتشار العسكري.

وفي حديث إلى عنب بلدي، قال الشمالي، إن تضارب المصالح بين الطرفين يتركز في خمسة ملفات استراتيجية، هي الموقف التركي من القضية الفلسطينية، والتحالف مع سوريا بأبعاده العسكرية والأمنية، وملف نقل الطاقة، والتوازن الاستراتيجي، والهيمنة الإقليمية.

ويعتبر أن سوريا تمثل بالنسبة إلى تركيا "البوابة الدفاعية الجنوبية"، و"العمق الأمني" لها أمام التهديدات الإسرائيلية، ضمن ما يصفه بمفهوم التكامل الأمني والدفاعي بين تركيا وسوريا.

إسرائيل لا تريد كل أنواع الانتشار التركي

يعتقد الشمالي أن إسرائيل تسعى إلى الحد من الوجود العسكري التركي في سوريا، من حيث عدد القوات ونوعها ومواقع انتشارها.

وبحسب تقديره، تريد إسرائيل أن يكون أي وجود عسكري تركي محدودًا، وألا يتضمن قدرات يمكن أن تؤثر في حرية الحركة الإسرائيلية، خصوصًا في المجال الجوي.

> القوة الجوية والإدارات وأنظمة الإنذار المبكر من أبرز القدرات التي لا ترغب إسرائيل في وجودها داخل سوريا، لأنها يمكن أن تمنح دمشق وأنقرة قدرة أكبر على مراقبة المجال الجوي والتعامل مع التحركات الإسرائيلية.
>
> لورانس الشمالي
> باحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" (مسداد)

دمشق أمام معادلة صعبة

بالنسبة إلى الحكومة السورية، يفرض هذا التصعيد معادلة معقدة، فمن جهة، تحتاج دمشق إلى التعاون التركي في إعادة بناء مؤسساتها الأمنية والعسكرية، والاستفادة من الدعم والخبرة والتدريب، ومن جهة أخرى تواجه استمرار العمليات الإسرائيلية داخل أراضيها.

وبحسب الباحث، فإن انعكاسات الخلاف على سوريا يمكن أن تكون إيجابية، في حال دفع القلق التركي من إسرائيل إلى زيادة الدعم العسكري والأمني لدمشق، ورفع مستوى التنسيق الاستخباراتي معها.

لكن الجانب الآخر من المعادلة قد يكون أكثر صعوبة، إذ يمكن أن تستهدف إسرائيل الأصول والمنشآت العسكرية السورية التي يجري تأهيلها، بهدف منع تطور القدرات العسكرية السورية، ما قد يعرقل عملية إعادة بناء المؤسسة العسكرية.

مطار "أبو الظهور" العسكري بريف إدلب عقب الغارات الجوية الإسرائيلية – 18 آب 2026 (رويترز)

خبراء يقيّمون آفاق التعاون مع "وكالة الطاقة"

اليورانيوم السوري..

ما المطلوب بعد طي الصفحة؟

من اجتماع وزير الخارجية والمغتربين أسعد حسن الشيباني والمحبر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل مارياتو غروسي في قصر شتورين بدمشق – 18 آب 2026 (وزارة الخارجية والمغتربين)

عنب بلدي – أمير حقوق

لم يكن إعلان وجود "عدة أطنان" من اليورانيوم الطبيعي في سوريا العنوان الوحيد لزيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، إلى دمشق، بل جاء الإعلان في لحظة تحاول فيها سوريا الانتقال من التعامل مع إرث نووي يعود إلى عهد النظام السابق، إلى بناء علاقة جديدة مع الوكالة تقوم على التعاون والشفافية.

وخلال لقائه وزير الخارجية، أسعد الشيباني، في 18 من آب الحالي، تحدث غروسي عن طي صفحة الماضي وبدء مرحلة جديدة من التعاون، فيما أكدت دمشق استعدادها للتعاون مع الوكالة وتمسكها بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتفتح هذه التطورات أسئلة تتجاوز وجود اليورانيوم نفسه: ماذا تعني هذه الكمية علميًا وأمنيًا وسياسيًا؟ وهل يعني الحديث عن طي صفحة الماضي أن الملف النووي السوري أُغلق فعلًا؟ وما الذي يمكن أن تحصل عليه دمشق من التعاون مع الوكالة؟ وأين تقف حدود حقها في تطوير برنامج نووي سلمي؟

اليورانيوم الطبيعي.. رمزية عسكرية أم سياسية؟

وجود اليورانيوم الطبيعي في موقع سوري لصفحة الماضي وبدء صفحة جديدة مع سوريا، وهنا يبرز السؤال حول الدلالة السياسية لهذا التحول، وما إذا كان يمثل بداية فعلية لإنهاء الملف الموروث من المرحلة السابقة.

ويرى الدكتور سمير العبد الله أن طي صفحة الماضي سيبقى مشروطًا، فالملف لم يُغلق بعد، وإنما بدأ مسار يمكن أن يقود إلى إغلاقه إذا استكملت سوريا التزاماتها وقدمت المعلومات والوثائق المطلوبة وسمحت للوكالة بإتمام التحقق.

وأضاف أن ذلك قد يتيح لمجلس المحافظين إعادة النظر في ملف عدم الامتثال الموروث من مرحلة النظام السابق.

> حديث غروسي عن طي صفحة الماضي مؤشر سياسي مهم على دخول العلاقة بين دمشق والوكالة مرحلة جديدة، تحاول فيها سوريا الفصل بين الدولة الحالية والإرث النووي للنظام السابق.
>
> الدكتور عامر فاخوري
> خبير في العلاقات الدولية

> الإعلان عن وجود أطنان من اليورانيوم الطبيعي في سوريا لا ينبغي التعامل معه كدليل على امتلاك سوريا قدرة نووية عسكرية، بل باعتباره كشفًا عن جزء من ملف موروث يحتاج إلى معالجة شفافة ومهنية.
>
> الدكتور سمير العبد الله
> باحث أول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة"

وأضاف العبد الله، في حديث إلى عنب بلدي، أن الوكالة تريد معرفة مصدر المواد وسبب وجودها في موقع لم يكن معلنًا، وصلتها بالأنشطة النووية السابقة، معتبرًا أن فتح الموقع أمام المفتشين وإتاحة الجرد والتحقق يمثلان خطوة سياسية مهمة، لأن دمشق تنتقل من موقع الدفاع عن ملف غامض إلى موقع المبادرة في معالجته.

يوافقه الرأي الخبير في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري، معتبرًا أن الرقم لا ينبغي تضخيمه، لأن الحديث عن يورانيوم طبيعي وليس يورانيوم عالي التخصيب، وبالتالي فإن وجود عدة أطنان لا يعني امتلاك قدرة عسكرية نووية.

وأوضح فاخوري، في حديث إلى عنب بلدي، أن الأهمية سياسية بالدرجة الأولى، إذ إن كشف المواد والسماح للوكالة بالتحقق منها يعكسان رغبة في الشفافية وتحويل ملف قديم ومثير للشكوك إلى ملف خاضع للرقابة الدولية.

"طي صفحة الماضي".. ماذا يعني؟

وصف غروسي المرحلة الجديدة بأنها طي لصفحة الماضي وبدء صفحة جديدة مع سوريا، وهنا يبرز السؤال حول الدلالة السياسية لهذا التحول، وما إذا كان يمثل بداية فعلية لإنهاء الملف الموروث من المرحلة السابقة.

ويرى الدكتور سمير العبد الله أن طي صفحة الماضي سيبقى مشروطًا، فالملف لم يُغلق بعد، وإنما بدأ مسار يمكن أن يقود إلى إغلاقه إذا استكملت سوريا التزاماتها وقدمت المعلومات والوثائق المطلوبة وسمحت للوكالة بإتمام التحقق.

وأضاف أن ذلك قد يتيح لمجلس المحافظين إعادة النظر في ملف عدم الامتثال الموروث من مرحلة النظام السابق.

> حديث غروسي عن طي صفحة الماضي مؤشر سياسي مهم على دخول العلاقة بين دمشق والوكالة مرحلة جديدة، تحاول فيها سوريا الفصل بين الدولة الحالية والإرث النووي للنظام السابق.
>
> الدكتور عامر فاخوري
> خبير في العلاقات الدولية

أما فاخوري فيرى أن حديث غروسي لكنه يؤكد أن الملف القديم لم يُغلق نهائيًا من الناحية الفنية، وأن الوكالة لا تزال تستكمل عملية التحقق.

ماذا تستفيد سوريا من التعاون؟

مع عودة التعاون بين دمشق والوكالة، يبرز سؤال حول ما يمكن أن تحصل عليه سوريا عمليًا من هذا المسار.

يرى العبد الله أن المكاسب المحتملة لسوريا تشمل تطوير خدمات علاج السرطان والطب النووي، وتحسين الأمن الغذائي والزراعة، واستخدام التقنيات النووية في إدارة المياه، إلى جانب تأهيل الكوادر، وبناء منظومة وطنية للسلامة والرقابة.

وأشار فاخوري كذلك إلى إمكانية حصول سوريا على دعم وخبرات في الطب النووي وعلاج السرطان، والزراعة والمياه، والسلامة الإشعاعية، وتدريب الكوادر.

وعلى المدى البعيد، يرى أن سوريا يمكن أن تطور برنامجًا للطاقة النووية السلمية إذا توفرت الإمكانات والتمويل والضمانات الدولية.

برنامج نووي سلمي.. أين تقف الحدود؟

بين تأكيد الوزير الشيباني حق سوريا في امتلاك برنامج نووي سلمي واستمرار الالتزامات الدولية، يطرح التصريح تساؤلات حول دلالاته السياسية وتبعاته على علاقة سوريا بالمجتمع الدولي.

ويرى الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، أن هذا الحق قانوني ومشروع، لكن ترجمته العملية تحتاج إلى شفافية كاملة وتمويل، وتشريعات وكفاءات، وجدوى اقتصادية.

ويتفق الخبير في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري مع ذلك، مؤكدًا أن سوريا تملك هذا الحق طالما أن البرنامج سلمي ويخضع للضمانات الدولية، موضحًا أن المشكلة ليست في وجود برنامج سلمي، وإنما في طبيعته وحدوده.

ويعتبر أن إسرائيل ستكون الأكثر حساسية تجاه أي تطور نووي سوري، خصوصًا إذا اتجهت سوريا مستقبلًا نحو تقنيات حساسة مثل تخصيب اليورانيوم، بينما من المرجح أن تقبل الولايات المتحدة وأوروبا ببرنامج سلمي شفاف وخاضع بالكامل لرقابة الوكالة.

كازينو" السياسة..

حين يصبح الوطن صفقة

خالد المطلق

لا تكمن الخطورة دائمًا في القرارات المعلَنة بل في تلك التي تُطبخ بعيدًا عن أعين الناس ثم تصل إليهم على هيئة أمر واقع. ولعل أكثر ما يثير القلق اليوم هو اتساع الفجوة بين ما تقوله الدول عن السيادة والمصلحة الوطنية وبين ما تفعله حين تتقاطع السياسة مع المال والنفوذ والمصالح الإقليمية والدولية، فنحن لا نقف اليوم أمام مجرد زلات لسان عابرة أو مناكفات حزبية تتكسر أطرافها على أعتاب البرلمانات، بل أمام ما قد يكون الفضيحة الكبرى في التاريخ السياسي الحديث فضيحة تتحطم فيها هيبة الدول وتتحول السيادة الوطنية سواء في أروقة البيت الأبيض أو في العواصم التي تنهض من رماد حروبها كدمشق إلى سلعة رخيصة تُباع وتُشترى في غرف مغلقة ومظلمة.

إن المشهد السريالي الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يواجه الرئيس دونالد ترامب اتهامات ثقيلة بـ"بيع القرار السيادي للوبيات المال والتكسب المالي على شكل مشاريع سياحية خدمة لأغراض سياسية كما حدث في ألبانيا وسوريا" بعد تسريبات كشفت عنها منصات إعلامية تقدمية كبرنامج "The Young Turks"، ليس فصلًا منعزلًا عن مأساة منطقتنا، بل هو النسخة الغربية من نموذج عالمي واحد يُدار بقواعد "الكازينو" حيث الطاولة مصممة بعناية لكي تخسر الشعوب وحدها دائمًا، هذا السؤال عن تأثير المال في السياسة يبدو أكثر إلحاحًا وحرقة في سوريا حيث أنهكت الحرب الاقتصاد والمجتمع، ودفع السوريون ثمنًا هائلًا من حياتهم وأمنهم ومواردهم.

ومع الحديث المتزايد عن مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، نجد أن عملية "التبني البراغماتي" التي مارستها القوى الدولية والإقليمية تجاه شخصيات مثل أحمد الشرع لم تأتِ من عبث أو حب للسلام، بل هي صفقة باردة بامتياز تُمنح بموجبها شرعية الانتقال السياسي وإسقاط العقوبات مقابل التزام تام بضبط حدود إسرائيل ووأد أي مشروع وطني حقيقي، فالمواطن السوري البسيط الذي طحنه التضخم وأنهكته سنوات اللجوء والدمار يكتشف اليوم أن تضحياته تحولت إلى أوراق عملة في أسواق البورصة السياسية تمامًا كما يشعر المواطن الأمريكي بأن صوته الانتخابي ليس سوى وهم مهترئ أمام سطوة الشيكات المليارية واللوبيات المؤيدة لإسرائيل.

ولا تتوقف الكارثة عند حدود تقاسم النفوذ السياسي، بل تمتد لتأكل رغيف الخبز ومدخرات الأجيال، ففي الوقت الذي تكشف فيه الصحافة الأمريكية عن استغلال النخب لمعلومات داخلية لتحقيق أرباح خيالية من جيوب المتقاعدين البسطاء "بينما تُهدر أموال الضرائب على بناء قاعات رقص ذهبية ومخابئ رئاسية"، نجد سيناريو مشابهًا يُطبق بحذافيره في المشهد السوري الاقتصادي وعقود الاستثمار الكبرى التي جرى توقيعها مؤخرًا ولا سيما في قطاعات البنية التحتية والمرافق الحيوية في الساحل السوري وفي قلب العاصمة لا تُدار بمعايير وطنية شفافة، فالساحل والطاقة والعقارات ليست مجرد مشاريع ربحية بل أجزاء من الاقتصاد الوطني، وحين تُمنح هذه العقود لتكتلات استثمارية وعائلية ضخمة تتقاطع مصالحها مع دوائر نفوذ عابرة للقارات "يتردد صداها في كواليس صفقات صهر ترامب كوشنر وأروقة المال في واشنطن والدوحة"، نرى بوضوح دور مهندسي المال الإقليميين وشبكات رجال الأعمال، وهنا يبرز اسم عائلة الخياط (معتز ورامز)، وهما أبناء شقيقة محمد حمشو، ليتحول إلى واجهة اقتصادية جديدة تقود قاطرة ما يسمى بمشاريع إعادة الإعمار والاستحواذ، هذه الواجهات الجديدة ليست سوى عملية "تدوير للأحواض الاقتصادية"، حيث يُبعد الوجهاء القدامى شكليًا ليحل محلهم شبكات عائلية وجهوية مدعومة بمال قطري وغطاء دولي تضمن هيمنة النخب الجديدة على شريان الاقتصاد بعيدًا عن أي رقابة شعبية، وكما علّمتنا التجارب فإن الفساد لا يحتاج إلى مسؤول يمد يده مباشرة للمال العام بل يكفي غياب الشفافية وضعف المؤسسات، وأن يشعر المواطن بأن الفرص تُوزع على أساس القرب من مراكز القوة وأن الوجوه قد تتغير بينما تبقى القواعد القديمة نفسها. إن ما نراه اليوم هو "كوميديا سوداء" مكتملة الأركان، فالساسيون لا يختلفون سواء كانوا "بدلات فارغة" تعج بها واشنطن أو أدوات تعيد إنتاج النظام في دمشق بثوب استثماري جديد، وسوريا التي تتطلع إلى الخروج من سنوات الحرب لا تحتاج إلى إعادة إنتاج الماضي ولا إلى الارتهان لمحور خارجي بدلًا من آخر، إنما تحتاج إليه هو عقد اقتصادي وسياسي واضح "دولة قانون ومناقصات شفافة ومؤسسات رقابية مستقلة وقضاء يستطيع المحاسبة، واقتصاد تكون فيه الأولوية لخلق فرص العمل وتحسين حياة الناس"، إن العفريت الذي وضع أمريكا وسوريا معًا على كفه بدأ بالفعل يطيح بالجميع في أتون عاصفة لا تبقي ولا تذر، فالسيادة ليست شعارًا يُرفع في الخطب ولا ورقة تفاوضية، السيادة الحقيقية هي أن يعرف المواطن كيف تُتخذ القرارات ومن يستفيد منها، وحين تغيب المؤسسات والشفافية يتحول الانفتاح على الخارج إلى باب جديد لتدوير النفوذ والثروة ويتحول حتى أكثر المشاريع لمعانًا إلى خسارة يدفع ثمنها المواطن وحده، والمطلوب اليوم ليس البحث عن عدو جديد بل بناء نظام لا يسمح أصلًا بأن تتحول الدولة إلى سوق مغلقة، فحين تكون القواعد عادلة وعلنية يُصبح الاستثمار فرصة حقيقية للبلاد وشعبها.

بانتظار استكماله

تأهيل بوابات سد "القرقور"

يبشر باستقرار الزراعة في سهل الغاب

حماة – عدي الحاج حسين

بعد سنوات من الجفاف، شهد سهل الغاب استقرارًا ملحوظًا في منظومته المائية، عقب أعمال صيانة طالت بوابات سد "القرقور"، وما رافقها من ارتفاع في منسوب نهر "العاصي".

هذا التحسن أنعش الآمال بعودة الزراعة الصيفية وتحسين الأوضاع المعيشية لآلاف الأسر، وسط تأكيدات من مسؤولين بأن الأعمال ستُستكمل قبل الموسم المطري المقبل.

غير أن شهادات ميدانية كشفت، لعنب بلدي، أن الطريق لا يزال محفوفًا بتحديات الفيضانات وغياب التعويضات، في وقت تنتظر فيه المنطقة مشاريع أوسع لضمان استدامة هذا التعافي.

من الجفاف إلى الإحياء

المزارع زكوان فريج، من بلدة القرقور في سهل الغاب، قال لعنب بلدي، إن استقرار المنظومة المائية واستصلاح بوابات السد شجع الأهالي بشكل كبير على العودة إلى الزراعات الصيفية، مؤكدًا أنها تحقق جدوى مالية أفضل للمزارعين، مقارنة بالمحاصيل الشتوية كالقمح والشعير، رغم ما تتطلبه من جهد إضافي.

وأضاف زكوان أن أهالي سهل الغاب عانوا خلال سنوات نزوحهم من غياب الزراعة الصيفية نتيجة الظروف الأمنية، تلتها أزمة جفاف حادة خلال العام الماضي أدت إلى جفاف نهر العاصي بالكامل، بسبب الأضرار والشظايا التي تعرضت لها بوابات سد "القرقور"، مما تسبب في تسرب المياه وهدرها باتجاه الأراضي التركية دون الاستفادة منها.

وأشار إلى أن الجفاف التام في الموسم السابق أجبر المزارعين على إتلاف محاصيل كاملة وتحويلها إلى مرعى للأغنام قبل مرحلة الإثمار، ولا سيما الزراعات التي تتطلب ريًا مكثفًا مثل الذرة العلفية والفستق الحلبي والخضراوات والبطيخ.

ولفت إلى أنه رغم محدودية أعمال الصيانة الأخيرة لبوابات السد، أسهمت بشكل ملحوظ في رفع منسوب نهر "العاصي"، مما انعكس إيجابًا على مختلف القطاعات في المنطقة.

في القطاع الزراعي، شجعت عودة تدفق المياه المزارعين على إعادة زراعة الخضراوات والمحاصيل الصيفية، مع توقعات بزيادة الإقبال على النشاط الزراعي خلال الموسم المقبل.

أما في قطاع الثروة الحيوانية وصيد الأسماك، فقد أسهم توفر المياه في تأمين سقاية المواشي، إلى جانب انتعاش حركة صيد الأسماك وتنوعها القادم عبر السدود المجاورة، بعد أن توقف دخل الصيادين لأشهر طويلة.

كما أسهم ارتفاع منسوب النهر في إعادة تغذية الآبار السطحية في القرى المجاورة، والتي تستخدم للاحتياجات المنزلية وسقاية المزروعات المحيطة بالمنازل، بعد أن جفت تمامًا العام الماضي.

أزمة الفيضانات وغياب التعويض

انسداد المصارف والمجاري المائية المسؤولة عن تصريف الفائض من الأراضي نحو النهر في أثناء الهطولات المطرية الغزيرة، أدى إلى غمر مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية وتلف محاصيل القمح، فضلًا عن وصول المياه إلى داخل بيوت الأهالي وارتفاع منسوبها لنحو نصف متر في بعض الحارات.

مختار بلدة القرقور في سهل الغاب، عاصي كعيد، أكد لعنب بلدي أن تأهيل بوابات السد بشكل هندسي وفني صحيح يعد الخطوة الأساسية لمنع تسرب المياه والحفاظ على المخزون المائي طيلة فصل الصيف، مشيرًا إلى أن تأمين المياه سيعيد تشجيع المزارعين على الاستثمار في أراضيهم، ويوفر آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في المنطقة، فضلًا عن تنظيم جريان المياه والتحكم بها.

وأوضح أن النشاط الزراعي في المنطقة مر بظروف قاسية ومتراكمة، إذ كانت الزراعة شبه معدومة قبل التهجير نتيجة الممارسات والتضييق الأمني، في حين توقفت تمامًا في مرحلة ما بعد التهجير.

ومع عودة الأهالي، اصطدم المزارعون بظاهرة الجفاف وتسرب المياه من البوابات بسبب قلة الصيانة، وعدم قدرتها على الاحتفاظ بالماء، ما أدى إلى وصول المخزون المائي إلى مستوى الصفر خلال الصيف، وحرمان الأهالي كليًا من الزراعات الصيفية، بحسب كعيد.

وأشار إلى حجم الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية جراء الفيضانات في الموسم الماضي، مؤكدًا أن نسبة الضرر بلغت 100% في بعض المناطق، معربًا عن أسفه لعدم تقديم أي تعويضات للمزارعين المتضررين حتى الآن، تحت ذريعة أن الأراضي المتضررة غير مرخصة.

تأهيل شامل قبل الموسم المطري

مدير الموارد المائية، حذيفة الخطيب، كشف، في حديث إلى عنب بلدي، عن تفاصيل الأضرار التي لحقت بتجهيزات بوابات "القرقور" والأعمال الجارية لتأهيلها.

وقال إن البوابات تعرضت خلال السنوات السابقة للعبث والتخريب وسرقة بعض التجهيزات الكهربائية والميكانيكية، إضافة إلى حدوث تشوهات والتواءات وثقوب متفاوتة في البوابات المعدنية خلال العمليات الحربية، نتيجة القذائف والانفجارات، ما جعل فتحها غير ممكن إلا من خلال تأمين روافع كبيرة باستطاعات مناسبة.

وأضاف أن أبرز الأعمال التي تشملها عملية التأهيل تتمثل في صيانة الهيكل الخارجي للعربة ومنظومة الرفع والإغلاق التي بداخلها، وصيانة السكة الحديدية التي تسير عليها العربة، ونزع جميع البوابات من مكانها وإجراء الصيانة اللازمة لها وإعادة تركيبها في مواقعها، إضافة إلى صيانة الإكساء الحجري لجوانب المجرى خلف البوابات، وإعادة تأهيل وصيانة مبنى الخدمة الملحق بها.

وأكد الخطيب أن المخطط هو إنهاء الأعمال قبل بداية الموسم المطري المقبل، إن لم تواجه الأعمال أي صعوبات.

مشروع يخدم 40 ألف هكتار

أوضح الخطيب أن البوابات تساعد على التحكم بتصريف الجريانات المائية السطحية خلال موسم الأمطار، منعًا لغرق الأراضي الزراعية، وتنظيم جريان النهر ولا سيما خلال فصل الصيف.

كما تعمل هذه البوابات على تأمين منسوب مياه مناسب لضخها إلى سدي "زيزون" و"قسطون" عن طريق محطات الضخ التي تقع إلى الجنوب منها، والتي من المخطط إعادة تأهيلها بأقرب وقت، إضافة إلى تأمين الجريان المائي المطلوب لصالح بساتين جسر الشغور.

وأكد الخطيب أن بوابات "القرقور" لا تغطي مساحة مستقلة، بقدر ما تخدم نظامًا مائيًا يغطي كامل سهل الغاب تقريبًا، وأن تأثيرها المباشر يغطي نحو 40 ألف هكتار، وتستفيد منها جميع الأراضي الزراعية الواقعة على جانبي النهر، والتي تضم مختلف أنواع الحبوب والخضراوات والفستق والتبغ وغيرها، وذلك بعد تراجع زراعة بعض المحاصيل الاستراتيجية مثل الشمندر السكري والقطن.

ولفت إلى أن إعادة تشغيل البوابات ستنعكس إيجابًا على استقرار الإنتاج الزراعي في المنطقة، خاصة في ظل التغيرات المناخية وتقلبات الهطولات المطرية، من خلال تأمين منسوب مياه ملائم في المصرف الرئيس والمصارف الفرعية لاستخدامها في ري الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج.

خطة لحماية المزارعين من الفيضانات

قال الخطيب، إن المديرية تعمل بشكل دائم وضمن الإمكانيات المتاحة على "تعزيل" المصرف وإزالة الاختناقات والحفاظ على المجرى خاليًا من العوائق.

وعند حدوث موجات فيضانية والاضطرار إلى فتح البوابات بشكل مفاجئ، بحسب الخطيب، يتم إرسال دعوات تحذيرية بالابتعاد عن مجرى النهر واتخاذ التدابير اللازمة، بالتنسيق مع مديرية الموارد المائية في إدلب.

وأشار إلى صعوبة إجراء الصيانة للأجزاء المغمورة بالمياه حاليًا، وعدم إمكانية تصريف المياه وتجفيف المصرف بسبب الحاجة إلى المياه لاستكمال الدورة الزراعية، والاضطرار للانتظار حتى نهاية موسم الري.

وأضاف أنه نتيجة التوقف الطويل عن أعمال الصيانة، من المؤكد أن الهياكل المعدنية المغمورة قد تعرض بعضها للصدأ والاهتراء، وقد يستدعي ذلك صعوبة إجراء الصيانة لها في المكان، والاضطرار لنقلها إلى ورشات فنية متخصصة بعيدة لمعالجتها.

ويأمل أهالي سهل الغاب أن تشكل هذه الأعمال بداية حقيقية لاستعادة استقرار المنظومة المائية، بعد سنوات من الجفاف والفيضانات المتناوبة، وأن تتحول الوعود إلى واقع ملموس يعيد لهذه المنطقة دورها الزراعي والحيوي.

إعادة تأهيل بوابات سد "القرقور" في الغاب بريف حماة لحماية الأراضي الزراعية ورفع كفاءة المنشآت المائية – 17 حزيران 2026 (وزارة الطاقة)

"كـــارثة بيئيـــة"

إسرائيل تجرف غابات القنيطرة وتحرم الأهالي رئتهم الخضراء

برج مراقبة لجرش في محافظة القنيطرة تتخذه إسرائيل كقاعدة عسكرية لها – تشرين الأول 2025 (عنب بلدي)

القنيطرة – عبد الله الوني

تحولت الغابات الطبيعية والأحراش في ريف القنيطرة الشمالي من مناطق سياحية ومتنفس طبيعي للمواطنين إلى مناطق عسكرية إسرائيلية مغلقة تتعرض أشجارها للاقتلاع وأراضيها للتجريف.

وبينما تمتد آثار هذه العمليات إلى أراضي السكان ومحاصيلهم، تتفاقم المخاوف من تداعيات بيئية ومعيشية طويلة الأمد، في ظل عجز الجهات الحرجية عن الوصول إلى المناطق المتضررة وتوثيق حجم الأضرار.

ويضاف إلى ذلك ما شهدته الأراضي الزراعية في المحافظة من أضرار جراء رش مواد مبيدة، ما يضع الثروة الحرجية والزراعية في القنيطرة أمام كارثة بيئية تهدد الطبيعة وسبل عيش السكان.

يروي ماهر حمود، أحد قاطني قرية طرنجة، تفاصيل هذا الواقع في "الحما"، وهو الاسم الذي يفضّله سكان المنطقة للإشارة إلى الحرش، وتتبع أغلبية مساحة هذا الموقع لقرية طرنجة، ويعد موطنًا لأشجار البلوط والمللو والسنديان والزعرور والشيح. يمثل "الحما" المتنفس الوحيد للمنطقة الشمالية، ومقصدًا دائمًا للزوار من محافظات دمشق وريف دمشق والقنيطرة، نظرًا إلى جماله الطبيعي وتضاريسه الكثيفة بالأشجار، كما قال ماهر.

ومع التغيرات الميدانية التي أعقبت سقوط النظام السوري السابق، تدخلت القوات الإسرائيلية في عدة مناطق، ما أسفر عن سيطرتها على برج المراقبة الحرجية الذي يتوسط الحرش، ومنع الأهالي والزوار من الاقتراب من أراضيه، وحرمان السوريين من السياحة الشعبية و"السيران" والرحلات.

الجرافات بمواجهة الأشجار المعمرة

وصف معن عبد الحليم واقع حرش جباثا الخشب وطرنجة بأنه لم يكن مجرد مزار طبيعي، بل ذاكرة حية عمرها مئات السنين، حيث تتجاوز أعمار معظم الأشجار فيه 100 عام.

وقال معن لعنب بلدي، إن ما تقوم به آليات الجيش الإسرائيلي من قطع للأشجار لا يمثل كارثة بيئية فحسب، "بل يعد تدميرًا للذاكرة الإنسانية وقصص الطفولة والحكايات الشعبية التي توارثتها الأجيال تحت ظلال تلك الأشجار".

تجريف المحمية الاصطناعية بكودنة

إلى الجنوب الغربي من محافظة القنيطرة، وتحديدًا في منطقة كودنة، تعرضت المحمية الاصطناعية لعمليات تجريف كاملة.

عمر الطحان، أحد سكان المنطقة، يروي كيف تحولت هذه المنطقة الخضراء، التي كانت تمتاز بأشجارها المعمرة، إلى أرض جرداء.

وبرأي عمر فإن دافع الانتقام من الطبيعة كان المحرك الأساسي لآليات الجيش الإسرائيلي، تحت ذرائع اعتبرها "واهية" وتزعم إسرائيل أنها تهدد أمن "كيانها المصطنع"، وفق وصفه.

ولم يقتصر الأمر على المحمية، بل طال التجريف أراضي السكان الخاصة المجاورة، حيث تم اقتلاع أشجار الزيتون وتجريف عدة حقول.

الزراعة: تعديات إسرائيلية "صارخة"

قال مدير زراعة القنيطرة، محمد رحال، لعنب بلدي، إن موقع حراج جباثا الخشب يمتد على مساحة 133 هكتارًا، بارتفاع يصل إلى 1100 متر فوق سطح البحر، وبنسبة تغطية حرجية تتجاوز 80%.

وأضاف رحال أن المحافظة تعاني من تعديات "صارخة" لقوات الجيش الإسرائيلي، خاصة وأن معظم الثروة الحرجية تقع على خط وقف إطلاق النار.

وجرّفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مساحة تقدّر بنحو 50 هكتارًا على عدة مراحل لإنشاء قاعدة عسكرية استراتيجية.

تنطلق من هذه القاعدة دوريات متكررة باتجاه قرى وبلدات جباثا الخشب وطرنجة وأوفانيا والحرية وعين البيضة في ريف القنيطرة الشمالي.

وتسود حالة من الرعب بين الأهالي نتيجة الدوريات المتكررة التي يسيّرها الجيش الإسرائيلي، وقيامه باعتقالات عديدة، مما يدفع السكان للعدول عن زيارة تلك المناطق خشية التنكيل بهم.

وفي ظل هذا الوضع الأمني المتردي وتوغلات الجيش الإسرائيلي، يجد عناصر الحراج والحراس الحرجيون أنفسهم عاجزين عن اتخاذ أي إجراء، حيث تم منعهم وطردهم وإبلاغهم بعدم التواجد في تلك المناطق، ما يعطل أي جهود لحماية ما تبقى من الثروة الحرجية.

من جانبه، أكد مدير زراعة القنيطرة أنه تم إعداد التقارير والدراسات المفصلة للمواقع والأنواع المتضررة، وجرى إرسالها إلى وزارة الزراعة عبر مديرية الحراج.

وتهدف هذه الخطوة إلى مخاطبة الجهات الدولية والأممية والمعنية، للوقوف على هذه الانتهاكات ووقف التعديات الإسرائيلية المستمرة على البيئة والذاكرة السورية في الجولان والقنيطرة، وفق رحال.

مواد سامة

سبق أن تعرضت أراضٍ زراعية في ريف محافظة القنيطرة للضرر، في كانون الثاني الماضي، جراء رشها بمواد سامة من قبل طائرات شراعية تابعة للجيش الإسرائيلي.

وبيّنت المديرية أنها أرسلت عينات من التربة إلى البحوث العلمية الزراعية، التي قامت بتحويلها إلى هيئة الطاقة الذرية ليتبين استخدام مبيدات أعشاب ضمن المواد التي قامت إسرائيل برشها في المنطقة.

وتحدث مدير زراعة القنيطرة، رحال، لعنب بلدي حينها، أن مساحة الأراضي المتضررة بلغت 4683 دونمًا منها 937 دونمًا من الأراضي المزروعة بالمحاصيل الشتوية، و855 دونمًا من أراضي الأشجار المثمرة، و2891 دونمًا من المراعي، بينما بلغ عدد الفلاحين المتضررين 297 فلاحًا.

وقال عضو المكتب التنفيذي بمحافظة القنيطرة عن قطاع الزراعة، بهاء الرهبان، لعنب بلدي في تقرير سابق، إن مديرية الزراعة وجهت الفلاحين ومربي المواشي بعدم الرعي في المناطق المتضررة.

وأوضح أن المبيدات التي استخدمت في عملية الرش هي من نوع "24bd" و"ديورون" التي حددتها نتائج التحليل الصادر عن هيئة الطاقة الذرية السورية.

وبيّن الرهبان أنها مبيدات تستخدم لمكافحة الأعشاب العريضة والنجيلية، وهي مبيدات ذات تأثير قوي تؤدي إلى قتل النبات.

وأفاد بأن نوع "24bd" يثبط عملية التمثيل الغذائي للنبات ويسبب أضرارًا بالغة على أشجار الزيتون ويؤدي إلى تشوهها وتساقط ثمارها واصفرار أوراقها، كما يسهم في تشوه سنابل القمح وانخفاض إنتاجية الحبوب.

أما نوع "ديورون" فيسبب، وفق الرهبان، اصفرار النبات وحرقه وموته ويعطل عملية التمثيل الضوئي وله تأثير قاتل على النبات ويحظر استخدامه في حقول القمح، كما يضعف جذور أشجار الزيتون ويعتبر ذا تأثير سمّي منخفض بالنسبة للثدييات، لكنه يسبب تهيجًا واحمرارًا في العين والجلد.

ودعا الرهبان المنظمات الدولية للتدخل للحد من هذه الأعمال التي تنفذها القوات الإسرائيلية، لما لها من آثار سلبية على حياة المدنيين وسبل العيش لأبناء المحافظة الذين يعتمد معظمهم على الزراعة وتربية المواشي لتأمين مصدر رزقهم الوحيد.

حلب..

حدائق صغيرة مهملة

ونقص الإمكانيات يقلل أثر الصيانة

حلب – محمد ديب بظت

تظهر في عدد من الحدائق الصغيرة داخل أحياء مدينة حلب ملاحظات تتعلق بمستوى الصيانة والنظافة والعناية بالمساحات الخضراء، تتفاوت حدتها من حديقة إلى أخرى، حيث تتركز الملاحظات على انتشار الحشائش الطويلة في أجزاء من بعض الحدائق، إلى جانب تضرر المقاعد والألعاب، وسط مطالب من السكان بزيادة وتيرة أعمال الصيانة والمتابعة.

وتكتسب الحدائق الصغيرة أهمية خاصة في الأحياء المكتظة، إذ تشكل متنفسًا قريبًا للسكان ولا سيما الأطفال والعائلات، خلال فصل الصيف.

حشائش ومقاعد متضررة

في حديقة "المارتيني"، يلاحظ سكان المنطقة انتشار الحشائش الطويلة والقمامة في أجزاء واسعة من الحديقة، نتيجة تأخر أعمال القص والتعشيب وعدم الاهتمام بواقع النظافة، الأمر الذي يؤثر على مظهرها العام ويحد من الاستفادة من تلك الحدائق كمتنفس للأهالي.

وقال عبد الله الصائغ، من سكان المنطقة، لعنب بلدي، إن الحديقة تقع بالقرب من عدد من الأبنية السكنية ويستخدمها الأهالي بصورة مستمرة، لكن ترك الأعشاب والحشائش تنمو لفترات طويلة يعطي انطباعًا بعدم وجود متابعة كافية.

المشكلة، من وجهة نظر عبد الله، لا تحتاج إلى إعادة تأهيل كاملة للحديقة، بقدر حاجتها إلى برنامج دوري للقص والتعشيب يحافظ على المساحات الخضراء بحالة مناسبة.

وفي حديقة بستان القصر، تتركز بعض ملاحظات السكان على حالة التجهيزات والمقاعد، إذ تظهر مقاعد مكسورة وأجزاء من المرافق بحاجة إلى صيانة، بالتزامن مع ملاحظات تتعلق بمستوى النظافة.

محمد اسكيف، من سكان الحي، قال لعنب بلدي، إن الحديقة تمثل مساحة يستخدمها الأطفال وسكان المنطقة، إلا أن تضرر المقاعد ووجود المخلفات في بعض الأماكن يقللان من الاستفادة منها.

وأضاف أن بعض الأهالي يضطرون إلى البحث عن أماكن أخرى للجلوس، في حين لا يجد الأطفال دائمًا تجهيزات مناسبة لاستخدامها.

وتظهر في حدائق أخرى، كحديقة "الرازي"، ملاحظات تتعلق بالنظافة والعناية بالمساحات الخضراء، إذ يشير سكان إلى الحاجة إلى تنظيف بعض المواقع بصورة أكثر انتظامًا، خاصة مع كثافة استخدامها من قبل الأطفال والعائلات.

برنامج دوري للصيانة

أوضح مدير مديرية الحدائق بحلب، عبد الرزاق الصالح، أن المديرية تعتمد آلية منظمة لمتابعة وصيانة الحدائق الكبيرة والصغيرة، إضافة إلى الجزر الوسطية والمحاور الرئيسة والفرعية داخل الأحياء السكنية بهدف الحفاظ عليها .

وقال الصالح، لعنب بلدي، إن المديرية تنفذ برنامجًا دوريًا لقص الأعشاب والحشائش كل أسبوع أو أسبوعين تقريبًا، خاصة خلال فصلي الربيع والصيف، نظرًا إلى سرعة نموها خلال هذه الفترة.

وتابع أن تنفيذ عمليات التعشيب وإزالة الحشائش يجري بطرق مختلفة، سواء آليًا أو يدويًا أو باستخدام الوسائل الكيميائية، بهدف الحد من انتشارها وتجنب تحولها إلى مصدر محتمل للحرائق.

ويشمل برنامج الصيانة، بحسب الصالح، ري المساحات الخضراء بصورة منتظمة، وقص الأشجار وتهذيبها، ومكافحة الحشائش والآفات، إلى جانب التسميد المتوازن وإجراء فحوص دورية لشبكات الري للتأكد من كفاءتها.

تأهيل حديقة "الشهباء"

فيما يتعلق بأعمال تأهيل الحدائق، أشار الصالح إلى وجود اتفاقية ضمن مشروع التوأمة التركية لتأهيل حديقة الشهباء في حي بستان القصر، من قبل بلدية شاهين بيه التركية.

المشروع يأتي في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والثقافات، ويشمل أعمال الصيانة المدنية والكهربائية، وشبكات الري والأحواض المائية، إضافة إلى الأعمال الزراعية داخل الحديقة.

وأكد أن خطة مديرية الحدائق تشمل أيضًا الحدائق الصغيرة التي تحتاج إلى رعاية دورية أو إصلاحات والعناية بالنباتات، باعتبارها جزءًا من جهود تحسين المشهد الحضري والخدمات العامة.

وأضاف أن أعمال العناية بالحدائق الصغيرة تدخل ضمن مشاريع أوسع تتعلق بصيانة البنى التحتية وترحيل الأنقاض وأعمال النظافة، بحسب الإمكانيات والاحتياجات في كل منطقة.

الصيانة ونقص الكوادر والآليات

بالنسبة إلى المقاعد وألعاب الأطفال، ذكر الصالح أن المديرية تنفذ أعمال صيانة لها، إلى جانب أعمال الصيانة التشغيلية الأخرى، وفق الحاجة وبناء على التقسيم الجغرافي للقطاعات.

وأوضح أن الأولوية في جداول العمل تمنح للحدائق الكبرى والمحاور الرئيسة، تليها الجزر الوسطية، ثم الحدائق الصغيرة، وهو ما يرتبط بتوزيع الأعمال والموارد المتاحة على مختلف مناطق المدينة.

وحول نقص الكوادر والآليات، قال الصالح إن مديرية الحدائق تعمل على تعويضه، وضمان استمرار تقديم الخدمات للحدائق الصغيرة والكبيرة داخل الأحياء.

وتعتمد المديرية، بحسب الصالح، على التعاقد التدريجي مع عمال موسميين، إلى جانب تفعيل العمل الميداني المتنقل للورشات، والتعاون مع المجتمعات المحلية، بما يساعد على تغطية احتياجات الحدائق ضمن الإمكانيات المتاحة.

وأضاف أن المديرية تركز كذلك على تنفيذ أعمال الصيانة الوقائية البسيطة التي يمكن إنجازها بالإمكانات الموجودة، بهدف الحفاظ على حالة الحدائق ومنع تراكم الأعطال وتحولها إلى مشكلات تحتاج إلى أعمال تأهيل أكبر.

طرطوس..
مصبات الصرف الصحي تلوث البيئة وتطرد الاستثمار

عنب بلدي – طرطوس

يواجه قطاع الصرف الصحي في محافظة طرطوس تحديات بيئية وخدمية متفاقمة، تؤثر سلبًا في هويتها السياحية والاستثمارية، إذ يتعثر تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الحيوية، وفي مقدمتها محطة المعالجة المركزية لمدينة طرطوس المتوقفة منذ سنوات.

أدى هذا التعثر إلى استمرار تدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة عبر مصبات مفتوحة مباشرة إلى البحر والشواطئ العامة، ما يتسبب في تلوث بيئي وتشويه بصري، فضلًا عن انتشار روائح كريهة باتت تطرد المستثمرين والسياح على حد سواء.

إزاء هذا المشهد المعقد، تبرز الحاجة الملحة إلى تقييم آليات التنسيق بين خطط التنمية السياحية والخدمات البيئية في المحافظة، إذ يستدعي الواقع كشف الموقفين القانوني والتنفيذي للمشاريع المتعثرة، وتحديد ميزانياتها المرصودة وجداولها الزمنية لإنجازها. وفي ظل غياب الحلول الجذرية، تصبح مناقشة الإجراءات الإسعافية المؤقتة لتقليل التلوث البحري ضرورة قصوى، بالتوازي مع بحث فرص التشاركية مع القطاع الخاص، وتفعيل دور المنظمات الدولية في دعم الشبكة الحكومية.

أزمة صحية واقتصادية

في قراءة فنية تعكس عمق الأزمة، يرى الخبير في تقييم الأثر البيئي الدكتور حسين جنيدي، أن طرطوس تمتلك مقومات سياحية واعدة، إلا أن استمرار تدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر يمثل أبرز العوائق أمام أي تنمية سياحية أو استثمارية حقيقية بالمنطقة.

وحذر جنيدي، في حديث إلى عنب بلدي، من التبعات الصحية الخطيرة الناجمة عن تزايد كميات الصرف الصحي الملقاة في البحر، بالتزامن مع إقبال المصطافين.

وأوضح الخبير البيئي أن السباحة في هذه المياه تؤدي إلى الإصابة بأمراض جلدية، كما أن ابتلاعها قد يفضي إلى الوفاة في الحالات الحادة، ناهيك بامتداد الرذاذ الملوث بفعل الأمواج إلى التجمعات السكنية القريبة.

وينعكس هذا التدهور سريعًا على الجانبين الاقتصادي والسياحي، إذ يتسبب تردي جودة المياه في تشويه سمعة المدينة، ما يؤدي إلى تراجع الإقبال السياحي، وهبوط القيمة السوقية للعقارات الساحلية، ونفور المستثمرين من قطاع الفنادق والمنتجعات، فضلًا عن تكبد قطاع الرعاية الصحية أعباء مالية مباشرة.

ولا يقف جنيدي عند رصد الكارثة، بل يطرحها كفرصة للحل، مؤكدًا أن معالجة هذا التحدي ليست مجرد التزام بيئي، بل هي استثمار اقتصادي طويل الأمد، إذ أثبتت التجارب الدولية الناجحة أن تحديث البنية التحتية للصرف الصحي يمثل بوابة ذهبية لتطوير الواجهة البحرية، واستعادة ثقة المستثمرين والسياح، وضمان بيئة ساحلية مستدامة للأجيال القادمة.

كارثة عابرة للمدن

يرفع الخبير في تقييم الأثر البيئي سقف التحذير ليخرج بالقضية من إطارها المحلي في طرطوس إلى نطاق أوسع، مشددًا على أن الواقع في بقية المدن الساحلية مثل اللاذقية وجبلة وبانياس ليس أفضل حالًا، بل يتطابق تمامًا في المؤشرات السلبية، نظرًا إلى اعتمادها ذات الآلية في قذف المياه العادمة إلى البيئة البحرية دون أدنى معالجة، وهو ما يفرض تدخلًا رسميًا عاجلًا لوقف استنزاف الشواطئ السورية، وتحفيز السياحة وفق محددات التنمية المستدامة.

"دورة الموت" في الساحل السوري

في سياق متصل بتبعات هذه الأزمة البيئية، حذر اختصاصي بيولوجيا الأسماك من كلية الطب البيطري بجامعة "الفرات" الدكتور فراس الشاوي، من خطر يهدد الثروة السمكية والبيئة المائية في الساحل، واصفًا المياه الناجمة عن المخلفات البشرية والصناعية بالقاتل الصامت ذي التأثير المديد، لما تسببه من تدمير للموائل الطبيعية وتغيير جذري في الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه.

ويرى الشاوي، في حديث إلى عنب بلدي، أن التجليات الأولى لهذا الخطر تكمن بالنقص الحاد في الأكسجين المُذاب، نتيجة تفكك المخلفات العضوية المحمولة مع المياه العادمة، وهو ما يؤدي مباشرة إلى اختناق الأسماك ونفوقها، والمساهمة في تشكيل ما يُعرف بـ"البقع الميتة" في البيئة البحرية.

ويتفاقم هذا الوضع مع الازدهار المفرط للطحالب الناتجة عن احتواء مياه الصرف على نسب عالية من المغذيات كـ"الفوسفور" و"النيتروجين"، إذ تفرض هذه الطحالب سيطرتها على موائل الأسماك، وعند موتها تتحلل بواسطة بكتيريا تستهلك ما تبقى من أكسجين، مما يتسبب في موجات نفوق واسعة.

ولا تقتصر الأزمة على الشق العضوي، بل تمتد لتشمل التسمم الكيميائي والتراكم الحيوي بفعل تدفق المواد السامة والمنظفات والمبيدات، والتي تؤدي إلى تسمم الأسماك والرخويات بشكل مباشر، وتراكم المعادن الثقيلة في لحومها وعضلاتها، مما يضر بنموها وجهازها العصبي، لينتقل هذا التسمم في نهاية المطاف إلى الإنسان عبر السلسلة الغذائية.

وتتكامل هذه الحلقة المدمرة مع ترسب المواد العضوية الصلبة في قاع البحر، وخاصة بالقرب من المناطق الشاطئية، مما يتسبب في تلوث وتدمير أماكن وضع بيض الأسماك وتكاثرها، دافعًا إياها نحو الهجرة.

وأشار الشاوي إلى التلوث البيولوجي الناجم عن مياه المجاري، ولا سيما تلك المتدفقة من المراكز الصحية، والتي تنقل بكتيريا وفيروسات وطفيليات ممرضة إلى الكائنات البحرية، مما يسبب تشوهات في الأسماك عبر إصابتها بأمراض جلدية وإضعاف قدرتها على التكاثر الطبيعي.

وعبّر الخبير البيولوجي عن أسفه لقلة الدراسات العلمية التي ترصد أخطار هذه المياه في الساحل السوري، لافتًا في الوقت ذاته إلى غياب التفكير العلمي الحقيقي والخطط التنفيذية لإنشاء محطات معالجة تضمن تنقية المياه قبل قذفها إلى البحر، لوقف هذا التأثير القاتل على الحياة البحرية.

الاستثمار السياحي يبدأ من معالجة الصرف الصحي

يربط الخبير والمتخصص في شؤون الموارد المائية الدكتور صفوان الحلبي، في حديث إلى عنب بلدي، بين نجاح الاستراتيجية السياحية لمحافظة طرطوس وبين الحسم الفوري لملف الصرف الصحي.

وأكد أن البيئة النظيفة في طرطوس لم تعد ترفًا، بل تحولت إلى معيار عالمي يحدد جاذبية المقاصد السياحية، إذ بات السائح ينشد جودة المياه وسلامة المحيط الحيوي كجزء لا يتجزأ من جودة الخدمة.

وشدد على أن الارتقاء بواقع الصرف الصحي هو "استثمار مباشر في مستقبل السياحة" وليس مجرد مشروع خدمي تقليدي.

وفي رؤية استشرافية تجمع بين الأبعاد البيئية والتنموية، يعتبر المتخصص في الموارد المائية أن تحقيق تنمية سياحية مستدامة في محافظة طرطوس يظل رهنًا بإحداث تكامل بنيوي بين تدفقات الاستثمار وكفاءة الخدمات البيئية.

ويستند الحلبي في تحليله إلى معادلة طردية مفادها أن نجاح الحواضن السياحية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود شبكات صرف صحي متطورة ومحطات معالجة عالية الكفاءة، مبينًا أن كل رأس مال يُضخ لحماية البيئة البحرية اليوم، سينعكس غدًا على هيئة مكاسب اقتصادية وسياحية تضمن للمحافظة ميزة تنافسية مستدامة، تحمي مواردها الطبيعية لصالح الأجيال القادمة.

وامتدادًا لهذا الطرح، يرى الحلبي أن التوجه الحكومي الواعد لتحويل طرطوس إلى قطب سياحي جاذب يستلزم بالضرورة توفير بيئة استثمارية متكاملة، فالقطاع الخاص الذي يعتزم تشييد الفنادق والمنتجعات و"الشاليهات" على الواجهة البحرية، يضع نظافة الشواطئ وجودة المنظومة البيئية في صدارة دراسات الجدوى وأولويات التشغيل، نظرًا إلى انعكاسها المباشر على معدلات الإشغال، وسمعة المنشأة، والعوائد الاقتصادية المستهدفة.

حلول إسعافية واستراتيجيات مستدامة

في مقاربة ترسم خارطة طريق لتجاوز المأزق البيئي، يرهن المتخصص في الموارد المائية نجاح الاستثمار السياحي في طرطوس بتبني حزمة حلول متكاملة، تبدأ من التحديث الشامل لشبكات الصرف الصحي، وإنجاز محطات المعالجة المتوقفة وتشغيلها بكفاءة، كخطوة حاسمة لمنع أي تصريف مباشر للمياه الخام نحو البحر.

وإلى جانب هذه الخطط الاستراتيجية، يقترح الحلبي مصفوفة من الإجراءات الإسعافية العاجلة، كإنشاء أحواض تجميع مؤقتة، وتفعيل الصيانة الدورية للشبكات، مع تشديد الرقابة البيئية على بؤر التلوث، بالتوازي مع تكريس الشفافية عبر إجراء تحاليل مخبرية دورية لمياه الشواطئ وإعلان نتائجها للعامة، بما يسهم في ردم فجوة الثقة لدى المواطنين والسياح والمستثمرين على حد سواء.

ودعا الحلبي إلى كسر القوالب التقليدية عبر تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية البيئية.

ويجد الباحث في هذا السياق فرصة استراتيجية لتوظيف التقنيات الحديثة في تدوير مياه الصرف المعالجة واستخدامها في ري المساحات الخضراء والحدائق العامة، الأمر الذي من شأنه تخفيف الضغط الحرج على الموارد المائية العذبة وتحقيق مكاسب بيئية واقتصادية مزدوجة.

الإدارة الجديدة تعتذر عن عدم كشف خططها المستقبلية

في إطار تحقيق التوازن الصحفي، تواصلت عنب بلدي مع الجهات الرسمية المعنية في محافظة طرطوس للوقوف على الواقع الحالي، والاستفسار عن الخطط والمشاريع المستقبلية، إلا أن المعنيين اعتذروا عن عدم الإجابة، بذريعة وجود رؤى ومخططات جديدة يجري إعدادها في ضوء التغييرات الهيكلية التي طرأت مؤخرًا على إدارة الصرف الصحي في المحافظة.

وفي كانون الثاني الماضي، أعلن مدير الشركة العامة للصرف الصحي في طرطوس، آنذاك، علاء شاهين، عن إدراج الشركة حزمة من المشاريع الحيوية ضمن خطتها السنوية، منها متابعة تنفيذ محطتي معالجة "المعيصرات" و"القليعة- الدلبة".

يتدفق أحد مصبات الصرف الصحي المنتشرة على شاطئ كورنيش بانياس بريف طرطوس مما يتسبب في انتشار الروائح الكريهة والفوارض الأمر الذي يهدد السلامة العامة والبيئة البحرية – 21 آب 2026 (عنب بلدي)

بسبب سنوات الحرب وتحولاتها
أسواق جديدة تسحب البساط من وسط الحسكة التجاري

أسواق الحسكة تشهد تحولًا في الحركة التجارية مع منافسة متزايدة من الأسواق الجديدة خارج مركز المدينة – 15 حزيران 2026 (عنب بلدي)

الحسكة – محمد جفال

لم يستعد الوسط التجاري في مدينة الحسكة نشاطه وحيويته التي كان يتمتع بها قبل الحرب السورية، رغم التحسن الذي طرأ على الأوضاع الأمنية والسياسية، التي كانت من أبرز العوامل في تراجع الحركة التجارية خلال السنوات الماضية، ولا سيما مع انتشار قوات النظام السابق في المنطقة وتحول مركز المدينة إلى ما عُرف بـ"المربع الأمني".

ومع سقوط النظام في نهاية عام 2024، تراجعت المخاوف الأمنية التي دفعت شريحة من السكان إلى تجنب وسط المدينة، لكن عودة الحركة إلى سابق عهدها لم تتحقق، مع نشوء أسواق خارج المركز خلال سنوات الحرب، وتحولها إلى متنفس يستقطب السكان، إذ لم تعد الحركة التجارية متركزة بالدرجة نفسها في الأسواق القديمة والمتفرعة من شارع فلسطين، وباتت أسواق الأحياء جزءًا أساسيًا من النشاط التجاري اليومي.

أسواق ارتبطت بتاريخ المدينة

يعود تاريخ الوسط التجاري في الحسكة إلى بدايات تشكل المدينة وتوسعها خلال النصف الأول من القرن الماضي.

وبحسب الباحث أحمد الحسن، ينقسم الوسط التجاري إلى أسواق قديمة تأسست في النصف الأول من القرن الماضي، وأخرى حديثة ظهرت خلال العقود الأخيرة.

ويعد سوق "المأمون" للأقمشة من أبرز الأسواق القديمة في المدينة، إذ تأسس في بدايات القرن الماضي مع ظهور الحسكة كتجمع بشري، بينما سُقف جزء منه خلال ثمانينيات القرن الـ20.

ومن بين أقدم المحال في السوق محل أسسه عبد الأحد عبد لكي، بين عامي 1930 و1935، واستمر في العمل لنحو 40 عامًا، قبل أن يرثه أولاده عنه في سبعينيات القرن الماضي.

وكان سوق "المأمون" مركزًا لبيع مختلف أنواع الأقمشة، من الجوخ والكودلي والشنيل والساتان والمخمل إلى القطنيات وأقمشة البياضات والبرادي وغيرها، ما جعله جزءًا أساسيًا من النشاط التجاري في مركز الحسكة.

ولا يقتصر تاريخ وسط المدينة على سوق "المأمون"، إذ يضم كذلك سوق "الصاغة" الواقع إلى الشرق منه، وسوق "الحموية" إلى الغرب، وهما يقعان إلى الجنوب من شارع فلسطين، الذي يعد من أشهر شوارع الحسكة وأقدم تجمعاتها التجارية.

الحرب غيّرت وجه السوق

كان الوسط التجاري في الحسكة، قبل الحرب، الوجهة الرئيسة للتسوق بالنسبة إلى سكان المدينة، كما كان يستقطب سكان مناطق وبلدات محيطة بها.

لكن اندلاع الحرب السورية وما رافقه من تغيرات أمنية وعسكرية أدى إلى إعادة تشكيل العلاقة بين السكان ووسط المدينة.

وقال الخبير الاقتصادي سامر العلي، إن الوسط التجاري كان "السوق الوحيد" في مدينة الحسكة قبل الحرب، لكن تركز قوات النظام السابق في المنطقة خلال سنوات الحرب أدى إلى تحولها إلى ما كان يُعرف بـ"المربع الأمني".

وأدى ذلك، بحسب العلي، إلى انكفاء عدد من أبناء الحسكة عن التردد إلى السوق نتيجة المخاوف الأمنية، ما أسهم في تراجع الحركة التجارية في المركز.

ولم يكن تراجع الحركة مقتصرًا على انخفاض عدد المتسوقين، إذ انعكس الوضع الأمني أيضًا على أصحاب المحال التجارية، ودفع بعض أصحاب المحال الكبيرة إلى مغادرة الوسط التجاري باتجاه مناطق أخرى، في ظل انخفاض أعداد الزبائن، إلى جانب الإتاوات التي كانت تفرضها قوات النظام السابق عليهم.

وفي المقابل، بدأت أسواق موازية بالظهور في أحياء المدينة والبلدات المحيطة بها، لتتحول تدريجيًا من بدائل مؤقتة فرضتها ظروف الحرب إلى أسواق مستقرة لها زبائنها وتجارها وحركتها الخاصة.

ومن أبرز هذه الأسواق سوق "المفتي" في حي المفتي، وسوق "الإسفنج" في حي غويران، وسوق "الحلبية" في حي تل حجر، إضافة إلى أسواق أخرى توزعت على أحياء المدينة.

وبذلك، لم تعد رحلة التسوق مرتبطة بالضرورة بوسط الحسكة، كما كانت الحال قبل الحرب، إذ أصبح بإمكان سكان الأحياء شراء جزء كبير من احتياجاتهم من الأسواق القريبة منهم.

بعد سقوط النظام.. لماذا لم تعد الحركة؟

كان من المتوقع أن يؤدي تغير الظروف السياسية والأمنية بعد سقوط النظام، في نهاية عام 2024، إلى استعادة وسط المدينة جزءًا من حركته السابقة، خصوصًا أن العامل الأمني كان أحد أسباب ابتعاد السكان عنه.

لكن ذلك لم يحدث بالوتيرة نفسها، وفق المعطيات المتوفرة لدى الخبير الاقتصادي سامر العلي.

ويرى العلي أن الأسواق التي نشأت خارج الوسط التجاري خلال الحرب أصبحت منافسًا حقيقيًا للمركز، بعدما طورت حضورها ووفرت تنوعًا في البضائع وجودة متفاوتة وأسعارًا قادرة على جذب الزبائن.

وهنا تبدو المفارقة واضحة، فالسبب الذي أدى إلى تراجع الوسط التجاري خلال الحرب لم يعد حاضرًا بالدرجة ذاتها، لكن النتيجة التجارية لذلك التراجع بقيت قائمة.

وأدى الخوف الأمني في البداية إلى دفع السكان نحو الأسواق البديلة، لكن استمرار هذه الأسواق سنوات طويلة سمح لها بتكوين قاعدة من الزبائن، كما دفع التجار إلى الاستثمار فيها وفتح محال جديدة، ما جعل عودة المتسوقين إلى المركز بعد تغير الوضع الأمني أمرًا غير تلقائي.

التجار: الزبون اعتاد السوق القريب

قال فواز الحمود، صاحب محل أحذية في مدينة الحسكة، إن تراجع الحركة في الوسط التجاري لم يعد مرتبطًا بالخوف الأمني كما كان خلال سنوات الحرب، بل إن الأسواق التي نشأت خارج المركز أصبحت منافسًا واضحًا، بعدما اعتاد السكان شراء حاجاتهم من المناطق القريبة من منازلهم.

ويرى فواز أن الزبون الذي كان يقصد وسط المدينة بصورة منتظمة قبل الحرب بات يجد اليوم محال وأسواقًا توفر له جزءًا كبيرًا من احتياجاته في الأحياء، الأمر الذي خفف الحاجة إلى التوجه إلى المركز.

وأضاف أن حركة البيع في الوسط التجاري لا تزال موجودة، لكنها لا تشبه الزخم الذي كان معروفًا قبل الحرب، عندما كانت الأسواق القديمة والمتاجر الواقعة في مركز المدينة تشكل مقصدًا رئيسًا لسكان الحسكة.

من جهته، يربط علي السلمان، صاحب محل أقمشة في المدينة، تراجع النشاط التجاري في المركز بالتغيرات التي طرأت على حركة السكان خلال سنوات الحرب.

وقال علي، إن سوق الأقمشة، شأنه شأن بقية الأسواق، تأثر بابتعاد قسم من الزبائن عن المركز وظهور أسواق جديدة في الأحياء، مشيرًا إلى أن المنافسة لم تعد بين محال داخل السوق نفسه، وإنما بين وسط المدينة ومراكز تجارية أخرى نشأت وتوسعت خارجها.

وأضاف أن الأسواق الجديدة تمكنت خلال السنوات الماضية من جذب الزبائن عبر قربها من مناطق السكن وتوفيرها أنواعًا مختلفة من البضائع، بينما بقي وسط المدينة يحتفظ بأهميته التاريخية والتجارية دون أن يستعيد كامل الحركة التي كانت فيه قبل الحرب.

وتتطابق قراءة فواز وعلي مع خلاصة الخبير الاقتصادي سامر العلي، الذي يرى أن المنافسة التي نشأت خلال الحرب أصبحت أحد العوامل الرئيسة التي تمنع عودة الوسط التجاري إلى سابق عهده.

مركز تاريخي في مواجهة خريطة تجارية جديدة

لا يعني تراجع الزخم في وسط الحسكة اختفاء دوره التجاري، إذ لا تزال الأسواق القديمة تحتفظ بأهميتها، خصوصًا الأسواق المرتبطة تاريخيًا بأنشطة تجارية محددة، مثل سوق "المأمون" للأقمشة وسوق "الصاغة" وسوق "الحموية".

لكن طبيعة المدينة تغيرت، وكذلك سلوك المتسوقين.

الباحث أحمد الحسن أشار إلى أن ظهور الأسواق الحديثة لم يكن مقتصرًا على مركز المدينة، بل امتد إلى الأحياء الواقعة شرقًا وشمالًا وجنوبًا، ما أدى إلى تعدد المراكز التجارية داخل الحسكة.

وهذا التعدد يعني أن وسط المدينة لم يعد يحتكر النشاط التجاري كما كان قبل الحرب.

ففي السابق، كان الذهاب إلى وسط المدينة جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية للسكان الراغبين في التسوق، بينما باتت الأحياء اليوم تمتلك أسواقها الخاصة، ما يقلل من حاجة السكان إلى قطع مسافات للوصول إلى المركز.

وتضاف إلى ذلك عوامل تتعلق بالأسعار وتنوع السلع وجودتها، وهي عناصر يرى العلي أنها ساعدت الأسواق الجديدة على ترسيخ حضورها ومنافسة الوسط التجاري.

وبالتالي، فإن استعادة الأمان لم تؤد تلقائيًا إلى استعادة النشاط التجاري السابق، لأن المشكلة لم تعد أمنية فقط، بل أصبحت مرتبطة ببنية تجارية جديدة تشكلت خلال سنوات طويلة.

بالنسبة إلى أصحاب المحال في الوسط التجاري، فإن عودة الزبائن تحتاج إلى أكثر من تحسن الوضع الأمني، إذ ترتبط بقدرة المركز على منافسة الأسواق الأخرى في الأسعار والتنوع والخدمات، وبقدرة التجار على استعادة النشاط الذي فقدوه خلال السنوات الماضية.

كما أن بعض المحال التي غادرت المركز خلال الحرب لم تعد إليه، بعدما وجدت في المناطق الجديدة ظروفًا تجارية مختلفة وقاعدة من الزبائن.

وبذلك، يبدو أن الحسكة انتقلت من نموذج يقوم على مركز تجاري رئيس إلى نموذج أكثر تعددًا، تتوزع فيه الأسواق بين المركز والأحياء.

حين يخاف الصحفي يخسر المسؤول

علي عيد

خلال أسبوع واحد، أتيح لي أن أطلع على أكثر من قصة صحفية تعالج واقع الإعلام السوري في وسائل إعلام مختلفة، ويخبرني من يعالجها بأن الصحفيين خائفون من إبداء الرأي بأسمائهم الصريحة حول مستوى التعاون من قبل جهات التنسيق.

يجب أن يعلم المسؤولون أن إبداء الملاحظات والنقد على أدائهم ليس جريمة، بل فرصة مفيدة للتصحيح، وتحسين مستوى العمل بما يخدم القطاع الإعلامي وأصحاب المصلحة، وهم الجمهور وصانعو القرار.

ماذا يعني أن يقول صحفي إنه لا يستطيع التصريح باسمه عندما يريد التعبير عن الصعوبات التي يواجهها للحصول على المعلومة، وفوق هذا، إذا سيطر الخوف على الإعلاميين فمن يعوض الدولة والحكومة عن دور الإعلام كجهاز رقابة مواز، وكذلك كمعبر يصل إلى الرأي العام ويخلق الثّقة بخطة الدولة وإدارتها للموارد. باستثناء حالات ضيقة ومحددة ومشروحة بالقانون، مثل حماية الأمن القومي والنظام العام، يعتبر حق الصحفي بالحصول على المعلومة مكفولًا في المواثيق الدولية، ما يتيح للصحفيين أداء دورهم الرقابي ونقل الحقيقة للرأي العام بشفافية، وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين شددا بوضوح على حق الصحفيين في حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع وتسلمها ونقلها.

وتعتبر منظمة "اليونسكو" الوصول إلى المعلومات شرطًا أساسيًا لعمل الصحافة المستقلة. وقبل القوانين الدولية التي وقعت عليها سوريا، وبما أنه لا يزال ساري المفعول، فإن قانون الإعلام السوري رقم "108" للعام 2011، الذي نأمل أن يتغير لما هو أفضل وأكثر عصرية، ينص في مادته التاسعة على أن "للإعلامي الحق في البحث عن المعلومات أيًا كان نوعها والحصول عليها من أي جهة كانت، وله الحق في نشر ما يحصل عليه من معلومات بعد أن يقوم بالتحقق من دقتها وصحتها وموثوقية مصدرها بأفضل ما يستطيع".

وأن له الحق "في معرض تأدية عمله" بحضور المؤتمرات والجلسات والاجتماعات العامة المفتوحة ونشر وقائعها.

ويحظر، وفق نفس القانون، على أي جهة فرض قيود تحول دون تكافؤ الفرص بين الإعلاميين في الحصول على المعلومة.

كما يطلب القانون من الجهات والمؤسسات المعنية بالشأن العام تسهيل مهمة الإعلامي في الدخول إليها والحصول على المعلومات.

غريب أن يخاف الصحفي وهو يعلم حقوقه، إذًا، هناك تهديد يطال مهنته، بل وأبعد من ذلك يطال أمنه الوظيفي، عندما يجري الحكم على مجرد مطالبته بإجراءات عادلة في الحصول على المعلومات، أو إبداء رأي في أداء مديريات الإعلام والمكاتب الإعلامية الحكومية، ومستوى استجابتها لمتطلبات المصلحة العامة وأداء الصحافة.

رسالة إلى مسؤولي الإعلام، ومسؤولي الدولة عمومًا، مفادها أن قطاع الإعلام ليس عدوًا، بل شريك في البناء والتنمية، وهذه الشراكة ليست قائمة على منع الصحفيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بل بإتاحة النقاش العام، والمعلومات.

لا أتحدث هنا عن فوضى وسائل التواصل، التي أخشى أننا أصبحنا جميعًا من ضحاياها.

عندما تحجب معلومة عن صحفي بينما تتيحها لآخر، فأنت تفضّل رواية على أخرى، وكأنك تريد أن تزرع كل الأرض بمحصول واحد أو تتركها بورًا، وهذا لا يمكن أن ينجح.

الإعلام الحكومي خطا خطوات جيدة، لكن يجب مراعاة مصلحة القطاع ككل، حكومي، خاص، مستقل، ودون ذلك ستضعف الثقة، ويتراجع النقاش العام لمصلحة اتجاه واحد في السرد، بما لا يخدم تطور المجتمع وكشف هواجسه، والتعامل معها وفق الأصول.

عزيزي المسؤول، هل تعلم ماذا يعني أن يخاف الصحفي على مصدر رزقه وعلى استمراره لمجرد أنه يريد أن يطبق ما تعلمه في مدارس وأدبيات الصحافة والإعلام؟ إنك تفقد بذلك أهم أداة تساعدك في محاربة الفاسدين، وتلغي أهم وسيلة تنقل خططك وتشرح للناس إنجازاتك، وتساعدك في فهم المزاج العام، فعندما تغيب الصحافة المتنوعة والمتوازنة يبدأ التضليل، وعندما يغيب الصحفي أو تنعدم قدرته على القيام بالمهمة، تنمو حولك صحافة التدليس من دون أن يعني ذلك اتهام الصحافة أو الصحفيين عمومًا. فليكن الصحفيون ظهيرك لا خصمك.

لست ملزمًا بالكشف عما يحظر القانون كشفه، لكنك لن تستطيع ضبط الرواية عندما تمنع الصحافة عن أداء مهمتها، ولا شيء يمكن "إخفاؤه تحت السجّادة" في عصر التكنولوجيا والشبكات العابرة للحدود.

وأنتم، زملائي الصحفيين، هذه مهنة لا ينفع معها الخوف من إبداء الملاحظة، فكل صحفي لا يستطيع الدفاع عن حقّه في الوصول إلى المعلومة، أو تسليط الضوء، بموضوعية ومسؤولية، على أداء حكومة ووزارة ومديرية ودائرة، يخسر مكانه نحو أرشيف المهنة، لا صدر المقالات ورؤوس متونها.

عندما تحرص على الصدق في نقل المعلومة، وتسعى للحصول عليها، وتكون متوازنًا في تغطيتك، أنت تدافع بذلك عن بلدك، وعن مهنتك، أنت تحمي الحقيقة، وتساعد حتى الحكومة ورجال الدولة في تأدية واجبهم ومعرفة أخطائهم ونجاحاتهم.. وللحديث بقية.

النيل من هيبة المواطن

غزوان قرنفل

يبدو أن ظاهرة توقيف الأشخاص، سواء كانوا من القادمين إلى سوريا من الخارج أو من المقيمين فيها، قد أخذت في الآونة الأخيرة منحى متصاعدًا، بحيث أصبح أي منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، أو تصريح في وسيلة إعلامية، أو رأي في شأن عام، كافيًا لأن يجد صاحبه نفسه متهمًا بـ"النيل من هيبة الدولة" وفق ما يؤوله الرقيب، وهي تهمة مطاطة لطالما استخدمتها النظم السلطوية لتكميم أفواه الناس وإخراس المجتمع عن كل الموبقات السياسية التي قد تصدر عنها، والسؤال هنا ما الذي يراد حمايته فعلًا الدولة أم السلطة؟!

ليست المشكلة هنا أن تكون للدولة هيبة وأن تعمل السلطة تحت سقف القانون لحماية تلك الهيبة، لكن هيبة الدولة لا تُبنى بالخوف، ولا تُصان وتتم حمايتها بالسجون، ولا تحتاج إلى أجهزة أمنية تعمل كخلايا تجسس لتراقب كلمات الناس كي تثبت وجودها، فالهيبة الحقيقية للدولة تنشأ وتدوم عندما تحترم السلطة الحاكمة القانون، وتتعزز تلك الهيبة كلما تعززت النزاهة في مؤسساتها وكلما استرشدت بالعدل في قراراتها، ومن ثقة المواطن ويقينه بأنها موجودة لحمايته لا لملاحقته وإحصاء أنفاسه.

أما أن يصبح انتقاد قرار حكومي أو التعليق على أداء مسؤول أو إبداء رأي سياسي سببًا للتوقيف، فإن الأمر يتحول عندها من حماية هيبة الدولة إلى حماية صورة السلطة عن نفسها دون النظر إذا كان الرأي صائبًا أو في غير محله والرد عليه وتفنيده بالكلمة والبرهان، وإلا يكون هنا معيار الإساءة المزعومة معيارًا تضعه السلطة وفق رؤيتها الخاصة وحصنًا تتوارى بالاحتماء خلفه فتقرر ما يجوز قوله وما لا يجوز وما يعتبر نقدًا أو ما تعتبره إهانة، وما يدخل في نطاق حرية التعبير وما يخرج عنها، حينها تصبح الحرية ذاتها رهينة لمزاج من يملك مطلق سلطة الرقيب في الاحتجاز والتوقيف.

الأخطر من ذلك أن هذا السلوك يؤشر إلى أن صدر السلطة بدأ يضيق حتى بتلك الفسحة المتواضعة التي انتزعها السوريون خلال الفترة الماضية، والتي شكلت متنفسًا لهم للتعبير عن آرائهم في الشأن العام، وهي فسحة ناضلوا طويلًا لأجلها، كما يشير أيضًا إلى أن المنظومة الأمنية لم تعد تنظر بعين الرضا إلى هذا القدر من "التسيب" في ممارسة حق التعبير عن الرأي الذي يكفله الدستور، فالهوامش التي اتسعت قليلًا بدأت تكشف عبر ما يكتبه الناس وما يقولونه، أنهم هدموا جدار الخوف حقًا وصاروا يملكون الجرأة لتعرية سلوك وقرارات السلطة وينتقدون الأداء العام لرجالاتها، وهذا بالضبط ما ينبغي ألا يصبح مألوفًا ومعتادًا في دولة عربية أو شرق أوسطية تعمل بدأب لتعيد على ما يبدو بناء منظومتها الاستبدادية حجرًا فوق حجر.

في ضوء ما حصل وما يحصل في أقسام الشرطة من توقيف تعسفي وغير قانوني لمجرد وجود شكوى قد تكون كيدية أو متعلقة بنزاع مدني، وما يحصل من ممارسة العنف والشدة على الموقوفين كان آخرها ما أفضى إلى مقتل الشاب محمد غميرة وقبله العشرات من الضحايا، دعونا نطرح المسألة من منظور آخر، أليست مهمة حماية "هيبة المواطن" من أهم وأبرز مهام السلطة، ولماذا لا تعلو هيبة المواطن على هيبة الدولة في سلم المهام والأولويات باعتبار أن الدولة نفسها وجدت لخدمة ورعاية قضايا وحاجات المواطنين؟ فالسوريون دفعوا حقًا "جزية" حريتهم، لذلك فإن أقل ما يمكن أن تفعله أي سلطة تأتي بعد كل هذا الخراب هو ألا تجعل الحرية وكأنها عطاء وممّة منها على مواطنيها وليست حقًا أصيلًا لهم.

هيبة المواطن تعني تمامًا ألا يعتقل إنسان لأنه قال رأيًا لا يعجب السلطة، وألا يهان لأنه انتقد مسؤولًا، وألا يتم توقيفه بغير مذكرة قضائية، وأن تكون كرامة الإنسان محصنة بالقانون من تعسف السلطة، وأن حريته هي الأصل وتقييدها هو الاستثناء الذي لا يجوز التوسع أو الشطط فيه، وهذه ليست مسألة مرتبطة بسلطة بعينها، بل ينبغي أن تصبح فلسفة حكم لا تجد أي سلطة أمنية لاحقة عنها بديلًا.

من هذه المبادئ يجب أن تبنى القوانين نفسها، ومهما كان الموضوع الذي يعالجه القانون ينبغي أن تبنى نصوصه على فلسفة تعلي من شأن الإنسان، لا على فلسفة تعلي من شأن السلطة، فالإنسان وحقوقه وحريته أسمى من السلطة ومن الدولة نفسها، لأن الدولة وجدت أصلًا لخدمته وحماية حقوقه ورعاية شؤونه، وصون كرامته، فالدولة بهذا المعنى وسيلة فيما الإنسان غاية، وعندما تنقلب هذه المعادلة لا تعود عبارة "هيبة الدولة" سوى صيغة مقنعة لهيبة السلطة، ولا يعود القانون أداة لحماية الحرية بل وسيلة لتقييدها وضبطها.

الدولة المهابة القوية ليست تلك التي يخشاها مواطنوها، وإنما التي يثقون بها وبمؤسساتها ونزاهة وعدالة قضائها، فإن كان لا بد من الخوف على هيبة ما، فلتكن إذًا هيبة المواطن أولًا، لأن دولة تهدر كرامة مواطنيها قد تبقى قائمة بأجهزتها ومؤسساتها، لكنها تفقد شيئًا أهم من هيبتها، وهو مبرر وشرعية وجودها.

الإعلام السوري..
آليات تعطل وصول المعلومة
وقانون يُكتب في الظل

بعد سقوط النظام السابق، دخل الإعلام السوري مرحلة جديدة لا تتعلق فقط باتساع مساحة العمل أمام الصحفيين، بل بإعادة تعريف القواعد التي ستحكم هذه المساحة مستقبلًا.

ومع بدء إعداد قانون إعلام جديد، تبدو عملية صياغته اختبارًا مبكرًا لطبيعة العلاقة التي ستنشأ بين الدولة والإعلام، وللمدى الذي ستصل إليه المشاركة في تحديد حقوق الصحفيين وحدود عمل المؤسسات الإعلامية.

يأتي ذلك في حين لا تزال تتشكل ملامح الإعلام السوري، بين محاولات لتنظيم القطاع وتطوير مؤسساته، وتجارب يومية متفاوتة في تعامل الجهات الرسمية مع وسائل الإعلام، وأسئلة حول ما إذا كان الانفتاح الذي شهدته البلاد سيتحول إلى قواعد مستقرة تحمي حرية الصحافة ومعاييرها المهنية والأخلاقية، أم يبقى مرتبطًا بآليات وممارسات قابلة للتغير.

في هذا الملف، تتناول عنب بلدي مسار إعداد قانون الإعلام الجديد ومن يشارك في صياغته، ثم ترصد تجارب الصحفيين في التواصل مع المؤسسات الرسمية والوصول إلى المعلومات، قبل أن تقرأ في المحور الثالث واقع الحريات الإعلامية ومستقبل القطاع في سوريا، في محاولة لفهم ما الذي تغير فعلًا، وما الذي لا يزال ينتظر أن يتحول من وعود ومؤشرات إلى ممارسة وقواعد واضحة.

عنب بلدي
ملف العدد 757
الأحد 23 آب / أغسطس 2026

إعداد:
أمير حقوق
محمد ديب بظت
موفق الخوجة

مؤتمر صحفي للمتحدث باسم الهيئة الوطنية لاستقلال للتحقيق والتقصي الخاص بالتحقيق في أحداث الساحل السوري - 11 أيار 2025 (وزارة الإعلام)

في الظل.. من يكتب قانون الإعلام الجديد

لا يبدأ الجدل حول قانون الإعلام الجديد في سوريا من مواده أو بنوده، بل من السؤال الذي يسبقها: من يشارك في وضعه؟

مع إنهاء مديريات الإعلام التابعة لوزارة الإعلام في مختلف المحافظات السورية ورشات واجتماعات خُصصت لمناقشة وإعداد مسودة القانون، تبدو المشاورات خطوة أساسية نحو صياغة إطار تشريعي جديد ينظم قطاعًا شهد تحولات كبيرة خلال المرحلة الانتقالية.

لكن طبيعة المشاركين في هذه الورشات أثارت انتقادات من صحفيين وإعلاميين، تحدثوا عن حضور طاغٍ للإعلام الرسمي والعاملين فيه، إلى جانب إعلاميين مقربين من الحكومة، مقابل حضور أضعف للصحفيين المستقلين والخبراء والمؤسسات الإعلامية المستقلة.

وبينما لا تبدو فكرة التشاور موضع خلاف، يظهر سؤال يتجاوز شكل الورشات إلى مضمون القانون نفسه: من يكتب قانون الإعلام الجديد، ومن يملك حق المشاركة في تحديد ملامحه؟

حماية الصحافة وتجريم الانتهاكات

يرى الصحفي أحمد الحلبي، الذي حضر إحدى ورشات إعداد قانون الإعلام في دمشق، أن النقاشات تركزت على ما يريده المشاركون من القانون، وفي مقدمتها حماية الصحافة وتجريم الانتهاكات والسماح بحرية التعبير والنقد ضمن الحدود المسموحة للعمل الصحفي.

وطالب الحلبي، في حديث إلى عنب بلدي، بقانون إعلام "عصري" يحاكي الواقع السوري، وينظم التعاون مع وزارة الداخلية فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية وانتهاك الحقوق والمعايير، ويواكب، في الوقت نفسه، ارتفاع سقف الحريات والنقد والمطالب مع مرور الوقت.

ويأمل بالاستعانة بخبراء من دول سبقت سوريا في هذا المجال، إلى جانب الناشطين والمؤثرين والأكاديميين والعاملين في المؤسسات الإعلامية العامة والخاصة، للوصول إلى قانون يواكب سرعة انتقال الأخبار.

ويعتبر أن الهدف هو الوصول إلى "نسخة فريدة وعصرية" تنظم هذه التحولات وتلائم الواقع الإعلامي الجديد.

مشاورات ضرورية.. لكن لمن؟

لا تبدو فكرة عقد الورشات موضع خلاف بين الضيوف بقدر ما يدور الخلاف حول طبيعة المشاركة فيها ومدى تمثيلها للمشهد الإعلامي السوري.

وترى مديرة البرامج والتطوير في "المركز السوري للإعلام وحرية التعبير"، يارا بدر، أن عقد المشاورات والورشات في المحافظات قبل صياغة قانون إعلام جديد "خطوة مهمة وإيجابية"، لأن التشريع الإعلامي لا ينبغي أن يصاغ بمعزل عن الصحفيين والمؤسسات التي سيطبق عليها.

لكنها تضع شرطًا أساسيًا لقيمة هذه المشاورات، يتمثل في تنوع المشاركين وتمثيلهم الحقيقي للمشهد الإعلامي، وليس في عدد الاجتماعات أو المحافظات التي شملتها.

وأوضحت بدر أن المشكلة تظهر عندما يميل الحضور بصورة كبيرة إلى الإعلام الرسمي أو إلى فئات محددة من الصحفيين، بينما يغيب أو يضعف تمثيل الإعلام المستقل والخبراء والنقابات والمبادرات المهنية.

أما نائب رئيس رابطة الصحفيين السوريين، عماد الطواشي، فينظر إلى الخطوة من زاوية أكثر إيجابية، معتبرًا أن الشروع بإعداد قانون جديد يمثل "فرصة تشريعية مهمة" لتطوير البيئة الإعلامية، ومواكبة التغيرات الجارية، وصون حرية الصحافة والتعبير.

لكن الرابطة، بحسب الطواشي، تتطلع إلى توسيع دائرة المشاورات لتشمل بشكل متوازن النقابات والروابط المهنية والصحفيين المستقلين والمؤسسات الإعلامية الخاصة والخبراء والأكاديميين.

في المقابل، يطرح الباحث السوري والمسؤول عن ملف سوريا في مركز "الدفاع عن الحريات الثقافية والإعلامية" (سكايز) بمؤسسة "سمير قصير" اللبنانية، جابر بكر، سؤالًا حول الطريقة التي جرى بها التحضير لهذه الاجتماعات أصلًا.

وقال إنه لم يكن مستعدًا للمشاركة، شأنه شأن كثير من الإعلاميين والصحفيين والخبراء السوريين، ما جعلهم، بحسب وصفه، "خارج السياق"، إذ لم يعرفوا ما الذي يحدث أو ما الذي يجري التحضير له. ويعتبر بكر أن طريقة التحضير تشبه "التحضير السري لشيء لا نعرف ما هو"، ويرى أن ذلك "ليس مؤشرًا إيجابيًا وليس مطمئنًا وليس مريحًا".

> طريقة التحضير لقانون الإعلام ليست مؤشرًا إيجابيًا وليست مطمئنة وليست مريحة.
>
> جابر بكر
> مسؤول ملف سوريا في مركز "سكايز" بمؤسسة "سمير قصير"

من يملك صياغة القانون؟

خلف سؤال المشاركة يقف سؤال آخر: من يضع قانون الإعلام أصلًا؟ وهل ينضوي تحت مظلة كقانون للإعلام الرسمي وينطبق على مختلف أنواع الإعلام؟

تفرق مديرة البرامج والتطوير في "المركز السوري للإعلام وحرية التعبير"، يارا بدر، بين الجهة التي تملك صلاحية الصياغة والإصدار، وبين الجهات التي ينبغي أن تشارك في صناعة مضمون القانون، فالجهة الرسمية، بحسب رأيها، يمكن أن تتولى الصياغة القانونية والإجراءات التشريعية، لكن قانون الإعلام ليس شأنًا إداريًا خاصًا بوزارة أو مؤسسة حكومية، لأنه ينظم حقًا عامًا يتعلق بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات، وعمل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والمجتمع ككل.

لذلك، ترى بدر أن الصياغة القانونية ينبغي أن تسبقها وتصاحبها مشاركة واسعة للصحفيين والإعلام المستقل والإعلام الرسمي والخبراء والأكاديميين والمؤسسات الحقوقية والمهنية، إلى جانب الجمهور العام والفعاليات والتيارات السياسية بأكبر قدر ممكن.

وتولي أهمية خاصة لحضور الإعلام المستقل، لأنه يعمل في ظروف ونماذج تمويل وإدارة وتحرير مختلفة عن الإعلام الحكومي، ويواجه مسائل تتعلق بالترخيص والوصول إلى المعلومات وحماية المصادر والمسؤولية القانونية واستقلال التحرير.

كما يؤكد نائب رئيس رابطة الصحفيين السوريين، عماد الطواشي، الاتجاه نفسه، معتبرًا أن نجاح القانون واستدامته يعتمدان على "مسار تشاركي واسع ومباشر" لا يقتصر على وزارة الإعلام أو الأطر الرسمية.

ويرى أن مشاركة القواعد المهنية في مختلف مراحل الصياغة تمنح النصوص القانونية جودة وقابلية أكبر للتطبيق، كما تعزز قبولها المهني والمجتمعي.

وقال إن القانون يفترض أن يوضع عبر مسار تشارك فيه النقابات والجهات المهنية، لكن سوريا، بحسب رأيه، لا تملك نقابات بالمعنى الحرفي للكلمة، معتبرًا أن الاتحاد العام للصحفيين لم يأخذ هذا الشكل.

وأضاف أن النقابة، كما يراها، تنشأ بناء على رغبة جماعية من أصحاب المهنة للدفاع عن أنفسهم وتقديم الخدمات لأعضائها، ولا تنتظر موافقات حكومية أو ترخيصًا لتمثيل كتلتها المهنية.

عندما يصبح غياب المستقلين جزءًا من المشكلة

لا تتوقف مخاوف الضيوف عند مسألة الحضور، بل تمتد إلى تأثيره المحتمل في مضمون القانون.

ترى بدر أن الخطر في انتقائية المشاركة هو أنها قد تنتج انحيازًا في تشخيص المشكلات قبل الوصول إلى انحياز في الحلول، فإذا كان معظم المشاركين ينتمون إلى بيئة إعلامية واحدة، فمن الطبيعي أن تكون القضايا والأولويات المطروحة مرتبطة بتجربتها أكثر من غيرها.

لكنها لا ترى أن من الدقيق الحكم مسبقًا بأن القانون سيكون "للإعلام الرسمي فقط" قبل الاطلاع على النص.

وتعتبر أن الاختبار الحقيقي سيكون في مشروع القانون نفسه: كيف سيعرّف الصحفي والمؤسسة الإعلامية؟ كيف سينظم الترخيص؟ ما حدود سلطة الإدارة؟ وما ضمانات استقلال وسائل الإعلام وحماية المصادر؟ وكيف سينظم الحق في الحصول على المعلومات؟ وما الضمانات في حالات التوقيف والملاحقة؟

ويؤيد الطواشي ضرورة توسيع المشاركة، معتبرًا أن حضور الصحفيين المستقلين والمؤسسات الخاصة والخبراء والأكاديميين إلى جانب الروابط والنقابات المهنية يضمن تمثيلًا يعكس تنوع المشهد الإعلامي السوري.

أما بكر فيرى أن الانتقائية في الدعوات وغياب الصحفيين المستقلين يطرحان سؤالًا حول ما إذا كان يجري "تفصيل الحوار على قياسهم"، باعتبار أن المشاركين، وفق تعبيره، يمثلون السلطة.

وأشار إلى أن الإقصاء، بحسب رأيه، لم يقتصر على صحفيين داخل سوريا، بل شمل أيضًا صحفيين موجودين خارج البلاد أو في مناطق مختلفة، لم يُسألوا عن اهتمامهم بالمشاركة.

اتهامات الإقصاء.. كيف نُقرأ؟

الانتقادات الموجهة إلى الورشات تضع وزارة الإعلام أمام مسؤولية توضيح معايير المشاركة، خصوصًا مع حديث صحفيين وإعلاميين عن عدم دعوتهم أو استبعادهم.

وترى بدر أن هذه الانتقادات يجب التعامل معها باعتبارها مؤشرًا على مشكلة في الثقة أو آليات المشاركة، وليس اعتراضًا على فكرة القانون نفسها.

لكنها تؤكد ضرورة الوضوح أن المركز الذي تمثله لا يستطيع القول إنه تعرض للإقصاء، بعدما تلقى دعوة ولم تسمح له ظروف العمل بالمشاركة.

في المقابل، إذا كان عدد كبير من الصحفيين والمؤسسات المستقلة يقولون إنه لم تتح لهم فرصة المشاركة، فإن على الجهة المنظمة، بحسب بدر، توضيح معايير اختيار المدعوين، ومن شارك، وما الملاحظات التي قدمت، وكيف ستدخل هذه الملاحظات في عملية الصياغة.

وتختصر بدر طريقة الرد على اتهامات الانتقائية بزيادة الشفافية وتوسيع دائرة المشاركة.

ماذا بعد الورشات؟

قد لا تكون الورشات التي انتهت هي المحطة الحاسمة في مسار القانون، إذ يمكن أن تتغير قيمة المشاركة السابقة، بحسب ما سيحدث قبل اعتماد النص النهائي.

واقترحت بدر نشر مسودة القانون قبل إرسالها إلى مجلس الشعب، وإتاحة مدة كافية للنقاش العام، وفتح باب الملاحظات المكتوبة أمام الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وعقد جلسات متخصصة مع الإعلام المستقل والخبراء والأكاديميين والمؤسسات الحقوقية والمهنية.

كما دعت إلى نشر ملخص لمخرجات المشاورات، وبيان المقترحات التي أُخذ بها وتلك التي لم يؤخذ بها وأسباب ذلك، إلى جانب ضمان حماية استقلال العمل الصحفي وسرية المصادر، ووضع قواعد واضحة للقيود على حرية التعبير، وضمان الحق في الحصول على المعلومات.

من جهته، دعا الطواشي إلى "مأسسة المسار التشاركي"، وطرح المسودة للرأي العام الصحفي لإبداء الملاحظات قبل اعتمادها النهائي، مؤكدًا استعداد رابطة الصحفيين السوريين لوضع خبراتها وإمكاناتها المهنية والقانونية تحت تصرف هذا المسار.

> يجب مأسسة المسار التشاركي، وطرح مسودة قانون الإعلام للرأي العام الصحفي لإبداء الملاحظات قبل اعتمادها النهائي.
>
> عماد الطواشي
> نائب رئيس رابطة الصحفيين السوريين

أما بكر فيرى أن المدخل الأساسي يكمن في إعادة تشكيل الصحفيين السوريين لأنفسهم ضمن نقابة صحفية مستقلة، قادرة على حماية الصحفيين وتمثيلهم والدفاع عن حقوقهم أمام المحاكم ومجلس الشعب.

وبين دعوة إلى توسيع المشاركة، وأخرى إلى مأسستها، وثالثة إلى بناء تمثيل نقابي مستقل، يبقى مستقبل قانون الإعلام الجديد مرتبطًا ليس فقط بما ستكتبه الجهة المكلفة بالصياغة، بل بمن سيُسمح له بالمشاركة في تحديد ما يجب أن يُكتب.

تواصلت عنب بلدي مع لجنة قانون الإعلام في وزارة الإعلام للوقوف على مجريات ورشات إعداد مسودة قانون الإعلام وآلية العمل المتبعة، ورد الوزارة على الانتقادات الموجهة من الصحفيين.

إلا أن الإجابة كانت بأن الجهة المخولة لا تستطيع الرد، لأنها تنتظر إيضاح الأمور جميعها، خاصة وأنها في طور الكتابة والمشاركة، ولا يوجد ما يُستند إليه للتصريح.

بحسب مراسلي عنب بلدي في المحافظات السورية، حددت المديريات الفرعية النقاش حول قانون الإعلام، ضمن ثلاثة محاور هي :

• البيئة المهنية والمؤسسية، وما يتعلق بتنظيم عمل القنوات والوكالات وحماية الصحفيين ميدانيًا وقانونيًا.

• الإعلام الرقمي، وصناع المحتوى، وتنظيم عمل المنصات الرقمية الإخبارية، وعمل المؤثرين، بما يضمن حقوقهم ويوضح مسؤولياتهم.

• السلامة الرقمية والمجتمعية متمثلة بوضع فواصل واضحة بين حرية التعبير وبين الجرائم الإلكترونية، لضمان بيئة آمنة للجميع دون أن تؤثر على الحريات.

من ملتقى "الحريات الإعلامية في سوريا" الذي أقامته رابطة الصحفيين السوريين – 10 أيار 2026 (عنب بلدي)

تكبيل حق الوصول إلى المعلومة

مشكلات تشوب التواصل الرسمي مع وسائل الإعلام

القانون المرتقب ليس وحده ما يحدد علاقة الإعلام بالمؤسسات الرسمية، فهذه العلاقة تُختبر يوميًا في تفاصيل أبسط، تبدأ من سؤال الصحفي وإرساله إلى الجهة المعنية، وتنتهي بوصول الإجابة أو غيابها.

ويعد الحصول على رد الجهة المعنية جزءًا أساسيًا من عملية إعداد المادة الصحفية، خصوصًا في القضايا التي تتعلق بعمل المؤسسات الرسمية وقراراتها وإجراءاتها وانعكاساتها على الشأن العام.

ومع توسع هذه المؤسسات في إنشاء مكاتب ومديريات إعلامية للمحافظات السورية، يفترض أن تتولى التواصل مع الصحفيين، تبدو الصورة متفاوتة على أرض الواقع.

تظهر تجارب صحفيين تحدثوا إلى عنب بلدي حالات من الاستجابة السريعة، مقابل حالات أخرى تأخرت فيها الإجابات أو انتقلت طلبات الصحفيين بين أكثر من جهة، أو لم تصل الإجابة أصلًا قبل موعد النشر.

ويطرح اختلاف التجارب سؤالًا حول مدى نجاح هذه المكاتب في أداء دورها: هل أصبحت حلقة وصل أكثر فاعلية بين الصحفي والمؤسسة الرسمية، أم أن غياب آلية موحدة للتعامل مع طلبات الإعلام يجعل الوصول إلى المعلومة متفاوتًا من جهة إلى أخرى؟

كما يثير ذلك سؤالًا آخر حول ما إذا كانت سرعة الاستجابة تتأثر بطبيعة القضية أو المؤسسة أو الوسيلة الإعلامية، وما الإجراءات التي يمكن أن تنظم هذا التواصل بما يضمن حصول الصحفي على إجابة واضحة وفي وقت مناسب.

تأخر الردود وغياب آلية موحدة

صحفية تحدثت إلى عنب بلدي قالت إن المشكلة الأبرز في التواصل مع بعض المكاتب الصحفية تتمثل في بطء الاستجابة.

اشترطت الصحفية عدم الكشف عن هويتها خشية أن يؤثر انتقادها لطريقة تعامل بعض الجهات الرسمية مع الصحفيين في طبيعة تعامل هذه الجهات معها مستقبلًا، بما في ذلك إمكانية الحصول على تصريحات أو تسهيلات للوصول إلى المعلومات.

وأوضحت أن بعض الاستفسارات قد تبقى أيامًا من دون رد، أو تُحال بين أكثر من مكتب قبل الوصول إلى الجهة المختصة، مشيرة إلى أنها واجهت خلال إعداد أحد التقارير تأخرًا في الحصول على إجابة، بعدما أحالها أحد المكاتب الصحفية إلى مكتب آخر لم يقدم ردًا رغم تكرار التواصل معه.

وترى أن مثل هذه الحالات تؤثر في إنجاز المواد الصحفية المرتبطة بأحداث آنية، إذ قد لا يمتلك الصحفي وقتًا طويلًا لانتظار إجابة الجهة المعنية.

ولفتت إلى اختلاف آليات التعامل بين المؤسسات الرسمية، مشيرة إلى أنها طُلب منها في إحدى المرات إبراز بطاقتها الصحفية الصادرة عن اتحاد الصحفيين قبل السماح لها بالتواصل مع أحد الخبراء، رغم أنها كانت قد حصلت سابقًا على تصريح من الشخص نفسه عبر المكتب الصحفي ذاته.

وبحسب الصحفية، فإن اختلاف الإجراءات بين الجهات يجعل طريقة الوصول إلى المعلومة مرتبطة أحيانًا بآلية العمل داخل كل مؤسسة، بدل وجود قواعد واضحة وموحدة للتعامل مع وسائل الإعلام.

تأثير مباشر على العمل الصحفي

بيّنت الصحفية أن تأخر الردود الرسمية ينعكس على سير العمل الصحفي، ولا سيما في القضايا المرتبطة بالأحداث العاجلة أو التي تتطلب الحصول على موقف الجهة المعنية قبل النشر.

وأوضحت أن غياب الرد الرسمي لا يدفعها إلى نشر معلومات دون تحقق، وإنما إلى الاعتماد على المصادر والوثائق المتاحة، مع الإشارة في المادة إلى التواصل مع الجهة المعنية وعدم تلقي رد حتى موعد النشر، وتحديث المحتوى لاحقًا في حال ورود إجابة.

ولا تقتصر المشكلة، بحسب الصحفية، على تأخير النشر، وإنما تمتد إلى غياب وجهة نظر المؤسسة الرسمية أو تفسيرها للقرارات والإجراءات المتعلقة بالقضية، ما قد يترك صورة غير مكتملة أمام القارئ.

وفي تقييمها لأداء المكاتب الصحفية، قالت إنه لا يمكن إصدار حكم عام على جميع الجهات، لأن أسباب التأخر قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وقد ترتبط بعدم توفر المعلومة، أو بطول الإجراءات الداخلية، أو بعدم صدور قرار بالرد.

لكنها ترى أن المعيار الأساسي يبقى في النتيجة، موضحة أن المكتب الصحفي يفقد جزءًا من دوره عندما لا يتمكن من تأمين إجابة خلال مدة معقولة، أو لا يسير وصول الصحفي إلى المسؤول أو المختص القادر على تقديم المعلومات.

ودعت إلى أن تكون المكاتب الصحفية حلقة وصل فاعلة بين وسائل الإعلام والمسؤولين، عبر توفير الإجابات والبيانات والوثائق متى أمكن، أو توضيح أسباب التأخر وتحديد موعد متوقع للرد بدل ترك الطلبات معلقة.

ما الذي يحتاج إليه الصحفيون؟

صحفية ثانية تحدثت لعنب بلدي، وفضّلت هي الأخرى عدم نشر اسمها خشية أن يؤثر ذلك في علاقتها المهنية مع الجهات الرسمية، قالت إن أبرز الصعوبات التي تواجهها تتمثل في عدم الحصول على المعلومات المطلوبة من بعض الوزارات والمديريات والمكاتب الإعلامية التابعة لها، من دون معرفة أسباب عدم الاستجابة.

وأوضحت أن بعض الجهات تبدأ بالرد عبر إبلاغ الصحفي بأنها تسلمت الأسئلة أو ستحيله إلى الجهة المعنية، قبل أن ينقطع التواصل من دون تحديد موعد للرد، ما يضطر الصحفي إلى متابعة الطلب أكثر من مرة.

وفي بعض الحالات، تضطر إلى نشر المادة، مع الإشارة إلى أنها تواصلت مع الجهة المختصة ولم تحصل على إجابة.

وترى أن إبلاغ الصحفي مسبقًا بعدم إمكانية الإجابة عن موضوع معيّن، أو الاعتذار عن عدم تقديم المعلومات، سيكون أكثر فاعلية من إبقاء الطلب مفتوحًا من دون موعد واضح، لأنه يوفر وقت الصحفي، ويسمح له بتحديد طريقة التعامل مع المادة.

كما دعت إلى وضع آلية واضحة للتعامل مع طلبات الصحفيين، تتضمن إبلاغهم بموقف الجهة، سواء بالموافقة على الإجابة أو الاعتذار عن عدم تقديم المعلومات، بدل ترك الطلبات من دون متابعة.

وترى أن استمرار غياب الردود يحدّ من قدرة وسائل الإعلام على تقديم صورة متوازنة عن أداء المؤسسات الرسمية، خصوصًا عندما تكون المعلومات المطلوبة مرتبطة مباشرة بعمل تلك المؤسسات.

وتساءلت عن جدوى وجود بعض المكاتب الصحفية إذا كانت لا تستجيب لاستفسارات وسائل الإعلام، معتبرة أن المكتب الإعلامي يفترض أن يكون حلقة وصل بين المؤسسة والصحفي، وأن يسهل الوصول إلى المعلومات والمسؤولين، لا أن يصبح نقطة إضافية يصعب تجاوزها.

واقترحت وضع سياسة واضحة للتعامل مع طلبات الصحفيين، إلى جانب آلية موحدة للتواصل مع وسائل الإعلام، وعدم ربط مستوى التعامل مع الصحفي بالوسيلة الإعلامية التي يعمل لمصلحتها.

استجابة جيدة.. بحسب تبعية الإعلام

في المقابل، قال صحفي تحدث إلى عنب بلدي، مفضلًا عدم نشر اسمه حرصًا على عدم ربط تصريحاته بوسيلة الإعلام التي يعمل معها، وهي تتبع للقطاع الحكومي، إن الحصول على المعلومات لا يواجهه في معظم الأحيان صعوبات كبيرة، وذلك بحكم مكانة وسيلته.

وأشار إلى أن المكاتب الصحفية ومديريات الإعلام تبدي استجابة سريعة مع كثير من الصحفيين في أغلبية الحالات.

وأوضح أن تأخر الإجابة أو عدم الحصول عليها قد يؤدي إلى إلغاء المادة الصحفية بالكامل، بدل نشرها بصورة ناقصة قد تؤدي إلى فهم غير دقيق للمعلومة أو القضية التي تتناولها.

ويرى أن سرعة الاستجابة ترتبط بطبيعة المادة الصحفية نفسها، إذ إن معظم المواد لا تحتاج إلى وقت طويل لتلقي إجابة الجهة المعنية، معتبرًا أن تحديد مدة زمنية واضحة للرد على استفسارات الصحفيين يمكن أن يسهم في تنظيم العمل لدى الطرفين.

وأكد الصحفي أهمية تسهيل وصول الصحفي إلى المسؤول أو الجهة القادرة على تقديم المعلومة، بما يضمن نشر معلومات دقيقة وموثوقة للجمهور، بدل بقاء الصحفي في دائرة الإحالات بين المكاتب والجهات المختلفة.

وفي تقييمه لأداء المكاتب الصحفية ومديريات الإعلام، اعتبر أن الأداء جيد عمومًا، لافتًا إلى وجود دورات وندوات تنظمها وزارة الإعلام للعاملين في هذه المكاتب بهدف تطوير مهاراتهم وتحسين طريقة تقديم المعلومات والخدمات الصحفية لوسائل الإعلام.

وتكشف هذه التجارب المتباينة أن المشكلة لا تبدو واحدة لدى جميع الصحفيين أو المؤسسات، لكن غياب آلية موحدة وواضحة للتعامل مع طلبات وسائل الإعلام يترك مساحة واسعة لاختلاف التجربة من جهة إلى أخرى.

وفي الوقت الذي تقول فيه وزارة الإعلام إنها تعمل على تطوير مديريات الإعلام وتعزيز التواصل الحكومي مع وسائل الإعلام، تظهر الحاجة إلى معرفة كيفية انعكاس هذه الإجراءات على الممارسة اليومية للصحفيين.

وزارة الإعلام هي الأخرى لا ترد

تواصلت عنب بلدي مع وزارة الإعلام للحصول على رد رسمي حول آلية عمل المكاتب الصحفية ومديريات الإعلام، وآلية التعامل مع طلبات الصحفيين، وما إذا كانت هناك مدة زمنية محددة للرد على الاستفسارات، إضافة إلى الشكاوى المتعلقة بتأخر الاستجابة أو عدم الحصول على المعلومات، والإجراءات المتبعة لمعالجة هذه الإشكالات وتطوير أداء هذه الجهات.

وحتى لحظة إعداد الملف، لم تتلقَّ عنب بلدي ردًا من الوزارة على الأسئلة المرسلة إليها.

ورشة عمل الصحفيين في درعا حول قانون الإعلام السوري – 22 تموز 2026 (محافظة درعا)

بعد تحسن في التصنيف

تضييق غير معلَن ومخاوف من الانتكاسة

إذا كان القانون المرتقب يمثل محاولة لوضع إطار جديد للعمل الإعلامي، فإن تقييم هذا الإطار لا يمكن فصله عن الواقع الذي يعمل فيه الصحفيون اليوم. يسير القطاع الإعلامي في سوريا بخط متعرج، بين انفتاح يتيح لوسائل الإعلام العمل بأريحية، نظرًا إلى الوضع الذي كانت عليه سوريا في عهد النظام السوري السابق، ومحاولة تضييق غير معلنة، رغم ما تعلنه الحكومة السورية من تسهيلات.

وسجلت سوريا خلال الأشهر التي أعقبت سقوط النظام تقدمًا في التصنيفات المعنية بحريات الصحافة والإعلام والحريات السياسية والمدنية، ويرتبط ذلك بالتغيير الجذري للحكم السياسي في سوريا، بعد سنوات من حالة القمع التي مارسها نظام الرئيس السوري المخلوع، بشار الأسد، والانغلاق الإعلامي، الذي انحصر بمؤسساته الرسمية، وبعض المنصات والقنوات التي كانت تسير على نفس خطه، وتؤيد سياساته.

بمقابل هذه التصنيفات المتقدمة، ما زالت هناك شكوك ومخاوف لدى العاملين في القطاع الإعلامي من انغلاق أو تضييق حالي ومستقبلي، يزيح سوريا عن مشهد الحريات غير المحدود بعكس ما يأمل به الصحفيون والإعلاميون.

الرئيس السوري، أحمد الشرع، قال في جلسة مع مجموعة من الإعلاميين والناشطين، إن مستوى حرية التعبير في سوريا اليوم واسع، ولكن في الوقت نفسه هناك حالة من الفوضى الإعلامية نتيجة غياب الضوابط الواضحة.

"كل من يخطر بباله أمر يتحدث به في الإعلام، وقد يهاجم الناس على أساس طائفي دون أن يحاسبه أحد، وقد يؤثر ذلك في وضع أمني بالغ الحساسية، فهو ينشر دون معرفة"، أضاف الرئيس السوري، مؤكدًا أن "التعطش للحاجة إلى الشفافية وممارسة الحريات، يجب أن يكون له برنامج".

ثلاثة وزراء في المرحلة الانتقالية

شهد القطاع الإعلامي السوري في المرحلة الانتقالية مرور ثلاثة وزراء إعلام حتى اللحظة، بدأت بانتقال محمد يعقوب العمر من حكومة "الإنقاذ" التي كانت في طور تسيير الأعمال عقب سقوط النظام، إلى تعيين حمزة المصطفى، الذي انطلقت في عهده المنصات والقنوات الحكومية، منها قناتا "الإخبارية" و"السورية" وصحيفة "الثورة السورية" وإذاعة "دمشق"، وصولًا إلى الوزير الحالي خالد زعرور.

الصحفي غسان ياسين يرى أن الفترة التي أعقبت سقوط النظام السوري السابق شهدت نشاطًا "جيدًا" لوزارة الإعلام، إلا أن الفترة الأخيرة وصفها بـ"مرحلة الجمود"، خاصة مع تولي وزير الإعلام الحالي، زعرور، إذ إن الوزارة أصبحت شبه معطلة.

وقال إن التغيير بداية "التحرير" كان واضحًا، ومع حكومة جديدة جاءت بعد ثورة، بالتأكيد سيكون التعاطي مختلفًا عما كان عليه النظام السابق، بسبب أن القوى المختلفة هي من أسقطت النظام، وما كانت عليه هذه القوى خلال 14 عامًا، بحسب تعبيره.

مخاوف في أوساط الصحفيين

بعد فترة "التفاؤل" التي استمرت في الأشهر الأولى، عاد بعض القلق بسبب وجود نزعة غير واضحة نحو ضبط المشهد الإعلامي، وفق ياسين.

واعتبر أن هناك نية غير معلنة لإسكات الأصوات التي تخالف الصوت الرسمي الحكومي، لكن العاملين في قطاع الإعلام يستطيعون الشعور بهذه النية وتلمسها في بعض المواضع، وهو ما قال إنه يدعو للقلق والمتابعة، لكن استدرك بأنه "لا يوجد أي شيء رسمي بهذا الخصوص حتى الآن".

وأشار إلى أن "بعض هذه الملامح تتعلق باعتقال بعض الصحفيين"، وفق قوله، أو "إنشاء منصة غير رسمية هي (سيريا شيفت)، لكن موظفيها أجروا مقابلات العمل داخل وزارة الإعلام".

ووصف أداء المحتوى في المنصة بأنه "كارثي ويعطي صورة عن كيفية تفكير بعض من يقود الإعلام في الحكومة، وهو أمر مقلق أيضًا".

> بعض من يدير المشهد الإعلامي في سوريا لا يعجبهم وجود أصوات قوية، تخالف رؤيتهم، لذلك، هناك نزعة نحو التضييق.
>
> غسان ياسين
> صحفي سوري

لكن في المقابل، يمكن التعويل على قانون الإعلام المزمع إعداده وإقراره من قبل مجلس الشعب بحيث يخرج قانون منصف للإعلام، يحمي الصحفيين وحرية الرأي، ويشبه "سوريا الجديدة" القادمة من الثورة، والتي تحلم بقانون إعلام عصري، وحرية إعلام ضمن ضوابط قانونية لكن مع عدم وجود سقف لهذه الحرية، بحسب ما يراه ياسين.

ما ملامح القطاع الإعلامي في سوريا مستقبلًا؟

بالرغم من أن ياسين يرى أن صورة الإعلام في سوريا "ما زالت دون المأمول"، وأن ما حصل يفترض أن يكون "أفضل من الواقع الحالي بكثير"، يعتقد أن المرحلة المقبلة ستشهد تغيرات في حال أُنجز قانون الإعلام، أو حُلت الوزارة وانتقلت إلى شكل مؤسسي آخر.

وتحدث ياسين عن معلومات تشير إلى نية لإلغاء وزارة الإعلام مع نهاية هذا العام، والتحول إلى نمط مؤسسي مختلف، مثل دائرة اتصال حكومي، وهي معلومات لم تتأكد منها عنب بلدي عبر جهة رسمية.

وفق ياسين، يرتبط العمل الإعلامي في سوريا بعدة عوامل يمكن أن ترسم ملامحه مستقبلًا، منها شكل النظام السياسي الذي سيستمر خلال المرحلة الانتقالية، حيث لن تحصل تغييرات كبيرة خلال هذه السنوات الخمس، وهو ما أقره الإعلان الدستوري.

أيضًا يرتبط العمل الإعلامي برؤوس الأموال التي تملك الأموال والمؤسسات الإعلامية التي نشأت أو ستنشأ مستقبلًا، سواء قنوات تلفزيونية أو منصات رقمية.

وقال إن توجهات المال ستكون حاضرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الخط التحريري لأي مؤسسة.

و"هذا ما لم تتنبه إلى خطره الحكومة حتى الآن، وليس المقصد هو المنع"، بحسب ياسين، وإنما محاولة ضبطه بطريقة أكثر مؤسساتية، دون الدخول في الخط التحريري.

"السوشيال ميديا" تضبط المشهد

يرى ياسين صعوبة ضبط المشهد الإعلامي في سوريا، بمعنى "قمعه" لعدة عوامل، أبرزها أن نحو نصف الشعب السوري كان يعيش خارج سيطرة أي نظام لمدة عشر سنوات، وهو معتاد على حرية التعبير واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بـ"الشكل الأمثل"، وفق تعبيره. أبرز مثال على قدرة السوريين على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بحسب ما يعتقده ياسين، هو تفاعلهم مع وفاة محمد غميرة، مشيرًا إلى "موجة غضب عارمة، اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي" عقب الحادثة، مما شكل ضغطًا على الحكومة.

تصنيف "فريدوم هاوس" و"مراسلون بلا حدود"

تقدمت سوريا خمس درجات في عام 2025 عن العام الذي سبقه، حيث كانت في أدنى الدرجات على مقياس الحرية في العالم، وفق مؤشر "فريدوم هاوس" المكوّن من 100 نقطة للحقوق السياسية والحريات المدنية الذي وضعه مؤشر الحرية في العالم.

وبالرغم من هذا التقدم، فإن سوريا ما زالت ضمن خانة "غير حرة" بتصنيف "فريدوم هاوس"، الذي أشار إلى أنها في طور التعافي من عقود من الحكم الاستبدادي الأسري.

كما حققت سوريا تقدمًا في تصنيف حرية الصحافة لعام 2026 الصادر عن منظمة "مراسلون بلا حدود"، حيث تقدمت 36 مرتبة لتستقر في المركز 141 عالميًا مقارنة بالمرتبة 177 في عام 2025، ما أخرجها من "النطاق الأسود" الخطير، ومن تصنيفها ضمن قائمة أسوأ عشرة بلدان في العالم على صعيد حرية الصحافة.

ورشة عمل للصحفيين في درعا حول قانون الإعلام السوري – 22 تموز 2026 (محافظة درعا)

هل الصفعة تقتل؟

أحمد عسيلي

انشغل الرأي العام السوري خلال الأيام الماضية بقضية الشاب محمد غميرة، بعد وفاته في قسم شرطة الحفة بريف اللاذقية، لتشكل وزارة الداخلية بعدها لجنة للتحقيق في القضية، وفي 20 من آب الحالي، أعلنت اللجنة نتائج عملها، وقالت إن غميرة، المصاب بمرض الناعور، كان قد أخبر العناصر بمرضه من دون أن يُثبّت ذلك في الضبط، كما أثبت التحقيق قيام أحد المحققين بصفعه على منطقة الرقبة، ولا أعرف صراحة أي صفعة هذه التي تقتل، حتى لو كان مريض الناعور!

على كل حال، أُحيل المحقق إلى النيابة العامة، مع توسيع التحقيق المسلكي مع رئيس القسم ومحقق آخر، بانتظار أن تحال القضية إلى القضاء، أو هكذا يفترض.

لن أناقش هنا النيات، ولا أريد أن أستبق القضاء في تحديد العلاقة بين الصفعة والوفاة، أو المسؤولية الجنائية لكل شخص، ما يهمني سؤال أبسط بكثير: لماذا يضرب محقق موقوفًا أصلًا؟ قد يبدو السؤال ساذجًا لوهلة، لكنه يصبح أكثر جدية حين نتذكر أن سوريا تغيرت سياسيًا، فنظام الأسد سقط بعد 14 عامًا من الثورة، وبالتالي فإن أمل السوريين كبير بدولة عادية بعد هذه الثورة، نعم عادية، لا نريد أكثر من ذلك.

نعلم تمامًا أنه خلال العقود الماضية نشأت علاقة مألوفة بين التحقيق والعنف لدرجة أنه أصبح من البديهي أن يعني توقيف الشخص أسئلة ثم صراخًا أو إهانة أو ضربًا للحصول على إجابة، ومع التكرار، تحول هذا التسلسل إلى مخزون سلوكي جاهز، وقد سبق أن شاهدنا اعتداءات على موقوفين متهمين بجرائم خطيرة أو مرتبطين بالنظام السابق، وجد بعض السوريين حينها صعوبة في التعاطف معهم، لكننا نسينا أو تجاهلنا حينها أننا هنا تحديدًا فتحنا بابًا شديد الخطورة: سمحنا لصاحب السلطة أن يعبر عن غضبه تجاه موقوف لديه.

دعوني أروي لكم حادثة ناقشناها كمختصين نفسيين منذ سنوات في فرنسا، ففي عام 2020، أوقف عناصر شرطة في مرسيليا شابًا أفغانيًا بعد اتهامه بالبصق على أشخاص وإهانة عناصر الشرطة، لكنهم بدل متابعة الإجراءات المعتادة، نقلوه بسيارة الشرطة إلى مكان معزول على بعد عشرات الكيلومترات، واعتدوا عليه بالضرب، ثم تركوه هناك، و قد قال أحد هؤلاء الشرطة لزميله، إن هذا الفعل "أراحه نفسيًا" (ça soulage)، أدين لاحقًا ثلاثة عناصر، ووصلت العقوبة في الاستئناف بحق أحدهم إلى ثلاث سنوات، منها سنتان نافذتان، مع منعه نهائيًا من ممارسة مهنة الشرطة.

كانت النقاشات تتركز على فكرة أن الدولة أعطت الشرطي سيارة وسلاحًا وأصفادًا وتدريبًا وسلطة تفوق سلطة المواطن العادي، ليس ليعبّر عن غضبه، بل لينفذ وظيفة محددة، وسيكون خطيرًا جدًا على المجتمع إن تساهل بتجاوز مهمته هذه. فكلما زادت القوة التي تمنحها الدولة لموظف، وجب أن تقل المساحة التي تسمح له فيها بالتعبير عن ميوله الشخصية في أثناء استعمال هذه القوة، لدرجة أن رأس الدولة يجب أن تنعدم مشاعره تمامًا في أثناء ممارسة عمله، وقد ناقشنا هذه القضية تحديدًا في المقالة السابقة خلال الحديث عن العلاقة مع روسيا.

ولفهم هذه النقطة بشكل أفضل، سأستعين بمصطلح "السلوكيات المتشابكة" الذي صاغته عالمة السلوك الأمريكية سيغريد غلين في أثناء تحليلها السلوكي لمفهوم المؤسسة، فسلوك شخص يصبح جزءًا من البيئة التي يتصرف فيها شخص آخر، ومن تكرار هذه العلاقات تتشكل أنماط تتجاوز الفرد الواحد، ويصبح سلوك كل شخص جزءًا من الظروف السلوكية للآخرين، وتشكّل هذه العلاقات المتشابكة وحدات أساسية في تعقيد المؤسسات.

وهكذا لا تعود قضية غميرة امتحانًا للمحقق وحده.

المحقق يتصرف، زميله يشاهد، رئيس القسم يتحمل المسؤولية، الوزارة تحقق، النيابة تتسلم الملف، المحامي يدافع، الصحفي ينشر، جمعيات حقوق الإنسان تراقب، والرأي العام يتابع، المؤسسة، بهذا المعنى، ليست مبنى ولا شعارًا، بل شبكة من السلوكيات المتشابكة.

ولهذا أيضًا يجب ألا نعالج خطأ سلوكيًا بخطأ سلوكي جديد.

ما حدث يجب أن يُتابع، وعلى الصحافة ألا تهمله، وعلى المحامين ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية مراقبة الإجراءات، وعلى الرأي العام الضغط من أجل المحاسبة، لكن الضغط ليس بديلًا عن القضاء.

بيان وزارة الداخلية ليس حكمًا قضائيًا، هناك قاضٍ عليه فحص الوقائع والتقارير والأدلة، وتحديد مسؤولية كل شخص، ثم إصدار الحكم، وقد يأتي استئناف بعد ذلك ويعيد النظر فيه، هذه الإجراءات ليست تفاصيل بيروقراطية تعطل العدالة، بل هي العدالة نفسها.

كما لا يحق للمحقق أن يصفع متهمًا لا يحق لنا نحن أيضًا أن نحاكم المحقق، وإلا كررنا السلوك نفسه مع تغيير الضحية.

دولة المؤسسات في النهاية سلسلة من الأشخاص يقاوم كل منهم إغراء القيام بدور الآخر: الشرطي لا يصبح قاضيًا، والوزير لا يصبح شرطيًا، والصحفي لا ينقل الشائعات، والقاضي لا يتأثر بالرأي العام، كل منهم يؤدي دوره.

أعرف أن هذا هدف مثالي، سنتعثر، ونرتكب أخطاء، لكن بناء الدولة يبدأ ربما بشيء أبسط من عدم الخطأ: أن نستوعب أين الخطأ.

القاعدة السلوكية هنا بسيطة: الموقوف لا يُضرب، والمتهم لا يُدان قبل القضاء، وصاحب السلطة لا يستخدم قوة الدولة للتعبير عن غضبه.

إذا كنا نريد دولة قانون فعلًا فنحن جميعًا أمام هذا الامتحان السلوكي، وليس رجال الشرطة وحدهم.

سوريا.. حدود السيادة والقوة

لمى قنوت

شكّل العدوان الإسرائيلي على مطار "أبو الظهور" العسكري، في 18 من آب الحالي، الذي يبعد نحو 70 كيلومترًا عن الحدود التركية، فصلًا جديدًا من فصول إخضاع سوريا وسيادتها للهيمنة والشروط الإسرائيلية، ونمطًا من حروب الاحتلال المتواصلة بعد 7 من تشرين الأول 2023.

ومن منظور مناهض للاستعمار، لا تقتصر قراءة العدوان على المطار بوصفه تحذيرًا واضحًا بعدم السماح لأي تموضع عسكري لتركيا على الأراضي السورية، يعتبره نتنياهو، كما صرح، تهديدًا مباشرًا لإسرائيل، بل هو استعداد للتعامل مع تركيا بوصفها تهديدًا استراتيجيًا متصاعدًا، وذلك بحسب تقرير لجنة "فحص ميزانية الأمن وبناء القوة" المعروفة بلجنة "تاغل"، وإرساء لمعادلة قديمة- جديدة تجعل من سوريا مسلوبة السيادة، وضعيفة عسكريًا، يُمنع عنها بناء قدراتها، والتحكم في أجوائها، والمطالبة بتحرير جولانها وجميع أراضيها، ويضغط على السلطة الانتقالية لتقوم تلقائيًا بدور وظيفي، تُمرر فيه ثقافة "الحياد" السياسي والقانوني.

بدأت صيرورة الصدام الإسرائيلي ضد النفوذ التركي على الأراضي السورية في 2 من نيسان 2025، حيث شن الاحتلال هجمات على ثلاثة مطارات سورية، مطار "T4" العسكري وهو أكبر المطارات العسكرية، ومطار "القصير" العسكري أو ما يطلق عليه مطار "الضبعة" العسكري، والمطار الثالث هو قاعدة "الشعيرات" الجوية، وذلك إثر معلومات استخباراتية إسرائيلية عن دخول فرق عسكرية تركية وشاحنات إلى قواعد عسكرية وبضمنها مطار "T4"، والحديث عن أن تركيا مهتمة بتركيب أنظمة دفاع جوي من أجل استخدامها، وتحويله إلى قاعدة للطائرات دون طيار. والوجود التركي في مطار "أبو الظهور" هو الذريعة التي استخدمتها إسرائيل لشن عدوانها، بينما نفت وزارة الدفاع التركية وجود أي "بعثة عسكرية" في المطار، لا قبل الهجوم ولا بعده، وأشار الشيباني لـ"أكسيوس" بعد العدوان، إلى أن العمل في المطار اقتصر على إعادة تأهيل جزئي لمنشآته التي تضررت خلال الحرب، ولا توجد نية لإنشاء قاعدة أو تمركز قوات تركية فيه، وقد زار المطار ضباط أتراك قبل العدوان كجزء من "التعاون العسكري المستمر في مجالات التدريب وتبادل الخبرات" مع العديد من البلدان، وبضمنهم تركيا، ولا تزال السلطة الانتقالية مهتمة بالوصول إلى "اتفاق مع إسرائيل لخفض التصعيد على الحدود بين البلدين"، ويعملون عليه منذ عام، بوساطة ترامب، وبعد أن توصلوا إلى صيغة اتفاق أمني، "تراجعت إسرائيل لاحقًا عن التزاماتها"، ولم تنفذها على أرض الواقع، بحسب ما صرح به الشيباني.

ومن زاوية أوسع، فإن العدوان الإسرائيلي على مطار "أبو الظهور" وقع ضمن فضاء جغرافي أوسع، حيث إبادة جماعية في قطاع غزة، وتطهير عرقي في الضفة الغربية، واحتلال أراض في كل من جنوبي لبنان وسوريا، وهو فضاء تُحتكر فيه إسرائيل سلطة تعريف ما يهدد أمنها، وما يعد حقًا سياديًا مشروعًا للآخرين. ومن جهة أخرى، يتم ذلك، في ظل تحولات جيوسياسية في المنطقة بعد الحرب الأمريكية- الإسرائيلية على إيران، تتحرك فيها تركيا ضمن سوريا، وسط إعادة تموضع إقليمي أوسع، وتعتبر أمنها، وفق أردوغان، "لا يبدأ من هاتاي، بل من حلب ودمشق وبيروت"، ويتقاطع ذلك مع تحالفها الدفاعي الثلاثي، مع كل من باكستان والسعودية، ورغبتهم في بناء نظام إقليمي للأمن الجماعي، ضمن اتفاقية "مكة للدفاع المشترك"، وهي اتفاقية تعزز قدرات تركيا الأمنية الإقليمية الاستراتيجية، وعلى ما يبدو فإنها، أي الاتفاقية، استفزت نتنياهو وحكومته، وسرعت عدوانهم على المطار الخارج عن الخدمة منذ عام 2013، ويُستخدم حاليًا كممر لتدريب الجيش السوري الجديد بعد سقوط نظام الأسد.

الدور الأمريكي كوسيط عملياتي

في منتصف آب الحالي، ورد تقرير في "القناة 13" الإسرائيلية، بأن ترامب رفض طلبًا إسرائيليًا بشن ضربات على سوريا، وهو ما فسرته القناة بأنه مزيد من التدهور في العلاقات بين البلدين، فيما ذُكر أن إسرائيل أبلغت البيت الأبيض بنيتها شن هجوم قبل استهداف مطار "أبو الظهور" بهدف ردع تركيا عن تزويد المطار بشحنة منظومات عسكرية ومنع تمركزها فيه، بينما كانت دمشق ترسل رسائل لإسرائيل تشرح فيها بأن تأهيل مدرج المطار لا يحمل نيات عدائية تجاهها، وبنفس الوقت، وقبل العدوان بأربعة أيام، أي في 14 من آب، أفادت وكالة "رويترز" بأن رئيس الموساد، رومان جوفمان، أجرى مكالمة هاتفية مع وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، ناقشا فيها الوجود والدعم العسكري التركي في سوريا، وبعد العدوان، وصف المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، توم برّاك، العدوان على قاعدة المطار بأنه "تصعيد غير مبرر لا يعزز الاستقرار الإقليمي"، ويندر بـ"مواجهة عسكرية مباشرة بين إسرائيل وتركيا"، باعتبار أن تركيا لم تتلقَّ إخطارًا مسبقًا بالهجوم الإسرائيلي، وأنها، أي واشنطن، بصدد إنشاء آلية لتفادي الصدام بين إسرائيل وتركيا وسوريا.

المفارقة في الدور الأمريكي، إن صح أنه قيّد حركة نتنياهو في ضرب سوريا بالبداية فقط ولم يمنعها لاحقًا، هي أنها تجاوزت موضوع العدوان على سوريا، كدولة ذات سيادة، وانتقلت بوصفه خطرًا على العلاقة بين إسرائيل وتركيا، بمعنى أن سوريا ما زالت مجالًا تُدار داخله علاقات القوى الإقليمية والدولية، وتحول الدور السياسي لواشنطن إلى دور وسيط عملياتي، ينظم التوازنات والاحتكاك بين تركيا واسرائيل، سواء عبر إنشاء آلية لتفادي الصدام أو غيرها، ما يعني أن العدوان الإسرائيلي لن يتوقف على سوريا.

دون واردات قطع أجنبي ولا ضمانات

استثمارات عقارية بثلاثة مليارات دولار رأسمالها جيوب السوريين

عنب بلدي – وسيم العدوي

قد تبدو المشاريع العقارية السكنية التي تُعلن تباعًا بمليارات الدولارات في سوريا مؤشرًا على عودة الاستثمار والثقة بالاقتصاد، لكن الوجه الآخر للصورة يستحق قدرًا أكبر من الحذر: هل نحن أمام دورة استثمار عقارية حقيقية، أم أمام فقاعة تتضخم أرقامها على الورق فيما يجري تمويل تنفيذها من إمكانات السوق السورية ومدخرات المواطنين؟

المشاريع العقارية التي أُطلقت في سوريا منذ أواخر 2025 حتى الآن لا تبدو مجرد طفرة بناء، بل تمثل سوقًا تمويلية ضخمة تتراوح قيمتها ما بين 2.5 وثلاثة مليارات دولار في مرحلتها الأولى، وهو رقم يعادل قرابة 85% من إجمالي الإنفاق الحكومي في موازنة 2025 البالغ 3.45 مليار دولار تقريبًا.

المفارقة أن معظم هذه الأموال لا تأتي عبر قروض مصرفية أو استثمارات أجنبية تدخل البلاد، بل عبر دفعات مسبقة بالدولار يدفعها المشترون السوريون، بينما تبقى الضمانات القانونية والمالية محدودة، وتغيب شروط إلزام المطورين بإيداع ضمانات أو تنفيذ مساكن ميسرة، ما يفتح الباب أمام الأسئلة الاقتصادية الأخرى التي تتجاوز القطاع العقاري نفسه إلى سعر الصرف والتضخم والسيولة بالدولار.

ولا تظهر البيانات المتاحة دلائل كافية على دخول الدولارات المعلنة إلى سوريا، سواء على شكل تدفقات استثمارية بالقطع الأجنبي، أو باستيراد آلات ومعدات إنشائية ومستلزمات بناء تتناسب مع حجم الاستثمارات المعلن عنها، وسط صمت عدة جهات مصرفية، من ضمنها مصرف سوريا المركزي، عن الإجابة عن تساؤلات عنب بلدي بهذا الشأن.

مشاريع قدسيا وبعفور.. الملايين على الورق

يظهر ما تقدم بوضوح في المشاريع التي استحوذت عليها شركات ورجال أعمال عرب، فقد أعلنت شركة "أبيات" السعودية انتهاء الاكتتاب على مشروع "أبيات هيلز" في ضاحية قدسيا (E3) بريف دمشق، خلال أقل من 48 ساعة من انطلاقه في 5 من آب الحالي، بعد حجز واكتمال الاكتتاب على جميع الوحدات السكنية المتاحة البالغ عددها أكثر من 2000 وحدة.

وبحسب المطورين العقاريين، فإن قيمة هذا الاستثمار إلى جانب "التجمع العمراني الحديث" في منطقة البجاع تتجاوز مليارَي دولار، ويضم المشروعان معًا نحو 22,000 وحدة سكنية، الأمر الذي يدفع نحو السؤال، كم حجم الدولارات التي دخلت السوق من خارج البلاد لتنفيذ هذين المشروعين، ولماذا لم نشهد دخول الآليات الإنشائية للشركة المطورة حتى الآن.

وكذلك في بعفور، أطلقت مجموعة "إنفست غروب أوفرسيز" مشروع "بعفور 963"، وهو مجمع سكني يضم 1280 وحدة سكنية، وتبدأ أسعار بعض الوحدات فيه من نحو 300 ألف دولار، بينما يعتمد المشروع خطة سداد 70% من القيمة خلال فترة الإنشاء و30% عند التسليم، وتصف "منصة إعمار سوريا" عبر موقعها الرسمي المشروع بأنه ما زال في "مرحلة ما قبل الإنشاء".

أما مشروع "Park View" في بعفور، الذي أطلق مؤخرًا، فتبلغ قيمة الاستثمار المعلنة فيه 200 مليون دولار، ويضم 420 وحدة سكنية، وهو مدرج ضمن المشاريع الجاري تنفيذها.

أين رأس المال الأجنبي؟

في حديث إلى عنب بلدي، يرى الباحث الاقتصادي والمالي الدكتور محمد الفقيه أنه إذا كان الهدف من جذب المستثمرين هو إدخال عملات أجنبية إلى الاقتصاد السوري، فإن مجرد تسجيل شركة أو الإعلان عن مشروع عقاري بالدولار لا يكفي لإثبات تحقق هذا الهدف.

فالاستثمار الأجنبي الحقيقي يفترض أن يظهر في تدفق مالي من الخارج إلى الداخل، أو في تمويل خارجي للمشروع، أو في استيراد تجهيزات وآلات ومواد ومكونات إنتاجية، أو في ضخ رأسمال أجنبي يمكن تتبعه مصرفيًا.

وأما إذا كان المطور يملك الأرض أو يحصل عليها محليًا، ويعتمد على مقاول سوري، ومواد محلية أو متاحة في السوق، ثم يمول مراحل الإنشاء من دفعات المشترين، فإن القيمة المعلنة للمشروع لا تعني بالضرورة دخول مبلغ مماثل من العملات الأجنبية إلى جسم الاقتصاد الوطني، بحسب الفقيه.

وتكشف أرقام الاستثمارات العقارية اتجاهًا واضحًا، وهو أن السوق العقارية الجديدة لا تبدأ من الأحياء الأكثر تضررًا، وإنما من المناطق التي يستطيع المستثمر فيها الحصول على أرض قابلة للتطوير، وملكية أكثر وضوحًا، وبنية تحتية أولية، وسوق قادرة على استيعاب الأسعار المرتفعة.

ولذلك يعتبر الدكتور محمد الفقيه أن جزءًا مهمًا من التنفيذ يعتمد على الشركات الإنشائية والمقاولين السوريين، والعمالة المحلية، وسلاسل توريد موجودة أصلًا داخل السوق، بتمويل من نسب الاكتتابات (بالدولار حصرًا) ومبيعات الوحدات والتقسيط، وهو ما يجعل السؤال الأكثر إلحاحًا: هل القيمة المعلنة للمشاريع هي القيمة المستقبلية للمشروع والأرض والوحدات المتوقع بيعها، وهل يجري تمويل الإنشاء من السيولة الموجودة أصلًا داخل البلاد؟

أين تكمن الإشكالية الاقتصادية؟

النموذج السائد حاليًا في سوريا ليس تمويلًا استثماريًا تقليديًا، بحسب الدكتور الفقيه، بل يقوم على معادلة مختلفة تتلخص بدفع المواطن رأس المال أولًا، ثم يبدأ المستثمر بالبناء، أي أن المطور يحصل على السيولة قبل أن ينفذ الجزء الأكبر من المشروع.

وفي الأسواق المنظمة توجد ثلاثة مصادر للتمويل:

- رأس مال المطور العقاري.
- قروض مصرفية.
- اكتتاب محمي بضمانات.

أما في الحالة السورية فيبدو، وفقًا للخبير ذاته، أن المصدر الثالث يعمل دون وجود طبقة الحماية المعتادة، سواء كان الجهاز المصرفي الرقابي الأعلى في البلاد أو الحوكمة.

وحول حجم الأموال التي تمت جبايتها من المواطنين في "أبيات هيلز" وحده، فقد تراوحت دفعة حجز الاكتتاب الأولية للمشروع بين 2000 و10,000 دولار أمريكي (وتُسمى دفعة حجز الاهتمام)، وتختلف بحسب مساحة ونوع الوحدة السكنية.

وتندرج هذه الدفعة، بحسب الخبير الفقيه، ضمن خطة السداد الشاملة التي تُلزم المكتتبين بتسديد الدفعة الأولى الكاملة، حيث يجب على المكتتب عند التخصيص استكمال ما سدده لتصل الدفعة الأولى إلى 20% من القيمة الإجمالية للعقار، ويُخصم منها مبلغ حجز الاكتتاب المدفوع مسبقًا.

وبحساب بسيط، يتبين أن المعدل المتوسط المرجح الذي تم دفعه من قبل المكتتبين يقدّر بحوالي عشرة إلى 12 مليون دولار أمريكي، نظرًا إلى تنوع وحدات المشروع بين شقق متوسطة (دفعة حجز 5000 دولار) ووحدات كبرى وفلل.

هل تم إيداع جزء من الاستثمار بالقطع الأجنبي

هنا تحديدًا تظهر الفجوة بين "قيمة الاستثمار" و"التدفق الاستثماري"، بحسب ما قاله الدكتور محمد الفقيه، "فهل كان ينبغي للحكومة أن تطلب من المستثمرين العرب إيداعًا بالقطع الأجنبي؟ هذه النقطة تستحق نقاشًا حكوميًا واضحًا".

وكان يمكن، مثلًا، دراسة إلزام المشاريع العقارية الأجنبية أو ذات رأس المال الخارجي بإيداع نسبة محددة من قيمة رأس المال المعلن بالقطع الأجنبي في مصرف سوريا المركزي قبل بدء التنفيذ، على أن ترتبط عمليات السحب بمراحل الإنجاز، مع إثبات مصدر الأموال والمستفيد الحقيقي.

وأكد أن مثل هذا الإجراء لا يعني مطالبة المستثمر بإيداع قيمة المشروع كاملة، فالـ200 مليون أو المليار دولار قد تكون قيمة تطويرية تمتد لسنوات، لكن يمكن للدولة أن تميز بين رأس المال الذي تعهد المستثمر بإدخاله فعليًا، وبين القيمة السوقية المستقبلية للأرض والوحدات.

وهنا تكمن نقطة جوهرية، فإذا كان المطور العقاري لا يدخل معدات جديدة، ولا يمول المشروع بأموال خارجية، ويعتمد على دفعات المشترين، فإن جزءًا كبيرًا من الدولارات لا يمثل تدفقًا جديدًا للعملات الأجنبية إلى الاقتصاد، بل إعادة توزيع للدولار الموجود أصلًا بين السوريين.

ويرى الخبير السوري أن هذا اقتصاديًا يشبه تحويل المدخرات الخاصة إلى خزينة شركات التطوير، أي أن الاحتياطي الحقيقي للاقتصاد السوري من النقد الأجنبي، لا يرتفع بالضرورة.

العقارات كسوق سوداء للدولار في سوريا

هناك مخاوف جدية سواء لدى الحكومة أو المواطنين من أن تمثل التداولات العقارية بحد ذاتها مضاربة على الليرة السورية، دون وجود قدرة تشريعية على الحد من ذلك، ولا سيما أن جميع العقارات تباع وتؤجر بالدولار، ويندر أن يتم التعامل بالليرة السورية، بحسب الدكتور الفقيه.

ولذلك فإن تكرار عملية البيع والشراء والتداول العقاري بالدولار آلاف أو مئات المرات على أدنى تقدير يجعل السوق السوداء تشهد طلبًا متكررًا على العشرات من ملايين الدولارات، وهذا الطلب (بوجود عمليات الاكتتاب على المشاريع العقارية الجديدة) قد يصبح دوريًا، لا مرة واحدة.

وفي سياق متصل، لم تختف الضغوط التضخمية، رغم تحسن سعر الصرف خلال النصف الأول من 2026، بحسب الخبير الفقيه، وبقي التضخم في هذه المدة بشكل متوسط ضمن نطاق يقارب 15% بشكل نصف سنوي، وهذا أقل بكثير من مستويات السنوات السابقة، لكنه لا يزال مرتفعًا مقارنة بالاقتصادات المستقرة.

ويبقى الهاجس الأساسي والأهم هو هل يمكن أن تؤدي المشاريع العقارية المعلن عنها إلى زيادة معدلات التضخم، بما ينعكس سلبًا على معيشة المواطن السوري، في ظل تأكيدات صندوق النقد الدولي، ضمن بيانه الصحفي الأخير في آب، بأن "الفقر لا يزال واسع الانتشار في مختلف المناطق السورية".

مسؤولون سوريون ورجال أعمال بعد وضع حجر الأساس لأحد المشاريع العقارية الفاخرة في قدسيا بريف دمشق - 6 حزيران 2026 (سانا)

"فيديو" يدق ناقوس الخطر

الاعتداء الجنسي على الأطفال في سوريا.. قصور في الاكتشاف والحماية

عنب بلدي – آلاء شعبو

لم تكن الحقيقة بحاجة إلى أكثر من كاميرا هاتف تصادفت في المكان المناسب، لتلتقط في ثوان ما قد يبقى عادة خلف الأبواب المغلقة. في إحدى القرى السورية، وثّق مقطع فيديو متداول محاولة اعتداء جنسي على طفلة داخل متجر، قبل أن ينتشر على نطاق واسع، ويعيد إلى الواجهة سؤالًا يتجاوز الواقعة نفسها: كيف يمكن حماية الأطفال من الاعتداء قبل وقوعه، وماذا يحدث عندما يعجز الطفل عن إدراك ما يتعرض له أو الإفصاح عنه؟

أوقفت الجهات المختصة الرجل الذي ظهر في المقطع، وأحيلت القضية إلى المسار القانوني، لكن الواقعة لا تُختصر بمحاسبة مرتكبها، فالاعتداءات الجنسية على الأطفال قد تحدث بعيدًا عن أعين الأهل والمؤسسات، وقد لا يدرك الطفل طبيعة ما يتعرض له، ما يجعل الوقاية والاكتشاف المبكر جزءًا أساسيًا من حمايته.

أرقام تكشف ما لا يظهر

تُظهر أحدث تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، المنشورة في حزيران 2026، حجم الظاهرة عالميًا، إذ تعرضت نحو 650 مليون فتاة وامرأة، أي واحدة من كل خمس فتيات ونساء على قيد الحياة اليوم، للعنف الجنسي خلال طفولتهن.

وبين الأولاد والرجال، تعرض ما بين 410 و530 مليونًا، أي نحو واحد من كل سبعة، للعنف الجنسي في طفولتهم.

وتتحدث هذه الأرقام عن العنف الجنسي خلال الطفولة بمفهومه الأوسع، وليس التحرش وحده، كما لا تعني أن جميع الحالات وصلت إلى المؤسسات الرسمية، إذ ترتبط هذه الجرائم بمستويات مرتفعة من عدم الإبلاغ بسبب الخوف والوصمة وعوامل أخرى تحيط بالطفل وأسرته.

الطفل قد لا يعرف أنه ضحية

قالت الاختصاصية الاجتماعية غدران نجم، إن الطفل لا يدرك في كثير من الأحيان أن ما يتعرض له يمثل تحرشًا أو اعتداء، بسبب محدودية تطوره المعرفي والجنسي وافتقاره إلى المفاهيم واللغة التي تمكنه من تمييز الحدود الجسدية.

ولا يبدأ المعتدي بالضرورة بسلوك صادم يدفع الطفل إلى طلب المساعدة، إذ قد يعتمد على ما يُعرف بـ"الترويض التدريجي"، من خلال الهدايا أو المعاملة اللطيفة وبناء علاقة ثقة مع الطفل. وقد يربك هذا السلوك الطفل ويدفعه إلى تفسير ما يحدث على أنه لعب أو رعاية، قبل أن يتطور إلى اعتداء.

> المعتدي لا يأتي دائمًا بالصورة التي يتخيلها الطفل عن الشخص المؤذي، بل قد يبدو لطيفًا ووديًا، ويبدأ ببناء الثقة قبل الانتقال تدريجيًا إلى سلوك مؤذٍ.
>
> غدران نجم
> اختصاصية اجتماعية

الصمت ليس دليلًا على عدم حدوث الاعتداء

بحسب نجم، قد يصمت الطفل بسبب الخوف من تهديدات المعتدي، أو نتيجة شعوره بالذنب والوصمة، وحتى بسبب ارتباكه تجاه استجابات جسدية غريزية وغير إرادية قد تحدث له.

وقد يخشى أيضًا ألا يصدقه أهله أو أن يتعرض للعقاب، خصوصًا عندما يكون المعتدي شخصًا صاحب سلطة عليه، كمعلم أو قريب.

وتضاف إلى ذلك مخاوف من تفكك الأسرة أو نشوب نزاعات عائلية، إلى جانب البيئات التي تعتمد على العقاب الشديد واللوم والقسوة في التربية.

لذلك، ترى نجم أن وجود مساحة آمنة للحوار بين الأهل وأطفالهم عامل أساسي، بحيث يستطيع الطفل الحديث عن تفاصيل حياته ومخاوفه دون أن يتوقع العقاب أو اللوم.

> قد تتحول الأسرة من المكان الذي يفترض أن يلجأ إليه الطفل طلبًا للحماية إلى مصدر خوف يمنعه من الكلام.
>
> غدران نجم
> اختصاصية اجتماعية

علامات لا ينبغي تجاهلها

لا يملك الطفل دائمًا القدرة على القول إنه تعرض لتحرش، لكن تغير سلوكه قد يكون مؤشرًا يستدعي الانتباه.

وأوضحت نجم أن من العلامات المحتملة الانسحاب الاجتماعي المفاجئ، خصوصًا لدى طفل كان معروفًا بالحيوية والتفاعل، إضافة إلى نوبات الغضب غير المبررة.

وقد يظهر ما يعرف بـ"النكوص النمائي"، أي عودة الطفل إلى سلوكيات تجاوزها سابقًا، مثل التبول اللاإرادي أو مص الإصبع.

ومن المؤشرات المحتملة أيضًا تجنب شخص أو مكان معيّن بشكل مفاجئ، أو ظهور معرفة غير متناسبة مع عمر الطفل بسلوكيات جنسية، أو محاكاة أفعال ذات طابع جنسي في أثناء اللعب، إضافة إلى اضطرابات النوم والكوابيس والتراجع الدراسي والشكاوى الجسدية المتكررة، مثل آلام البطن والصداع من دون سبب طبي واضح.

ولا تعني أي من هذه العلامات بمفردها أن الطفل تعرض حتمًا لاعتداء جنسي، لكنها تستدعي الانتباه إلى التغير المفاجئ في سلوكه وعدم تجاهله.

القانون يميز بين أشكال الاعتداء

من الناحية القانونية، أوضح المحامي نادر خليل أن التحرش اللفظي والتحرش الذي يتضمن اللمس يدخلان ضمن أفعال التحرش، بينما يمثل الاغتصاب جرمًا مختلفًا، إلى جانب أفعال يمكن أن تندرج تحت "الفعل المنافي للحشمة".

ويختلف التوصيف والعقاب بحسب عمر القاصر وطبيعة الفعل، إذ تزداد الحماية القانونية كلما كان الطفل أصغر سنًا، مع اختلاف الأحكام لمن هم دون 12 عامًا، ودون 15 عامًا، ودون 18 عامًا.

وأشار خليل إلى المواد "505" و"506" و"507" من قانون العقوبات السوري.

وتنص المادة "505"، بحسب خليل، على معاقبة من يلمس أو يداعب قاصرًا لم يتم 15 عامًا بصورة منافية للحياء بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ونصفًا.

وبحسب خليل، تختلف العقوبات في الحالات الأشد، وقد تصل في بعض أفعال الاعتداء أو الشروع بالاغتصاب إلى 15 سنة أو أكثر، تبعًا للتوصيف القانوني وظروف القضية.

التحقيق لا يجب أن يصبح اعتداء ثانيًا

قال خليل، إن من المهم الاستماع إلى إفادة الطفل مرة واحدة قدر الإمكان، لأن تكرار رواية الواقعة قد يكون مؤذيًا له.

وفي حال كانت الضحية فتاة، يمكن مراعاة خصوصيتها من خلال أن تستمع إليها محققة أو قاضية، بما قد يوفر لها شعورًا أكبر بالراحة والأمان.

كما شدد على ضرورة عدم جمع الطفل مع الجاني وجهًا لوجه، لأن المواجهة قد تربكه وتؤثر في قدرته على الحديث، لافتًا إلى أن جلسات هذا النوع من القضايا تكون سرية.

أما مقاطع الفيديو التي توثق الاعتداء، فأوضح خليل أن التسجيل الملتقط بكاميرا عامة يمكن أن يستخدم كقرينة في إثبات الدعوى، وفق ظروف القضية وطريقة الحصول عليه.

لكن إعادة نشر الفيديو الذي يظهر فيه الطفل مسألة مختلفة، إذ قد تشكل اعتداء على خصوصيته، وجرمًا مستقلًا وفق قانون الجرائم المعلوماتية، وتترتب عليها عقوبات تشمل الحبس والغرامة.

وهنا لا يصبح نشر وجه الطفل أو تفاصيل هويته "توثيقًا للواقعة"، بل قد يتحول إلى أذى إضافي للضحية.

المدرسة.. مساحة للاكتشاف ما لا يقوله الطفل

لا يقتصر دور المدرسة على التعليم الأكاديمي، إذ قد تكون البيئة التي يقضي فيها الطفل جزءًا كبيرًا من يومه مساحة لاكتشاف تغيرات يصعب ملاحظتها داخل المنزل.

وقالت غدران نجم، إن المعلمين يمكن أن يلاحظوا تغيرات في سلوك الطفل، مثل الانعزال المفاجئ، والخوف من شخص معين، والتراجع الدراسي أو تغير طريقة تفاعله مع زملائه، ما يجعل تدريب الكوادر التعليمية على ملاحظة هذه المؤشرات والتعامل معها جزءًا من منظومة الحماية.

وأضافت أن دور المدرسة لا ينبغي أن يقتصر على ملاحظة المؤشرات، بل يجب أن يتضمن توفير شخص بالغ يستطيع الطفل اللجوء إليه، والتعامل مع إفصاحه بطريقة لا تشعره بالخوف أو الذنب، مع إحالة الحالة إلى الجهات المختصة عند الحاجة.

> المدرسة ليست بديلًا عن الأسرة، لكنها قد تكون المكان الذي يظهر فيه التغير على الطفل، خصوصًا عندما يقضي ساعات طويلة بعيدًا عن المنزل.
>
> غدران نجم
> اختصاصية اجتماعية

التوعية جزء من الوقاية

توصي منظمة الصحة العالمية بأن تتضمن الوقاية من إساءة معاملة الأطفال برامج تعليمية تساعد الأطفال والمراهقين على فهم الموافقة، وتجنب الاعتداء والاستغلال وطلب المساعدة.

كما تؤكد أهمية دعم الوالدين ومقدمي الرعاية، والتعرف المبكر إلى الحالات، وتوفير الرعاية المستمرة للأطفال الضحايا وأسرهم.

كما لا تضع مسؤولية حماية الطفل على الأسرة وحدها، بل توصي بأن تكون التربية الجنسية المناسبة للعمر جزءًا من المناهج الدراسية، على أن تعزز الأسرة والمجتمع الرسائل التي يتلقاها الطفل في المدرسة.

ولا تعني التربية الجنسية للأطفال الصغار تعليمهم الممارسات الجنسية، إذ تركز في هذه المرحلة على فهم الجسد والمشاعر والعلاقات والاحترام والخصوصية والمبادئ الأساسية للموافقة والسلامة، إضافة إلى معرفة ما يمكن فعله عند التعرض للعنف أو الإساءة.

دولار أمريكي ▲ مبيع 132.75 شراء 132.25 | يورو ▲ مبيع 155.1 شراء 153.3 | ليرة تركية ▲ مبيع 2.77 شراء 2.74
الذهب 21 ▲ 126 $ الذهب 18 ▲ 108 $ المازوت = 0.90$ البنزين = 1.07$ الغاز = 11.07$ (للجرة) السكر (كغ) = 0.65$ الأرز (كغ) = 1.41$

مع انطلاق تحضيرات الموسم الرمضاني

الدراما السورية بين استعادة الحرب والبحث عن الترفيه

عنب بلدي – أمير حقوق

مع دوران كاميرات تصوير الأعمال الدرامية للموسم الرمضاني المقبل، تعود الأسئلة حول خيارات الدراما السورية، وما الذي ستقدمه بعد موسم ماضٍ شهد حضورًا لافتًا لأعمال تناولت سنوات الثورة والحرب، وحملت معها نقاشًا واسعًا حول حدود العودة إلى هذه المرحلة وطريقة تقديمها.

تناول عدد من الأعمال خلال الموسم الماضي قضايا المعتقلين والمختفين قسرًا، وما رافق سنوات الحرب من ألم وانتهاكات، لكنها في المقابل واجهت انتقادات واتهامات بـ"تسليع الألم" وتجديد جراح السوريين، بينما رأى قسم آخر أن تناول هذه القصص يظل مهمًا لحفظ ذاكرة السوريين، وتوثيق مرحلة لا تزال آثارها حاضرة.

وبعد انتهاء الموسم وبدء الاستعداد لموسم جديد، لا يبدو السؤال متعلقًا فقط بما إذا كانت الدراما السورية ستواصل تناول سنوات الثورة والحرب، بل بكيفية فعل ذلك، وما إذا كان الجمهور لا يزال راغبًا في مشاهدة هذه المرحلة، أم أصبح يبحث عن موضوعات أخف تمنحه مساحة من الترفيه والابتعاد عن أجواء الحرب والألم.

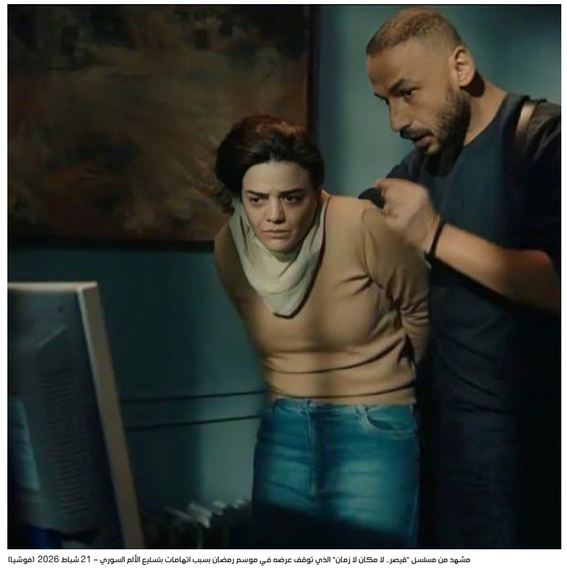

مشهد من مسلسل "فيصر". لا مكان لا "زمان" الذي توقف عرضه في موسم رمضان بسبب اتهامات بتسليع الألم السوري – 21 شباط 2026 (فوشيا)

تناول الأعمال بصورة مدروسة

مع استمرار حضور المرحلة السابقة في الأعمال السورية، لا يتعلق النقاش فقط بضرورة تناولها بالأعمال، بل أيضًا بالوقت والطريقة، خصوصًا أن كثيرًا من أحداثها وقضاياها لا تزال حاضرة في حياة السوريين وجراحهم.

الناقد الفني أنس فرج يرى أن الدراما السورية بحاجة إلى العودة إلى سنوات الثورة، لكن بصورة مدروسة، تقوم على عدم إعادة فتح الجراح التي لا تزال "طرية"، وتقديم الرواية بشكل متوازن، والاستناد إلى الشهادات الحية عندما يكون العمل أقرب إلى التوثيق، "من دون تبني وجهة نظر سياسية لطرف على حساب آخر".

في المقابل، يرى الصحفي والناقد الفني شارل عبد العزيز أن الدراما السورية لا تزال بحاجة إلى تناول سنوات الثورة والحرب، ولا يمكن القول بضرورة التوقف عن تقديم هذا النوع من الأعمال، مشيرًا إلى استمرار تناول السينما والدراما الأوروبية للحرب العالمية الثانية بعد عقود، لكن من خلال قصص ووجهات نظر مختلفة.

> السينما والدراما الأوروبية لا تزال تتناول الحرب العالمية الثانية بعد عقود، لكن من خلال قصص ووجهات نظر مختلفة.
>
> شارل عبد العزيز – ناقد فني

بين توثيق الذاكرة وتجديد الجراح

إذا كان استمرار تناول المرحلة مهمًا لحفظ الذاكرة بالنسبة إلى بعضهم، فإن طبيعة الموضوعات المطروحة تفتح سؤالًا آخر حول قدرة الجمهور على استقبال أعمال تعيد تقديم أحداث مؤلمة لا تزال آثارها حاضرة، ولا سيما القضايا المرتبطة بالمعتقلين والمفقودين والمغيبين قسرًا.

يرى فرج أن هذه القضايا، إلى جانب العدالة الانتقالية، لا تزال معلقة وتحتاج إلى سنوات حتى تجد حلولًا أو تعويضًا للضحايا، ولذلك فهو يميل إلى أن الدراما ليست مطالبة في هذه المرحلة بإعادة عرض جراح الناس وتذكيرهم بها، مع تمسكه في الوقت نفسه بكونها جزءًا من عملية توثيق ذاكرة السوريين.

أما عبد العزيز فيربط تقبل الجمهور بالعمل نفسه وطريقة تقديمه، مشيرًا إلى مسلسل "قيصر لا زمان لا مكان"، الذي يرى أن تناوله المباشر والقاسي للدماء والموت والمعتقلات ومجزرة الكيماوي جعله ثقيلًا على الجمهور، مقابل أعمال اجتماعية مثل "مطبخ المدينة"، قدمت صورة عن واقع البلد من خلال قصة أسرة وحياتها.

الجمهور بين الترفيه واستعادة الحرب

بعد سنوات ارتبطت فيها حياة السوريين بالحرب وتبعاتها، يطرح حضور الأعمال الخفيفة والكوميدية سؤالًا حول تغير أولويات المشاهد، وما إذا كان يريد اليوم أن يرى على الشاشة مساحة مختلفة عن الواقع الذي عاشه.

الجمهور بحسب فرج، يتجه في فترات معينة إلى أنواع درامية تناسب حالته، وشريحة واسعة منه باتت تبحث عن أعمال أخف وأبعد عن أجواء الحرب، لتكون الدراما نوعًا من المتنفس، من دون أن يعني ذلك أن مشاهدة هذه الأعمال تنسي الواقع.

ويتفق عبد العزيز مع ذلك، مؤكدًا أن الجمهور السوري يبحث عن الترفيه والكوميديا، مستدلًا على ذلك بالرواج الذي تحققه الأعمال المعربة، إلى جانب متابعة الجمهور للأعمال الكوميدية المصرية والأفلام الأجنبية.

ويرى أن على الدراميين الانتباه إلى وجود طلب على هذه النوعية من الأعمال، معتبرًا أن الجمهور أرهق إلى حد ما من مشاهدة النوعية نفسها وأصبح بحاجة إلى متنفس من الدراما السورية نفسها.

كيف يمكن تناول المرحلة دون تكرار؟

مع دخول الموسم المقبل مرحلة التصوير والتحضير، يبقى السؤال الأهم أمام صناع الدراما: إذا استمرت سنوات الثورة والحرب حاضرة في الأعمال، فكيف يمكن تقديمها من دون الوقوع في تكرار القصص نفسها.

الناقد الفني أنس فرج يعتبر أن الدراما يجب أن تلاحق الواقع والتغيرات والمشكلات الاجتماعية، مع البحث عن النقاط المشتركة والأرضيات التي تجمع السوريين، وإظهار التنوع بدل تعزيز الانقسامات والنعرات الطائفية.

كما شدد على ضرورة تنويع زوايا الطرح وعدم إعادة القصص نفسها بالوتيرة ووجهة النظر ذاتها.

> الدراما يجب أن تلاحق الواقع، مع البحث عن النقاط المشتركة والأرضيات التي تجمع السوريين، بدل تعزيز الانقسامات.
>
> أنس فرج – ناقد فني

أما الناقد الفني شارل عبد العزيز فيعتقد أن هناك الكثير من السرديات والقصص ووجهات النظر التي لم تكن تُطرح سابقًا، ولذلك يمكن تقديم هذه المواضيع من زوايا جديدة، والتركيز على الجانب الإنساني والشخصيات بدل نقل الأحداث مباشرة.

واستشهد بمسلسل "حمام القيشاني"، الذي تناول قصة حارة وسكانها وحياتهم، وفي الوقت نفسه عكس الأحداث السياسية والتاريخية التي كانت تجري في تلك المرحلة.

وبحسب عبد العزيز، فإن تعب الجمهور لا يعني أنه لم يعد يريد مشاهدة أعمال عن الثورة والحرب، وإنما تعب من تكرار الموضوعات نفسها، ومن انتقال ما يتابعه طوال العام في نشرات الأخبار إلى الدراما بالطريقة ذاتها.

من بوابة "آدو وأولادو"

عابد فهد يكسر سنوات من الابتعاد عن التصوير في سوريا

يستعد الفنان السوري عابد فهد للعودة إلى التصوير في سوريا، من خلال مسلسل "آدو وأولادو"، الذي تنتجه شركة "غولدن لاين" للموسم الرمضاني المقبل، بعد نحو سبعة أعوام على آخر ظهور له في عمل درامي مصور في البلاد.

يؤدي فهد في العمل شخصية "آدو"، الرجل الذي يعود إلى حياة أبنائه بعد غياب طويل، لكن العودة التي تبدو في بدايتها محاولة لفتح صفحة جديدة، سرعان ما تتحول إلى مواجهة مع ماض لم يُغلق، وتدفعه إلى سلسلة من الأسرار والصراعات التي تنعكس على علاقته بأبنائه وعلى مسار الأحداث.

تتطلق حكاية "آدو وأولادو" من هذه العودة، لتتوسع تدريجيًا باتجاه ملفات وشخصيات متشابكة، إذ يتقاطع الخط العائلي مع قضايا الفساد والنفوذ، في معالجة تسعى إلى الجمع بين الدراما الاجتماعية والإثارة.

العمل يتناول ملفات فساد من زاوية مختلفة، عبر حكاية عائلية تسعى إلى الاقتراب من قضايا معاصرة بأسلوب يجمع بين الواقعية والتشويق.

أب حي خلف القضبان

قال كاتب العمل زهير رامي الملا، إن حكاية "آدو وأولادو" تنطلق من رجل يقضي حكمًا بالسجن المؤبد، قبل أن تنتشر إشاعة عن وفاته، رغم أنه لا يزال حيًا خلف القضبان.

وبيّن الملا أن شخصية "آدو"، التي يؤديها عابد فهد، ليست مجرد شخصية سجين، بل أب دفع ثمن خياراته وخيارات المحيطين به، ودخل السجن في محاولة لحماية أبنائه الثلاثة، ويكبر الأبناء في غياب الأب والأم، قبل أن يجدوا أنفسهم في عالم القمار الإلكتروني وارتكاب أفعال تعيدهم إلى مواجهة ماضي عائلتهم.

وأشار الملا إلى أن المسلسل يطرح أسئلة حول أثر غياب الأب والأم، والعنف الموروث، والكذب الذي يمكن أن يغيّر مصير أجيال كاملة، وصولًا إلى فكرة الانتقام، متسائلًا عما إذا كان الثأر قادرًا على تحقيق العدالة، أم أنه لا يؤدي إلا إلى مزيد من الخراب.

ولفت إلى أن أحداث العمل تدور قبل سقوط النظام السابق بنحو عامين، ضمن بيئة شعبية تتقاطع فيها العلاقات العائلية مع السلطة والفساد واستغلال النفوذ.

كادر العمل

يكتب المسلسل مع الملا عابد المهنا، بينما يتولى تامر إسحق إخراجه، وتنتجه شركة "غولدن لاين" للإنتاج الفني.

ويأتي العمل أيضًا بعد "سعادة المجنون"، الذي جمع عابد فهد بسلافة معمار في موسم رمضان 2026، وكان من كتابة علاء المهنا، ما يعيد التعاون بين فهد والكاتب في مشروع جديد، لكن ضمن حكاية مختلفة.

ومن المقرر أن يبدأ تصوير "آدو وأولادو" في سوريا خلال أيلول المقبل، ليكون بذلك عودة فهد إلى مواقع التصوير السورية بعد غياب بدأ عقب أعماله التي صُوّرت عام 2019.

وكان آخر ظهور لفهد في عمل صُوّر في سوريا عبر مسلسل "دقيقة صمت"، الذي عُرض عام 2019، وقدم فيه شخصية "أمير ناصر"، إلى جانب مشاركته في العام نفسه بمسلسل "عندما تشيخ الذئاب" بشخصية "جبران".

وفي السنوات التالية، واصل حضوره في الدراما السورية والعربية، لكن من خلال أعمال صُوّرت خارج سوريا، ومنها "سعادة المجنون" في رمضان 2026.

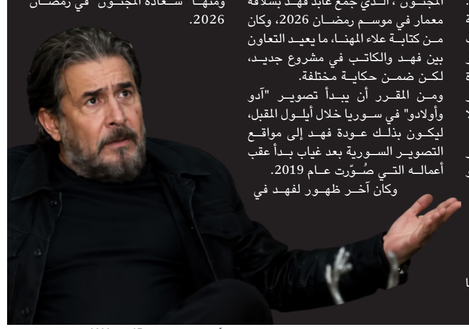

الفنان السوري عابد فهد من مسلسله الأخير "سعادة المجنون" – 27 شباط 2026 (غولدن لاين للإنتاج الفني)

كيف ينظر طفلك إلى المال..
ثقافة تتجاوز الادخار والإنفاق

النجاح في التربية المالية لا يعني صناعة محاسب صغير بل بناء إنسان واعٍ نفسيًا ومفكرًا للتحكم في رغباته وإدارة أمواله كوسيلة لجودة الحياة لا كمقياس لقيمته الشخصية (عنب بلدي/موّلدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شامية

لم تعد التربية المالية اليوم مجرد تعليم تقليدي للادخار والإنفاق، بل أضحت جزءًا لا يتجزأ من التربية النفسية، نظرًا إلى أن علاقتنا بالمال لا تتشكل في أروقة البنوك، وإنما تنمو داخل المحيط الأسري، ليتعلم الطفل من خلالها الأبعاد الوجدانية للمال في حياته، وما إذا كان يمثل له مظلة للأمان، أو أداة لإثبات القيمة، أو وسيلة للتعويض عن مشاعر الحرمان، والبحث عن الحب والقبول.

وفي المقابل، يواجه هذا البناء التربوي تحولًا جذريًا في الواقع المعاصر، فبعد أن كان الطفل يرى المال بصورة ملموسة، أصبح يعيش في عالم رقمي اختفت فيه الحدود تمامًا بين الرغبة والإشباع، إذ يجد نفسه بضغطة واحدة أمام آلاف الإعلانات ومتاجر لا تُغلق أبوابها، ناهيك بألعاب تحفز على الشراء الفوري، ومؤثرين يروجون لأنماط حياة استهلاكية باعتبارها المعيار الوحيد للنجاح.

أبعد من الاقتصاد

قالت استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، إنه من هذا المنطلق، يرى علم النفس أن الطفل الذي يحسن إدارة المال، هو في الحقيقة طفل تعلم كيفية إدارة رغباته، وهو إنجاز تربوي يتجاوز الجانب الاقتصادي بكثير ليلامس عمق الشخصية وسلوكها.

وأضافت العرنوس أن الوعي المالي لدى الطفل يتشكل في مرحلة مبكرة تفوق توقعات الكثيرين، وتحديدًا قبل أن يدرك المفهوم الحسابي أو الدلالة المجردة للأرقام، وذلك عبر مراقبة سلوك الوالدين الاستهلاكي، وآلية تعاملهما مع عمليات الشراء، فضلًا عن نبرة الحديث عن المال وكيفية إدارة الرغبات اليومية.

وفي هذا السياق، حذرت الاستشارية من خطورة الاستجابة الفورية لكل متطلبات الطفل، إذ إن الطفل يرسخ لديه اعتقادًا خاطئًا بأن الإشباع يجب أن يكون لحظيًا دون تأخير.

كما نبهت إلى أن ربط الحديث عن المال بالخلافات المستمرة والقلق الأسري يؤدي بالضرورة إلى نشأة الطفل بمخاوف مالية معقدة، حتى قبل أن يصل إلى السن التي تمكنه من الحصول على دخل خاص.

بناء على ذلك، أكدت العرنوس أن التربية المالية لا يمكن تأطيرها كدرس تعليمي يبدأ في سن معينة، بل هي ثقافة أسرية متكاملة تتشكل من خلال المواقف الحياتية اليومية.

وترى الاستشارية أنه مع دخول الطفل سن المدرسة، يصبح من الممكن ترجمة هذه الثقافة إلى مفاهيم عملية ملموسة، مثل القدرة على الاختيار، وفهم الميزانية، والتدرب على الانتظار، وتحمّل التبعات الاقتصادية للقرارات الشخصية.

كما شددت على أهمية استخدام لغة مبسطة تناسب الفئة العمرية للطفل، مع التركيز على بناء الوعي المالي بشكل تدريجي، وتجنب تقديم معلومات مجردة بعيدة عن واقعه المعيشي.

سيكولوجيا الاستهلاك الرقمي

أشارت العرنوس إلى أن الفصل بين الحاجة والرغبة يمثل أحد أهم المهارات النفسية والتربوية في العصر الحديث، لأن الاقتصاد الرقمي أصبح يعتمد في جزء كبير منه على استراتيجية تحول الرغبات الثانوية إلى احتياجات أساسية ملحة.

وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن الطفل بمجرد مشاهدته لإعلان تجاري قد يقتنع تمامًا بأن اللعبة المعروضة تمثل ضرورة قصوى، أو قد يرى زميله يمتلك جهازًا أحدث فيتولد لديه شعور بأن ما يملكه لم يعد كافيًا لتلبية متطلباته.

واقترحت خطوط عملية قبل الإقدام على أي عملية شراء، أن يتم طرح أسئلة تحفيزية على الطفل مثل: "ماذا سيضيف هذا الشيء إلى حياتك؟"، و"ماذا سيحدث لو انتظرنا أسبوعًا كاملًا قبل شرائه؟"، و"هل تحتاج إليه فعليًا أم أنك تعيش حالة حماسة مؤقتة فقط؟".

ولفتت الاستشارية إلى أن هذه الأسئلة التفاعلية تلعب دورًا حيويًا في تدريب القشرة التنفيذية في الدماغ، وهي المنطقة الحيوية المسؤولة عن ضبط الاندفاع وعقلنة اتخاذ القرارات.

وقالت إن الطفل مع التكرار والممارسة يصبح أقل استجابة للإغراء اللحظي، وأكثر قدرة على تقييم احتياجاته بوعي ونضج، وهي مهارة استراتيجية سترافقه في صياغة قراراته المستقبلية كافة، ولا تقتصر على جوانب الإنفاق المالي فحسب.

فلسفة المصروف الشخصي

في السياق ذاته، طرحت العرنوس تساؤلًا جوهريًا حول الممارسات التربوية السائدة، ولا سيما تقديم المصروف الأسبوعي، مستعرضة الطرق الكفيلة بتحويل هذا الإجراء التقليدي إلى أداة فعالة لبناء شخصية الطفل وتطوير مهاراته الذاتية.

وتفصيلًا لهذا الجانب، ذكرت أن المصروف ليس مجرد مبلغ مالي عابر، بل يمثل تجربة تربوية مصغرة يتعلم من خلالها الطفل كيفية إدارة الموارد، وتحمل المسؤولية، والتعامل الإيجابي مع الخطأ، إلا أن الهفوة التي تقع فيها بعض الأسر تكمن في التدخل المباشر في كل قرار، أو المسارعة إلى تعويض الطفل إذا أنفق أمواله بطريقة غير حكيمة.

ونوهت الاستشارية إلى ضرورة اختبار الطفل للنتائج المترتبة على قراراته ضمن بيئة آمنة، ومن هذا المنطلق، فإن إنفاقه لجميع أمواله في اليوم الأول لا يشكل كارثة، وإنما يعد درسًا عمليًا في التخطيط، بحيث لا يُعاقَب الطفل ولا يُنقَذ، بل تجري مساعدته على مراجعة قراره واستخلاص العبرة منه.

كما أوصت بضرورة توجيه الطفل لتوزيع مصروفه بين ثلاثة أوجه: جزء للادخار، وجزء للإنفاق، وجزء للعطاء، معللة ذلك بأن التربية المالية لا تهدف إلى تنشئة فرد يقتصر دوره على جمع المال، بل تسعى لبناء إنسان يدرك تمامًا أن المال مجرد وسيلة لخدمة الحياة وليس غاية بحد ذاته.

بين التخطيط الواعي والقلق النفسي

بالتوازي مع ذلك، دعت العرنوس إلى غرس ثقافة الادخار لدى الطفل بأساليب تربوية ذكية، تحميه من الوقوع في فخ البخل أو الشعور بالحرمان.

وأوضحت أن الادخار لا يعني كبت الرغبات، بل يمثل تدريبًا عمليًا على "تأجيل الإشباع"، وهي مهارة نفسية وسلوكية كفيلة بضمان نجاح الطفل المستقبلي واستقراره النفسي، لما تنميه لديه من الصبر، وضبط الانفعالات، والقدرة على اتخاذ قرارات حكيمة بعيدة المدى.

وشددت الاستشارية على ضرورة صياغة وعي مالي متوازن لدى الجيل الناشئ، محذرة من تحويل الادخار إلى "قيمة مطلقة" قد تفقد الطفل مرونته النفسية والتربوية، ومشيرة في الوقت نفسه إلى وجود خيط رفيع بين طفل يدخر بدافع التخطيط وآخر يمتنع عن الإنفاق مدفوعًا بالقلق وانعدام الأمان.

كما أكدت أن التوازن هو الرسالة الأسمى التي يجب غرسها في نفوس الأبناء، ليتعلم الطفل أن المال أداة وجدت لتُنفق ولكن بوعي، فنحن ننفق لسد حاجة أو تحقيق قيمة حقيقية، وندخر لبلوغ هدف مستقبلي، ونتبرع تعبيرًا عن إنسانيتنا، وبذلك يرتبط المال بالقيم العليا لا بالمخاوف النفسية.

فخاخ التربية المالية للأطفال

نبهت العرنوس إلى أبرز الأخطاء التربوية التي تقع فيها الأسر خلال التعامل المالي مع الأبناء، وجاء في مقدمتها "التعويض المادي"، إذ يلجأ بعض الآباء، بدافع الانشغال أو الشعور بالذنب، إلى استخدام المال بديلًا عن الحضور العاطفي عبر تلبية طلبات الطفل كافة.

وتحدثت استشارية علم النفس الأسري عن خطورة هذا السلوك الذي يرسخ لدى الطفل مفهومًا مغلوطًا، يربط فيه قيمة الحب بحجم العطايا المادية بدلًا من الاهتمام والقرب الإنساني.

كما حذرت من خطأ تربوي آخر يتمثل في استخدام المال كوسيلة للسيطرة، من خلال ربط السلوكيات الإيجابية بمقابل مادي مباشر.

واعتبرت العرنوس أن هذا الأسلوب يُفقد الطفل تدريجيًا دافعه الداخلي نحو التميز، ويحوّل سلوكه إلى نفعي يبحث دائمًا عن إجابة لسؤال: "ماذا سأكسب في المقابل؟".

واختتمت بالتحذير من آفة المقارنات الاجتماعية المادية، لافتة إلى أن تكرار الحديث أمام الطفل عن ممتلكات الآخرين صعودًا أو هبوطًا يزرع في نفسه شعورًا بالنقص أو جنوحًا نحو الاستعلاء، إذ ترى أن التربية السوية تتطلب غرس قناعة بأن قيمة الإنسان الحقيقية تنبع من جوهره وسلوكه، لا مما يملكه من مقتنيات أو ثروات.

"التنس" السوري
نجاحات خارجية ودعم محلي لا يواكب النتائج

عنب بلدي – غنى جبر

تشهد كرة المضرب السورية تحسنًا على صعيد النتائج والمنافسات الخارجية، بالتزامن مع توسع انتشار اللعبة محليًا وازدياد الإقبال على ملاعبها في عدد من المحافظات.
في المقابل، لا تزال محدودية الدعم المالي ونقص الملاعب والكوادر المتخصصة، إلى جانب محدودية فرص الاحتكاك الخارجي، تشكل تحديات أمام اللاعبين، ما قد يعوق قدرتهم على تطوير مستواهم.

وقالت رئيسة الاتحاد العربي السوري لكرة المضرب، فاديا إلياس، لعنب بلدي، إن أغلبية الملاعب الصالحة للتدريب تتركز في دمشق، إذ تضم مدينة تشرين ملعبين، ومدينة الفيحاء سبعة ملاعب تابعة لوزارة الرياضة والشباب، فيما توجد خمسة ملاعب في حلب، وملعبان في حماة، وأربعة في السويداء، وخمسة ملاعب في المدينة الرياضية باللاذقية.

وتفتقر محافظات أخرى إلى ملاعب مخصصة لـ"التنس"، من بينها ريف دمشق والقنيطرة، رغم امتلاكهما عددًا كبيرًا من اللاعبين الذين يضطرون إلى استخدام ملاعب محافظة دمشق أو باحات المدارس، كما هو الحال في مدينة جرمانا، وفقًا لتصريح رئيسة الاتحاد.

وأشارت إلياس إلى أن التوزيع الحالي للملاعب لا يلبي الاحتياجات، موضحة أن الاتحاد يعمل على استقطاب لاعبين من المدارس، ويسعى إلى إدخال "التنس" ضمن حصص التربية الرياضية، بالتنسيق مع مديرية الرياضة المدرسية في وزارة الرياضة والشباب، إلا أن هذا الموضوع لا يزال قيد البحث.

وأضافت أن الاتحاد ينظم حاليًا أنشطة للفئات العمرية الصغيرة عبر مراكز أُحدثت في عدد من المحافظات، بينها ريف دمشق وطرطوس، بهدف اكتشاف المواهب ورفد الكوادر، مع التطلع إلى توسيع هذه المراكز لتشمل مختلف المحافظات.

وفيما يتعلق بالبطولات، أوضحت إلياس أن الاتحاد يقيم خمس بطولات تصنيفية سنويًا لمختلف الفئات العمرية، تتوج ببطولة النخبة، لكنها اعتبرت أن هذا العدد غير كافٍ وحده لتطوير مستوى اللاعبين، مؤكدة الحاجة إلى زيادة عدد البطولات وربطها بمشاركات خارجية تتيح للاعبين الاحتكاك بمستويات وأساليب مختلفة في اللعب والتدريب.

تأهل المنتخب السوري لكرة المضرب إلى المجموعة الثانية في "كأس دبيفز" – 20 تموز 2025 (الاتحاد السوري لكرة المضرب)

أبرز النتائج الدولية

لاعب منتخب سوريا للرجال بكرة المضرب، يعقوب مخزومة، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن النتائج الدولية التي حققها اللاعبون والمنتخبات تعكس تحسن واقع اللعبة في سوريا، مشيرًا إلى أن منتخب الرجال وصل إلى أفضل مرحلة في تاريخه ببلوغه المجموعة العالمية الثانية في كأس ديفيز (كأس العالم للتنس) بعد الفوز على أيرلندا في شباط الماضي، ويواجه لبنان في أيلول المقبل.

وأوضح مخزومة أن قطاع الناشئين يشهد أيضًا نتائج لافتة، ولا سيما من خلال اللاعب إياد سليم، الذي يحقق نتائج مهمة على المستويين الآسيوي والأوروبي، معتبرًا أن واقع كرة المضرب السورية خارجيًا "في أفضل حالاته حاليًا".

ونجح اللاعب السوري إياد سليم في تحقيق إنجاز تاريخي بـ"التنس" السوري، بعدما أصبح أول لاعب سوري يتأهل إلى بطولة "أورانج" في الولايات المتحدة، كما تلقى دعوة للمشاركة في تصفيات بطولة "رولان غاروس" الدولية لفئة تحت 14 عامًا.

لاعبون يشترون معداتهم

أبرز المشكلات التي تواجه اللاعبين، بحسب مخزومة، تتمثل في الجانب المادي، إذ لا يحصل اللاعبون على رواتب أو دعم مالي منتظم، ويتحملون تكاليف المعدّات والمشاركة في البطولات بأنفسهم.

وقال مخزومة، إن نقص الملاعب المناسبة واللاعبين ذوي المستوى العالي في بعض المحافظات يفرض على لاعبي المنتخب السفر إلى الخارج للمشاركة في بطولات قوية والتدرب مع لاعبين بمستويات أعلى، بما يساعدهم على تطوير مستواهم.

وبيّن أن لاعبي المنتخب والنخبة هم الأكثر تضررًا من محدودية فرص التدريب والمنافسة محليًا، بسبب قلة اللاعبين القادرين على توفير بيئة تدريبية تنافسية، في حين تتوفر للاعبين من مستويات قريبة منهم، ما يوفر لهم ظروفًا أفضل للتدريب والمنافسة.

ولفت مخزومة إلى وجود تحسن ملحوظ في انتشار اللعبة داخل سوريا، مع افتتاح ملاعب وأكاديميات جديدة في عدد من المحافظات، ومحاولات لتوسيع قاعدة اللاعبين وإعداد جيل جديد.

استمرار الدعم شرط لتطوير اللاعبين

تحتاج كرة المضرب السورية إلى دعم مستمر لتعزيز نتائج لاعبيها وتطوير مستوياتهم، لا سيما من خلال زيادة فرص المشاركة في البطولات والمعسكرات الخارجية التي توفر للاعبين الاحتكاك بمستويات أعلى.

وفي هذا السياق، قال مخزومة، إن الاتحاد العربي السوري لكرة المضرب ووزارة الرياضة والشباب لا يقصران في دعم منتخب الرجال، خصوصًا فيما يتعلق بالمشاركة في "كأس ديفيز"، موضحًا أن الجهة المسؤولة تتكفل بمصاريف المشاركة المقبلة، كما سيخوض المنتخب معسكرًا تحضيريًا في تونس يتضمن بطولتين استعدادًا للبطولة.

ويرى مخزومة أن العمل خلال العام الحالي يسير بصورة جيدة، لكنه يحتاج إلى تطوير أكبر من خلال زيادة الدعم المالي، وتأمين رواتب للاعبين، وإتاحة فرص المشاركة في عدد أكبر من البطولات على مدار العام.

وختم مخزومة بالتأكيد على أهمية البحث عن رعاة للمنتخب واللاعبين، معتبرًا أن تأمين الدعم المادي من شأنه أن يساعد اللاعبين على المشاركة في البطولات الخارجية ورفع مستواهم، بما يتيح لهم تمثيل سوريا بصورة أفضل.

وفي سياق متصل، بيّنت رئيسة اتحاد "التنس" أن من أبرز التحديات التي تواجه اللعبة ضعف التمويل وغياب ميزانية واضحة تتيح للاتحاد وضع خطط مدروسة تلبي الأهداف إلى جانب نقص الكوادر التي تلبي المتطلبات، مشيرة إلى أن الاتحادات تحتاج إلى كوادر مؤهلة تعمل وفق اختبارات وظيفية، وليس فقط إلى كوادر تطوعية.

ولفتت إلياس إلى أن وزارة الرياضة والشباب لم ترفض، حتى الآن، سوى عدد محدود من طلبات الاتحاد، لطلباته بدقة ورفعها بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة.

ضمن التصفيات المؤهلة لكأس العالم 2027
"سلة" سوريا في اختبار صعب أمام أستراليا ونيوزيلندا

أعلن مدرب منتخب سوريا الوطني للرجال لكرة السلة، هيثم جميل، قائمة اللاعبين المدعوين للمشاركة في النافذة الرابعة من التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم 2027، التي تستضيفها الفلبين، وسط ترقب للمباراتين أمام أستراليا ونيوزيلندا في نهاية آب الحالي، وتضم القائمة 14 لاعبًا.

ويخوض المنتخب في هذه النافذة اختبارين من العيار الثقيل، إذ يلتقي أستراليا في 28 من آب، قبل أن يواجه نيوزيلندا في 30 من آب، ضمن منافسات المجموعة الآسيوية المؤهلة إلى مونديال 2027.

ورغم أهمية الاستحقاق، لم تمر القائمة المعلنة دون نقاش، إذ أثار غياب بعض الأسماء، إلى جانب خيارات المدرب في استدعاء عدد من اللاعبين والمحترف الأجنبي، تساؤلات بين المتابعين حول مدى قدرة التشكيلة الحالية على تقديم أفضل ما يمكن أمام منتخبين بمستوى أستراليا ونيوزيلندا.

كما برز النقاش حول توازن التشكيلة بين الخبرة والعناصر الشابة، إضافة إلى قدرة المنتخب على التعامل مع القوة البدنية والفنية للمنافسين.

التشكيلة متوقعة

المحلل الرياضي عبد الرزاق حمدون، قال لعنب بلدي، إن التشكيلة الحالية لمنتخب سوريا كانت متوقعة إلى حد كبير، باعتبار أن معظم الأسماء المختارة شاركت مع المنتخب خلال الفترة الأخيرة، معتبرًا أنها تضم أفضل اللاعبين المتاحين فنيًا في سوريا.

وأضاف أن المدرب هيثم جميل يميل إلى الاعتماد على اللاعبين أصحاب الخبرة الذين يثق بقدراتهم، حتى مع وجود عناصر أصغر سنًا ضمن القائمة، لكنه كان يفضل أن تكون التشكيلة الحالية أكثر اعتمادًا على اللاعبين الشبان، بهدف منحهم فرصة مبكرة لاكتساب الخبرة الدولية.

واعتبر حمدون أن اصطحاب بعض اللاعبين الشباب إلى المعسكرات والسفر مع المنتخب، من دون منحهم فرصًا فعلية للمشاركة، يمثل أحد الجوانب السلبية في الفترة الماضية، مشيرًا إلى أن وجودهم مع المنتخب يجب أن يترافق مع فرص حقيقية للعب والاستفادة من الاحتكاك الدولي.

وأوضح أن المنتخب لا يحتاج فقط إلى تحقيق نتائج آنية، وإنما إلى استثمار النوافذ الدولية في بناء مجموعة قادرة على حمل قميص المنتخب خلال السنوات المقبلة.

غيابات لأسباب مختلفة

تطرق حمدون إلى غياب عدد من الأسماء عن القائمة الحالية، بينهم بلال أطلي المرتبط بحفل زفافه، وأحمد حبش الذي كان حاضرًا في قوائم المنتخب خلال الفترة الماضية.

وأشار حمدون إلى حديث المدرب هيثم جميل عن خطة لإشراك لاعبين من منتخب سوريا تحت 18 عامًا في المنتخب الأول، إلا أن وجود المنتخب الشاب حاليًا في بطولة آسيا صعّب إمكانية التحاق بعض لاعبيه بالمنتخب الأول خلال هذه النافذة.

وأضاف أن جميل تحدث أيضًا عن منح الفرصة للاعبين جدد في النوافذ الدولية المقبلة، ضمن خطة للتحضير لمنتخب المستقبل، إلا أن حمدون أبدى تحفظًا على هذه التصريحات، معتبرًا أن الحكم على بدء العمل فعليًا في بناء جيل جديد يحتاج إلى رؤية خطوات عملية على أرض الواقع.

ولفت إلى أن الحديث عن منح الفرص للاعبين الشباب تكرر في مناسبات سابقة، ولذلك فإن الأهم بالنسبة إليه هو ترجمة هذه التصريحات إلى مشاركة فعلية للاعبين خلال المباريات.

مركز الارتكاز أمام اختبار صعب

فيما يتعلق بالمواجهتين أمام أستراليا ونيوزيلندا، يرى حمدون أن مركز الارتكاز قد يمثل نقطة ضعف محتملة أمام منافسين يمتلكون قوة بدنية وأطوالًا أكبر.

وأكد الحاجة إلى وجود لاعبين يتمتعون بالبنية الجسدية والطول المناسبين للتعامل مع القوة البدنية تحت السلة، خصوصًا أن المنتخب السوري سيواجه لاعبين يتمتعون بمستويات عالية من الخبرة والقوة.

كما أعرب عن أمله في أن يكون اختيار اللاعب المجنس جيامس جاستن متناسبًا مع حاجة المنتخب في هذه المرحلة، وأن يقدم الإضافة المطلوبة أمام طبيعة المنافسين في النافذة الحالية.

أستراليا ونيوزيلندا.. اختبار من العيار الثقيل

وصف المحلل مواجهتي أستراليا ونيوزيلندا بالصعبتين، مشيرًا إلى أن أستراليا تُصنف ضمن أفضل المنتخبات على مستوى العالم، فيما تمتلك نيوزيلندا أيضًا خبرة وحضورًا متقدمًا على الساحة الدولية.

وبحسب حمدون، فإن الفارق في الإمكانات يجعل المباراتين اختبارًا قويًا للمنتخب السوري، لكنه في الوقت نفسه يمنح اللاعبين فرصة مهمة للاحتكاك بمستوى مختلف من المنافسة.

وختم حمدون بأن الأسماء الموجودة في القائمة الحالية تمثل، من وجهة نظره، أفضل الخيارات الفنية المتاحة في سوريا، لكنه كان يفضل رؤية عدد أكبر من اللاعبين الأصغر سنًا ضمن التشكيلة.

تدريبات المنتخب السوري استعدادًا لمواجهتي أستراليا ونيوزيلندا في النافذة الرابعة من التصفيات المؤهلة إلى كأس العالم – 19 آب 2026 (الاتحاد السوري لكرة السلة)

كيف تحمي "الواي فاي" المنزلي من السرقة والتجسس؟

لم يعد اختراق شبكات "الواي فاي" المنزلي مجرد حيلة رقمية للحصول على إنترنت مجاني، بل تحول إلى ثغرة أمنية خطيرة تضع خصوصية العائلات وبياناتها تحت تهديد مباشر من القراصنة وجيران السوء.

وفي وقت أصبحت فيه المنازل بيئات رقمية متكاملة، يغفل الملايين عن حقيقة أن أجهزة "الراوتر" المتروكة على إعداداتها الافتراضية، أو تلك التي تعمل ببروتوكولات حماية قديمة، تشكل "بوابة خلفية" مشرعة للتجسس الكامل على الأجهزة المتصلة، مما يجعل إهمال تأمينها تكلفة باهظة تتجاوز بكثير مجرد المعاناة من بطء سرعة الإنترنت.

من سرقة الإنترنت إلى التجسس

مهندسة البرمجيات آلاء الجدوع، قالت في حديث إلى عنب بلدي، إن ترك إعدادات "الراوتر" على وضعها الافتراضي وعدم إيقاف خدمة الضغط للتوصيل (WPS) يمثلان دعوة مفتوحة للمتسللين لانتهاك الخصوصية الرقمية للمنزل.

وتشمل تداعيات هذا التهاون، بحسب الجدوع، سرقة النطاق الترددي والتجسس على حزم البيانات، إذ يمكن للمتسلل التقاط تلك البيانات التي ترسلها الأجهزة، ومشاهدة صور الكاميرات الأمنية، وقراءة الرسائل الإلكترونية، وصولًا إلى كشف كلمات المرور.

ولفتت الخبيرة التقنية إلى إمكانية اختراق الأجهزة الذكية المتصلة بالشبكة باعتبارها أقل حماية، مما يفتح الباب أمام أخطار سرقة الهوية والابتزاز.

ثغرات تهدد الأمن الرقمي

في سياق متصل، نبهت الجدوع إلى جملة من الأخطاء الشائعة في إعدادات أجهزة "الراوتر"، أبرزها الإبقاء على كلمات المرور الافتراضية، مشيرة إلى أن أكثر من 80% من الأجهزة تُباع بكلمات مرور معروفة للمتسللين.

وأضافت أن استخدام بروتوكولات الأمان القديمة يعد ثغرة حرجة ترتبط مباشرة بتقادم جهاز "الراوتر"، إذ تفتقر الأجهزة القديمة إلى معايير التشفير الحديثة والمقاومة للاختراق.

كما انتقدت مهندسة البرمجيات إهمال التحديثات الدورية لبرمجيات تشغيل "الراوتر"، لافتة إلى أن نسبة ضئيلة من المستخدمين تفكر في تثبيت هذه التحديثات التي تطلقها الشركات المصنعة خصيصًا لسد الثغرات الأمنية المكتشفة.

وتحدثت الجدوع عن أهمية تعطيل ميزة الاقتران السريع (WPS)، المعروفة بخدمة "الضغط للتوصيل"، مؤكدة أنها تفتح بابًا يسهل استغلاله.

توصيات لتحصين "الراوتر" المنزلي

لمواجهة هذه المخاطر، حددت الجدوع سبع خطوات أساسية لحماية الخصوصية والبيانات من ثغرات "الواي فاي" المنزلي وعواقب الاختراق:

- غيّر اسم الشبكة وكلمة المرور الافتراضية فورًا: اجعل كلمة المرور طويلة (12 حرفًا)، وتحتوي على أحرف وأرقام ورموز.
- حدّث بروتوكول الأمان: استخدم "WPA2" على الأقل، ويفضل "WPA3" إن كان متاحًا.
- أوقف خدمة "WPS": ابحث عن هذا الخيار في إعدادات الراوتر وأوقفه.
- فعّل تحديث البرمجيات التلقائي: أو تحقق يدويًا من وجود تحديثات جديدة كل بضعة أشهر.
- غيّر كلمة مرور المدير (Admin): لا تكتف بتغيير كلمة مرور "الواي فاي"، بل غيّر أيضًا كلمة الدخول إلى صفحة الإعدادات.
- أنشئ شبكة ضيوف (Guest Network): لتُبقي زوّارك على شبكة معزولة عن ملفاتك وكاميراتك.
- راقب الأجهزة المتصلة: تأكد دوريًا من أن جميع الأجهزة المتصلة هي أجهزتك فقط.

تأمين شبكة "الواي فاي" ضرورة لضمان خصوصيتك الرقمية (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

يبرود.. آثار تروي حكاية تطور الإنسان القديم في بلاد الشام

تختصر مدينة يبرود، الواقعة في ريف دمشق ضمن منطقة القلمون، حكاية طويلة من علاقة الإنسان بالمكان، إذ لا تبدو صخورها ومغاورها مجرد تكوينات طبيعية، بل تحولت على مدى آلاف السنين إلى ملاجئ للسكن، وأماكن للعمل والاحتماء، ثم إلى مدافن حُفرت في الصخر خلال عصور تاريخية لاحقة.

غرف صخرية في جبال مدينة يبرود – 21 آذار 2026 (عنب بلدي/ أمير حقوق)

وتكمن خصوصية المدينة في أن آثارها لا تروي تاريخًا واحدًا، بل تكشف عن طبقات متعاقبة من وجود الإنسان، جعلت من يبرود موقعًا مهمًا في دراسة عصور ما قبل التاريخ في بلاد الشام.

اسم قديم ومدينة موغلة في التاريخ

عُرفت يبرود في المصادر القديمة باسم "إيبرودا" (Iabruda)، فيما تعددت التفسيرات حول أصل التسمية، ويربط بعضها الاسم بجذور آرامية، بينما تذهب تفسيرات أخرى إلى صلته بالارتفاع أو بطبيعة المنطقة الجبلية.

لكن تاريخ يبرود لا يبدأ مع الاسم، فالملاجئ الصخرية المحيطة بها كشفت عن وجود بشري يعود إلى عصور سحيقة، عندما كان الصخر مأوى للإنسان ومكانًا لممارسة حياته اليومية. في وادي اسكفتا، تظهر الملاجئ الصخرية التي جعلت يبرود واحدة من أبرز المواقع المرتبطة بدراسة الإنسان القديم في سوريا.

وخلال أعمال التنقيب التي أجراها الباحث الألماني ألفرد روست، في ثلاثينيات القرن الماضي، كُشفت طبقات أثرية متعاقبة في عدد من هذه الملاجئ، وظهرت أدوات حجرية ومواقد وآثار استخدام بشري امتدت عبر مراحل مختلفة من العصر الحجري القديم.

ومن بين أهم ما ارتبط بيبرود "البيرودية"، وهي تسمية أُطلقت على مجموعة من الصناعات الحجرية التي عُثر عليها في مواقع المدينة، لتصبح يبرود بذلك حاضرة في الدراسات الخاصة بتطور تقنيات الإنسان القديم في بلاد الشام.

وتكشف الأدوات المكتشفة عن تغير طرق تصنيع الحجر واستخدامه، بينما تقدم بقايا المواقد والطبقات السكنية صورة عن الإنسان الذي عاش في هذه الملاجئ قبل آلاف السنين، مستفيدًا من الجروف الطبيعية التي وفرتها له الجبال.

الصخر لم يكن للسكن فقط

لم تتوقف علاقة الإنسان بصخور يبرود عند السكن والاحتماء، فمع تعاقب العصور، أعيد استخدام بعض هذه المواقع لأغراض مختلفة، بينها الدفن.

وفي أحد ملاجئ وادي اسكفتا، كشفت الدراسات عن قبور حُفرت في الجدار الصخري، ويرجح أنها تعود إلى العصرين الروماني أو البيزنطي، في مشهد يلخص قدرة المكان نفسه على احتضان مراحل متباعدة من تاريخ الإنسان.

كما عُثر في محيط يبرود على قبور حجرية تعود إلى عصور تاريخية مختلفة، بينها قبور من العصر البرونزي، ما يضيف طبقة جديدة إلى تاريخ المنطقة ويكشف استمرار استخدام الحجر في الطقوس الجنائزية.

مدينة تقرأ تاريخها من صخورها

في يبرود، تبدو الصخور وكأنها سجل مفتوح لتاريخ طويل، ففي طبقاتها عاش الإنسان القديم، وعلى جدرانها ترك آثاره، وفي بعض تجاويفها دُفن الموتى بعد قرون طويلة.

لهذا لا تكمن أهمية يبرود في كونها مدينة قديمة فحسب، بل في قدرتها على تقديم صورة متصلة، وإن كانت عبر طبقات زمنية مختلفة، عن علاقة الإنسان بالمكان، من الصخر الذي وفر له مأوى في عصور ما قبل التاريخ، إلى الصخر الذي أصبح لاحقًا جزءًا من ذاكرة المدينة ومقابرها وآثارها.

كتاب

"نهم".. رواية حول صدام القيم بين الشرق والغرب

شكلت رواية "نهم" للكاتب السوري شكيب الجابري، عند صدورها عام 1937، محطة مهمة في تطور الرواية السورية آنذاك، حيث عنّها الكثير من النقاد من الروايات السورية الأولى التي أخذت بناءها الفني الكامل، لما حملته من بناء مختلف عن السرد التقليدي، كما أنها خرجت خلال أحداثها من البيئة السورية والعربية إلى المحيط الأوروبي.

تدور أحداث الرواية حول الشخصية المحورية إيفان كوزاروف، ذاك الرجل من الأصول الشركسية، إذ يجمع بين الثراء والوسامة وروح المغامرة، حتى بات يعيش متنقلًا بين المدن الأوروبية، من جنيف إلى برلين وغيرها، ويقضي حياته في ملاحقة النساء والدخول في علاقات عاطفية، وكأنه يسعى إلى إشباع رغبة لا تعرف الاكتفاء، وهو ما يفسر لجوء الجابري إلى عنوان "نهم".

الجابري رسم بطله كشخصية تحاول أن تملأ فراغها الداخلي بالتنقل الدائم والتجارب المتلاحقة، ومع كل علاقة جديدة، يكتشف إيفان أن ما يطارده لا يمنحه الطمأنينة التي يبحث عنها، لتتحول الرحلة من مغامرات عاطفية إلى رحلة في أعماق الذات.

يتغير مسار الأحداث حين تصل إلى إيفان رسالة من وطنه تخبره بأن والده يحتضر، فيقطع رحلته ويعود، ليجد نفسه الوريث الوحيد لأموال العائلة وأعمالها، لكن العودة لا تنهي اغترابه، إذ يقرر السفر مجددًا إلى أوروبا، حيث يكمل ما تبقى من دراسته ويغلق صفحات حياته السابقة، في محاولة لبدء مرحلة جديدة.

وفي القسم الأخير من الرواية، يبتعد البطل عن حياة اللهو التي لازمته طويلًا، ويلتحق بالثوار الإسبان في مواجهة قوات الجنرال فرانكو خلال الحرب الأهلية الإسبانية، وهناك يلتقي امرأة إسبانية يقع في حبها، لتأخذ حياته منحى مختلفًا، وعندما تسأله عن سبب ولعه بالنساء، يتردد قبل أن يجيب، وكأن السؤال يدفعه إلى مواجهة نفسه للمرة الأولى، فيدرك أن ما كان يطارده طوال حياته لم يكن النساء وحدهن، بل رغبة لا تهدأ في البحث عن معنى يملأ ذلك الفراغ الداخلي.

ومن خلال رحلة إيفان، يطرح الجابري أسئلة تتجاوز الحكاية الشخصية، إذ يستخدم تجربة بطله في أوروبا لاستكشاف العلاقة بين الشرق والغرب، وما يرافقها من انبهار واغتراب وصراع بين القيم.

اعتمد الكاتب في بناء روايته على الرسائل والاسترجاع الزمني، وهو أسلوب لم يكن مألوفًا في الرواية العربية آنذاك، الأمر الذي منح العمل بنية سردية مختلفة عن كثير من الأعمال التي سبقته، وأسهم في ترسيخ مكانته ضمن البدايات المهمة للرواية السورية الحديثة.

شكيب الجابري

شكيب الجابري (1896–1912) روائي ومهندس وسياسي سوري، ولد في مدينة حلب لأسرة عريقة عُرفت بحضورها السياسي والوطني.

تلقى تعليمه في لبنان، قبل أن ينتقل إلى جنيف، حيث نال دبلومًا في الهندسة الكيميائية، ثم تابع دراسته في ألمانيا وحصل على الدكتوراة في العلوم الفيزيائية، دون أن ينقطع عن نشاطه السياسي المناهض للانتداب الفرنسي.

وبعد عودته إلى سوريا شغل مناصب حكومية ودبلوماسية عدة، وكتب أربع روايات هي "نهم"، "قدر يلهو"، "قوس قزح"، و"وداعًا يا أفاميا".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 23 آب / أغسطس 2026
العـدد 757 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

ملتقى الأرز والشوح..
غابة نادرة في أعالي اللاذقية

عنب بلدي – آلاء شعبو

كيف استطاع الأرز والشوح السوري الصمود معًا في بقعة واحدة من أعالي جبال اللاذقية، بينما انحسرت هذه الأشجار في كثير من مواطنها الطبيعية؟ وكيف تحولت محمية الأرز والشوح في صلنفة، الممتدة على 1350 هكتارًا، إلى واحد من أهم المواقع التي لا تزال تحتضن الأرز اللبناني النادر في الحوض الشرقي للبحر المتوسط؟

حكاية هذه الغابة لا تبدأ من مساحتها، ولا من عدد الأنواع التي تحتضنها، إنما من شجرتين تقاسمتا الجبل، واحدة على سفحه الشرقي وأخرى على سفحه الغربي، لتتركا أثرهما في نظام بيئي نادر بقي شاهدًا على غنى الطبيعة السورية.

شجرتان تقسمان الجبل

في محمية صلنفة، اختارت كل من الشجرتين مساحتها، إذ ينتشر الشوح على السفح الغربي، بينما يستقر الأرز على السفح الشرقي، بأشجار طبيعية أصيلة، عاشت في هذه المنطقة منذ مئات السنين.

هذه القسمة الطبيعية للجبل هي ما يمنح المكان جزءًا من فرادته، فالأرز والشوح من الأنواع الأصلية التي وجدت بيئتها في جبال اللاذقية واستمرت فيها.

وقالت الدكتورة عبير أحمد إبراهيم، عضو الهيئة التدريسية في المعهد العالي لبحوث البيئة بجامعة "اللاذقية"، لعنب بلدي، إن بعض أشجار الأرز المعمرة في المحمية يعود عمرها إلى مئات السنين، مشيرة إلى أن الأرز اللبناني (Cedrus libani) مدرج على القائمة الحمراء للأنواع المهددة لدى الاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

وللأرز حكاية أقدم من المحمية نفسها، التي لم تُعلن رسميًا إلا عام 1996، فقد ورد ذكر الشجرة في النقوش الفينيقية القديمة ونصوص ممالك أوغاريت، وبقيت مرتبطة بتاريخ المنطقة حتى أصبح وجودها الطبيعي اليوم نادرًا، ووصفت إبراهيم المحمية بأنها آخر معقل لغابات الأرز اللبناني النادرة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

خلف الأرز والشوح غابة أخرى

إذا كان الأرز والشوح أشهر أشجار المحمية، فهما ليسا وحدهما، إذ إن خلف الشجرتين غابة أكثر تنوعًا مما يظهر للعين، حتى إن إبراهيم تصف المكان بأنه "متحف طبيعي حي"، فعلى مساحة تبلغ 1350 هكتارًا، أحصى الباحثون 142 نوعًا نباتيًا تنتمي إلى 107 أجناس و50 فصيلة، بينها 53 نوعًا خشبيًا و89 نوعًا من النباتات العشبية البرية.

وبين الأشجار تظهر أنواع أقل شهرة وأكثر ندرة، مثل الفاوانيا وزهرة الربيع وزهرة الثلج، كما عُثر في المحمية على أنواع لم تكن معروفة سابقًا فيها، من بينها اللوز الشائع والخوخ الزاحف.

ولا تنتهي الحياة عند النباتات، فالذئب والثعلب والضبع والأرنب البري والغزال الجبلي والأيل الأسمر هي من الثديّات الموجودة في المحمية التي كانت أيضًا موئلًا لأنواع واجهت الانقراض، بينها النمر السوري والدب البني السوري.

وتكتسب الغابة أهمية أخرى في فصل الصيف، حين تصبح موقعًا للطيور المهاجرة، لتتحول المساحة التي تحمل اسم الأرز والشوح إلى نظام بيئي كامل تتقاطع فيه حياة النباتات والحيوانات والطيور.

هذه الخصوصية دفعت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إلى إعلان المنطقة، في 22 من تموز 1996، محمية بيئية حرجية ذات طابع علمي وتدريبي، مع السماح باستغلال سياحي مدروس لها.

البقاء ليس مضمونًا

أن تعيش شجرة مئات السنين لا يعني بالضرورة أن بقاءها مضمون.

على مدى سنوات، تعرضت المحمية لضغوط بشرية مختلفة، من القطع الجائر والرعي العشوائي إلى جمع النباتات البرية، خصوصًا الطبية منها، واليوم، أضيفت إلى تلك الضغوط تغيرات أكثر اتساعًا، بينها الجفاف وارتفاع درجات الحرارة والحرائق.

لكن أحد أكثر الأرقام إثارة للقلق لا يتعلق بما خسرته الغابة، بل بقدرتها على إنتاج جيل جديد من أشجارها.

بحسب الدراسات التي تستند إليها إبراهيم، فإن 9.5% فقط من منطقة صلنفة تعد مناسبة للتجدد الطبيعي للأرز، في حين أن 78.23% منها غير مناسبة، مع تفوق شجرة العدريش (Juni-perus drupacea) على الأرز من حيث الغزارة النسبية والكثافة على السفح الشرقي للمحمية.

ولم يعد المناخ والمنافسة النباتية وحدهما ما يواجه الأرز، ففي عامي 2021 و2022، رُصدت للمرة الأولى في سوريا حشرة فراشة الأرز (Di-chelia cedricola) على أشجار الأرز داخل المحمية، وهي آفة جديدة قد تضيف تهديدًا آخر للشجرة .

ومع ذلك، لا يعني تراجع فرص التجدد أن الغابة فقدت قدرتها على استعادة توازنها، وبحسب إبراهيم، فإن النظام البيئي قادر على التعافي الذاتي ما دام بعيدًا عن الضغوط المتكررة، ويمكن للتدخل العلمي المدروس أن يسرّع هذه العملية، على أن تبدأ نتائجها بالظهور خلال فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

وهنا تصبح حماية المحمية أبعد من حراسة مجموعة من الأشجار القديمة، فالحفاظ على الأرز والشوح يعني أيضًا منح الغابة فرصة لإنتاج أشجار جديدة، ودعم البحث العلمي، ومراقبة الآفات والتغيرات المناخية، وإشراك المجتمع المحلي في حماية المكان.

وبالنسبة إلى إبراهيم، فإن قيمة المحمية لا تقف عند حدود البيئة أو البحث العلمي، فهي ترى أن الأرز والشوح جزء من تاريخ سوريا وهويتها وإرث ينبغي أن يصل إلى الأجيال القادمة.

وبين السفحين الشرقي والغربي، لا يزال الأرز والشوح في مكانهما، شجرتان منحتا المحمية اسمها، لكن الغابة التي تقف خلفهما أكبر بكثير من اسمها.

مسير بيئي في غابات الأرز والشوح في صلنفة بريف اللاذقية – 27 نيسان 2026 (أصدقاء الطبيعة/فيسبوك)

تشكيلة المتآمرين على شعبنا الصامد

خطيب بدلة

لا يستطيع أحد، بأي وسيلة، ولا حتى بالجراحة، إبعاد وهم المؤامرة عن عقول شريحة واسعة من أولاد بلدنا. المتآمرون معروفون: أمريكا، وإسرائيل، ودول أوروبا العلمانية الديمقراطية، ومنظمات عالمية غير رسمية، مثل الإمبريالية، والصهيونية، والماسونية، ولست أدري إن كانوا قد صنفوا الذكاء الصناعي في خانة المتآمرين علينا. أمريكا، يا أخي العزيز، إذا أرادت أن تتآمر، فهي تتآمر على الصين، أو على الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي، سابقًا، تتآمر على دولة قوية تمتلك سلاحًا نوويًا، مثل كوريا الشمالية، أو على إحدى دول أمريكا الجنوبية، التي تسبب لها مشكلات تتعلق بالهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات، ولكن، مَن نحن، بلا صغرة، حتى تتآمر علينا؟

قد يبدو هذا السؤال مزعجًا، أو مؤلمًا، ينطوي، في أحسن الحالات، على استخفاف ببلادنا، وشعبنا، ولكن التفكير فيه، برأيي، ضروري جدًا، والإجابة عليه، ملحة، لا لشيء إلا لأجل أن نفهم، ونزيل بعض الأوهام من ساحات عقولنا التائهة، والملحّ أكثر، هو تحديد نوع المؤامرة التي يقصدها الشخص المتحدث، لأن لدينا، مع الأسف، تشكيلة واسعة من الكتل السياسية، التي تتبنى فكر المؤامرة، وتدافع عنها باستماتة، فالأخ القومي، البعثي، يقول إن أمريكا، وحباشاتها، يتآمرون علينا، لمنعنا من إقامة الدولة العربية الكبرى، فلو أقيمت هذه الدولة، ستكون قوية جدًا، وسوف تشكل خطرًا استراتيجيًا عليهم، والإخوة الإسلاميون يقولون إن أمريكا تتآمر على المسلمين، في سوريا، مثلًا، بدليل أنها أتت بنظام حافظ الأسد، ودعمته، واعتمدت عليه في لبنان، وجاءت وزيرة خارجيتها، كونداليزا رايس، شخصيًا، سنة 2000، لتبارك عملية توريث بشار، والروس متآمرون، قال وزير خارجيتهم، لافروف، بعظمة لسانه (مع أن اللسان ما فيه عظمة!)، إن روسيا لن تسمح للمسلمين السنّة، بأن يحكموا سوريا، واللاجئون المسلمون، في السويد، يتآمر عليهم "السوسيال"، ويأخذ أطفالهم! ومؤيدو نظام الأسد، يسهبون في الحديث عن مؤامرة أمريكية، صهيونية، تركية، قطرية، للتخلص من نظام بشار الأسد. لماذا؟ لأنه كان شوكة في حلق الصهيونية، والصهيونية هي ربيبة أمريكا، وطفلتها المدللة.

لا تحتاج إلى جهد كبير حتى تفهم هدف هذه البسالة في إقناعنا بأننا ضحية للتآمر، وهو: أننا أبرياء، لا ذنب لنا بالبلاوى الزرقاء التي تنهمر على رؤوسنا، وشلالات الدماء التي تسيل وتهدر على أراضينا، مَن يستطيع أن يقنع كل هؤلاء، أو بعضهم، بأننا نتحمل، أو يجب أن نتحمل كل ما جرى لنا؟

اللاجئون المسلمون في السويد لا يلومون الأنظمة الحاكمة التي هجرتهم من بلادهم، ولا يلومون أنفسهم لأنهم يضربون طفلهم، ويهينونه، ويمسحون الأرض بكرامته، بل يلومون "السوسيال" الذي يأخذ الطفل لكي يحميه منهم. وإذا قلت لهم: يا أخي هذه البلاد ليست بلادك، وهذه قوانينها، فإن لم تعجبك غادرها، يزعل منك، ويشرع بتوبيخك، والطامة الكبرى إذا أنت طلبت منه أن يراجع تفكيره، ومعتقداته، ويصحح سلوكه، ويعرف من هم أعداؤه الحقيقيون، وكيف يجب عليه أن يتعامل معهم، باختصار: هو هكذا. يقول لك: أنا عقلي جزمة قديمة، وهاي الدول متآمرة علينا، يعني متآمرة، والشغلة مو بكيفك!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper